زبدة الأسرار

حسين ابن معين الدين ميبدي المجرالكشا

(سنة ١٢٦٢ هجري)

بتاریخ بیست و هشتم شهر [illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الهداية ومن لديه وكل شيء يعيد واليه نحمده على ما انعم علينا

من سوابق النعم ولواحقها والهم الينا حقايق الحكم ودقايقها

ونصلي على جميع الانبياء والاولياء خصوصا على نبينا

محمد ذي جهات العدالة وخاتم نص الرسالة وعلى اله الواصلين

واصحابه الكاملين وبعد فيقول العبد المعتصم بلطفه الابدي حسين بن

معين الدين الميبدي صانهما الله عما لا يليق بهما لما كان

بين الاعيان من نوع الانسان بالارتقاء الى اعلام

الاعتماد الى اقسام الحكمة اذ بها تصير الناظر في حقائقها

بصيرا ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا

يبحث عن جلائها وتفصيلها اخذ الباحثين جمع

وجمع

ل على كثير كتبا رقاما كثيرة تعد للناظرين فيه بصيرة و
الهداية لمحقق الكامل المدقق الفاضل شهرته والدين مفضل بن عمر
الابهري قدس سره فالتمس مني بعضهم المترددين الى المشتغلين
يتقلدي بان اجعل لهم من الارقام المتعلقة بها شرحا وابين ما يتعلق
كل مبحث منها تعديلا وجرحا وقد كنت معتذرا بتراكم العوائق
وانموج همومها وتلاطم العوائق وامواج عمومها فلكثرة الالتماس
وزاد وافق الصعاب فرضته على واقف سؤلهم وطابق ما موهم
والمرجو من الطالبين لطريق الرشاد والناظرين لتحقيق السداد ان
ينظروا فيه بعين العناية والوداد ويعرضوا عن التعرض للاعتراض
بالجدل والعناد وما ابرئ نفسي ان الانسان بسابق السهو والنسيان
على انه لا يتسع المجال لتحقيق الصواب في كل باب وهذا اوان الشروع في
ن الكتاب ومنه الاستعانة لفتح ابواب الهداية وعليه التوكل
مبتدئ ... قال ان الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات على
ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية وتلك الاعيان اما الافعال
وجود ما بقدرتنا واختيارنا اولا فالعلم باحوال الاول

التعليقة
[illegible]

باحوال الثاني يسمى علما نظرية وكل منهما ثلثة اقسام اما العملية فلانها اما علم

بمصالح شخص بانفراده ليتحلى بالفضايل و يتخلى عن الرزايل و يسمى تهذيب

الاخلاق و اما علم بمصالح جماعة متشاركة في المنزل كالوالد و المولود

و المالك و المملوك يسمى تدبير المنزل و اما علم بمصالح جماعة متشاركة

في المدينة و يسمى سياست المدينة و اما النظرية فلانها اما علم باحوال

ما لا يفتقر في الوجود الخارجي و التعقل الى المادة كالاله و هو العلم

الاعلى و يسمى بالالهي و الفلسفة الاولى و العلم الكلي و ما بعد الطبيعة

و اما علم باحوال ما يفتقر اليها في الوجود الخارجي دون

التعقل كالكرة و هو العلم الاوسط و يسمى بالرياضي و التعليمي و اما علم

باحوال ما يفتقر اليها في الوجود الخارجي و التعقل كالانسان و هو العلم

و يسمى بالطبيعي و جعل بعضهم ما لا يفتقر الى المادة

... بها مطلقا كالاله و العقول و ما يقارنها لكن لا على وجه

... كالوحدة و الكثرة و سائر الامور العامة فيسمى العلم باحوال

العلم باحوال الثاني علما كليا و الفلسفة الاولى

و قد يطلق عليه

... الطبيعة

... التعليمي

ان المنطق من الحكمة او الفن فسرها بخروج النفس الى كمالها الممكن في جانبي
العلم والعمل جعله منها بل جعل العمل ايضا منها وكذا من ترك الاعتبار
في تعريفها جعله من اقسام الحكمة النظرية اذ لا يبحث فيه الا عن المعقولات
الثانية التي ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا واما من فسرها بما ذكرنا
وهو المشهور فيما بينهم فلم يعد منها لان موضوعه هو المعقولات الثانية
التي ليس من اعيان الموجودات الماخوذة في تعريفها وقد يقال
في هذا لا يكون العلم باحوال الامور العامة منها لانها غير موجودة
في الخارج على نحو المعقول واجيب بان الامور العامة ليست
بموضوعات بل محمولات تثبت للاعيان فان قولنا الوجود زائد
في الممكن في قوة قولنا الممكن موجود بوجود زائد والمصنف رتب كتابه
في ثلثة فصول الاول في المنطق لانه آلة لتحصيل العلوم والثاني
والثالث في الالهي بالمعنى الاعم وله شدة احتياج الى
... عنه وقيل عرض من الحكمة الرياضية اقتصارها
على الامور الموهومة كالعدد والكم الموهومة المبحوث عنها
... في اقسام الحكمة العملية اكتفاء بان الشريعة المصطفوية

ونفيت لولا عنها على الحمل وجدوا ام التفصيل وفيه بحث لانه ان

اريد بالموهومة ما لا يكون موجودا في نفس الامر ويخترعه الوهم فلا نم

ابتناء الرياضي عليها اذ لا شك ان الكرة اذا تحركت على مركزها

فلا بد ان يفرض فيها نقطتان لا حركة لهما اصلا وهما القطبان وان

يفرض منهما دايرة عظيمة في حاق الوسط ويكون الحركة عليها

وهي المنطقة وان تفرض فيها بجنبها دواير صغاير موازية لها ما لكه

الحركة عليها بطيئة بالقياس اليها بطوءا اشتدادا وتاجدا فيما هو

في المنطقة فهذه وامثالها وان لم تكن موجودة في الخارج لكنها

امور موهومة تخيلا صحيحا مطابقا لما في نفس الامر يحكم

به الفطرة السليمة وليست مما يخترعه الوهم كانياب الاغوال وان

اريد بها ما لا يكون موجودا في الخارج وان كان موجودا في

فلا نم ان الابتناء عليها يصح الاعتراض كيف ونعينه

الحركات من السرعة والبطوء والجهة على الو المحسوسة

با [illegible] وتشبث بها احوال الافلاك و

من ابو [illegible] [illegible]

في طلوع الشمس وهادة فيه باعتبار ما خلقت هي بالملاء و معنى كون الشيء موجودا
في نفس الامر انه موجود في حد نفسه فالامر هو الشيء و محصله ان وجوده
ليس متعلقا بفرض فارض و اعتبار معتبر مثلا الملازمة بين طلوع الشمس و وجود
النهار متحققة في حد ذاتها سواء وجد فارض او لم يوجد اصلا و سواء
فرضها او لم يفرض بل قطعا و نفس الامر اعم من الخارج مطلقا فكل
موجود في الخارج موجود في نفس الامر بلا عكس كليا و من الذهن
وجها لامكان ملاحظة الكواذب كزوجية الخمسة فيكون موجودة في الذهن
لا في نفس الامر و مثلها هي هنا تحقيقا و لما انجر البحث الى الشان
على القسم الاول ما كان مشهورا و صار كان لم يكن شيئا مذكورا فاقتصر
على شرح القسم الاخير معرضا في اكثر المباحث عما يرد على الشارح حسين
[illegible] بيننا و بين قومنا بالحق و انت خير الفاتحين القسم الثاني في
[illegible] في مباحث الاجسام الطبيعية اقول الاولى ان
مباحث الحكمة الطبيعية و لقائل ان يقول ان مباحث الاجسام الطبيعية
هي بعينها مباحث الحكمة الطبيعية لان الجسم الطبيعي موضوعها فالمآل
فما وجه تخصيص اولوية ما ذكرت فاقول لا نم ان المآل واحد فان

موضوع الحكمة الطبيعية هو الجسم الطبيعي من حيث يستعد للحركة والسكون

فليست مباحث الاجسام الطبيعية مطلقاً هي مباحث الحكمة الطبيعية من تلك

الحيثية المذكورة ولا دلالة للفظ الطبيعيات على تلك الحيثية وان سلمناه

ان مقصود المصنف بيان ان القسم الثاني في الحكمة الطبيعية فاذا امكن حمل

كلامه على مقصوده من غير تكلف فحمله عليه اولى من حمله على ما يؤول اليه

ايضا بحيث حمل الالهيات فيما ياتي من قوله القسم الثالث في الالهيات

على مباحث الحكمة الالهية قطعا فحمل الطبيعيات التي هي نظيرها على

ما ذكرناه اولى ليطابق النظيران وذكروا ان الجسم الطبيعي هو القابل

للانقسام في الجهات الثلث واقول فيه نظر لانهم ان ارادوا القابل

بالذات فلا يصدق التعريف على شيء من الاجسام الطبيعية لان

القابل بالذات للانقسام في الجهات الثلث منحصر في

القائم بالجسم الطبيعي الساري فيه في الجهات الثلث و

غير ذلك وان ارادوا القابل في الجملة صدق التعريف على كل

واحد منهما ايضا وهو مرتب على ما ثبت عندهم ان الاجسام منحصرة

في ... الجسمية ... جواب ...

فاختص بهما الفن الاول فيما يعم الاجسام اي الطبيعة ... وتعالى

الى الغيم والكرسم فعلى ان اطلاق الجسم على ... بالاشتراك اللفظي و

ان الجسم هو القابل للابعاد الثلثة فان كان جوهر فطبيعي وان كان عرضا

فتعليمي وهو مشتمل على عشرة فصول فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى

ويقال له الجوهر الفرد ايضا وهو جوهر ذو وضع لا يقبل [illegible] لا قطعا

ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا والقسمة الوهمية ما هو بحسب التوهم الجزئي

والفرضية ما هو بحسب فرض العقل كليا فان قلت لا حاجة الى قيد الكل

في ابطال الافراد لا يتصور شيء لا يمكن للعقل فرض قسمته غاية ما في الباب

ان يكون الفرد من محال قلت المراد من انه لا يقبل القسمة الفرضية العقل

لا يكون القسمة فيه لانه لا يقدر على تقدير قسمته ولا شك انه صالح فرض

ما [illegible] جزا بين جزئين فاما ان يكون الوسط مانعا من تلاقي الطر

او لا يكون وسبيل الى الثاني لانه لو لم يمنع لكان الاجزاء متداخلة و

تداخل الجواهر اي دخول بعضها في حيز بعض اخر بحيث يتحدان

والجسم ... حجمية وايضا انا ... طا والاطرفا وقد فرض

والاطراف منه فثبت ... فانه تلاقي الوسط

غير ما تلاقي به الطرف الآخر فيتعين لا يقال هذا يستلزم ان يكون له نهايتان

ويجوز ان يكون للشيء واحد غير منقسم في حد ذاته نهايتان بهما عرضيان

حالان فيه لانا نقول لكان النهايتان حالتين في محل واحد بحسب الاشارة

فيكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر فيلزم تلاقي الطرفين

والنهايتان حالتين في محلين متمايزين بحسب الاشارة فيلزم الانقسام

لو وجها اذ يمكن ح ان يتوهم منه شيء دون شيء كما يشهد به البداهة ولا

فرضنا جزءا على ملتقى جزئين فاما ان يلاقي واحدا منهما فقط او مجموعهما

او من كل واحد منهما شيئا او واحدا منهما والبعض من الآخر الا و

اذ لم يكن على الملتقى فتعين احد القسمين الاخيرين بل احد الاقسام

يلزم الانقسام اي انقسام ما على الملتقى او الكل او ما على الملتقى واحد

الجزئين لا محالة وينبغي ان يعلم ان هذين الدليلين يدلان على تركب

الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى وتحريرهما ان يقال لو امكن تركبه

منها لامكن وقوع جزء بين جزئين او على ملتقاهما وهذا باطل لما فصلنا

المقدم ولا د لانه لما [illegible] الجزء في نفسه [illegible] نقول

لو امكن وجود الجزء في نفسه [illegible] جزئين او على ملتقاهما [illegible]

... يقتضي نفي الانحصار في فرد فعلى الا انه لا يقتضي ان ...

ابطال تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى ولا يمكن اقامة الدليلين على

وجود الجزء في نفسه بان يعترض الجزء بين جسمين وعلى ملتقاهما كما ...

ذوي الافهام فصل اثبات الهيولى لاحاجة لنا الى اثبات الصورة ...

لانها هو الجوهر الممتد في الجهات الثلث ووجودها معلوم بالضرورة

كل جسم من حيث هو جسم فهو مركب من جزئين اي جوهرين يحل احدهما

في الاخر انما قلنا من حيث هو جسم لانهم يثبتون له من حيث هو ...

... الاخر حالا مع الصورة الجسمية في الهيولى ويسمى ...

وقد يقال الحلول اختصاص شيء بشيء بحيث يكون الاشارة الى احدهما

عين الاشارة الى الاخر واعترض عليه بثلثة وجوه الاول انه ...

... المجردات فيها لانها لا يشار اليها اشارة حسية ...

... الى ذوات ... وغير الاشارة العقلية الى اعراضه فان العقل ...

... صاحبه بل الاتحاد في الاشارة العقلية ... الاشارة ...

... الى الحال والمحل الجسمية ... على حلول الاطراف

... النقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم ...

... الى الطرف غير الاشارة الى ذي الطرف الثالث اذ يلزم
منه ان يكون للاطراف امتداد عند تلاقيها حالا بعضها في بعض وليس كذا
ويمكن ان يجاب عن الثاني بما ذكره بعض المحققين من ان الاشارة الى النقطة
... الى الخط الذي هي طرفه فان الاشارة الى الخط لا يجب ان يكون
منطبقة عليه بل الاشارة اليه قد يكون امتدادا خطيا موهوما اخذا من المشير
منتهيا الى نقطة منه فكان نقطة خرجت من المشير وتحركت نحو المشار اليه
خطا انطبق طرفه على تلك النقطة من المشار اليه وقد يكون امتدادا سطحيا
انطبق الخط الذي هي طرفه على ذلك الخط المشار اليه فكان خطا ...
المشير فرسم سطحا انطبق طرفه على المشار اليه والفرق من الاشارتين
... الى النقطة قصدا والى الخط تبعا والثانية بالعكس ولذا
الى السطح قد يكون امتدادا خطيا منتهيا الى النقطة منه فيكون ...
تلك النقطة قصدا والى الخط تبعا وقد يكون امتدادا سطحيا ينطبق
على خط من ... ذلك الخط مشارا اليه قصدا وبالذات و
النقطة والسطح تبعا وبالعرض ... يكون امتدادا جسميا ينطبق ...
هو طرفه على السطح المشار اليه ان السطح مشار ...
١٩٣

والسطح طبعا وكذا الاشارة الى الجسم الامتداد ... الى

امتداد وسطي فينطبق الخط الذي هو طرفه على خط ... ذلك الجسم او

جسمي فينطبق السطح الذي هو طرفه على سطح من المشار اليه ينفذ في

المشار اليه بحيث ينطبق كل نقطة منه على نقطة من الجسم المشار اليه فالانطباق

والحال نعني الاشارة قصدا وتبعا على قياس ما عرفت ...

فتشت حالك في الاشارة الى المحسوسات ظهر لك ان الاغلب في الا

اليها هو الامتداد الخطي ولذلك قيل الاشارة هي امتداد ... موهوم

آخذ من المشير ... الى المشار اليه اقول يمكن ان ...

بان يراد الاتحاد في الاشارة الاكتفى لحصول حلول بل لا بد ... الاختصاص

وهو منتف في الاطراف المتداخلة ... ما الاختصاص المذكور فيما

... تمكين تحقق التشخص بعينه نظرا الى ... وذلك كما في العرض

في موضوعه وقيل معنى الحلول الشيء في الشيء ان يكون ... حصوله بحيث

الاشارة اليهما تحقيقا كما في حلول الاعراض في الاجسام او تقديرا ...

... اعتزالهم صرحوا بان الحال ... في ...

... المادة والموضوع فلا يكون حصوله ...

حلولا عندهم بل صرح بعضهم وهذا التعريف صادق عليه واما اذا
كان المكان هو البعد المجرد عن المادة فظاهر واما اذا كان السطح الباطن
للجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي فلان الاشارة الى
الجسم المحوي اشارة الى سطحه وبالعكس والاشارة الى سطحه اشارة
السطح الذي هو مكانه لانطباقه عليه وبالعكس فيكون الاشارة الى كل
المتمكن والمكان اشارة الى الآخر وقد يفهم من ظاهر كلام المصنف في الالهيات
ان حلول شيء في شيء ان يكون مختصا به ساريا فيه ويرد عليه انه لا يصدق
على حلول الاطراف في محالها فان النقطة مثلا غير سارية في الخط وبعض
الاضافات مثل الابوة والبنوة حالة في محالها وليست سارية فيها اذ
لا يمكن ان يقال في كل جزء من الاب جزء من الابوة وقد يقال الحلول هو الاختصاص
الناعت اي التعلق الخاص الذي يصير به احد المتعلقين نعتا للآخر والآخر
منعوتا به والاول اعني الناعت حال والثاني اعني المنعوت محل كالتعلق
بين البياض والجسم المقتضي لكون البياض نعتا وكون الجسم منعوتا بان
يقال جسم ابيض ويرجع الى هذا ما قيل من ان الحلول اختصاص احد
الشيئين بالآخر بحيث يكون الاول ناعتا والثاني منعوتا وان

حيثية ذلك الاختصاص معلوم لنا كاختصاص البياض با

واقواله هنا بحث لان من الفلك والكوكب والجسم والمكان

مصححا لان يقال الفلك مكوكب وجسم متمكن كان من البياض

خاصا مصححا لان يقال جسم ابيض مع ان الكوكب غير حال في الفلك و

المكان في الجسم قطعا اذ ... تعلم انه اذا حمل الاختصاص على ما

لا يرد عليه ذلك لكنهم يكتفون في اثبات حلول الشيء في الشيء بهذا

الناعت كما سيجيء يسمى المحل الهيولى الاولى والمادة الاولى قيد بالهيولى

بالاولى لانها قد يطلق على الجسم الذي يتركب منه جسم اخر كقطع الخشب

التي يتركب منها السرير ويسمى هيولى ثانية والحال الصورة الجسمية فان قلت

انهم عدوا مباحث الهيولى والصورة من الالهي علم فلم ذكرها المصنف هنا

قلت لانه سلك في التعليم مسلك المعلم الاول فقدم الطبيعي على الالهي

لكونه ... الطبيعي الجسم الطبيعي المتالف عن الهيولى والصورة فا

... مبنية ... وتوضيحها وانما قدم

الجزء عليها لتوقفها عليه ذكره صاحب المحاكمات لتوجيه ان تلك

من الاحوال المذكورة فيها لا يحتاج الى المادة في التحقق والوجود

فان البحث ... اما عن وجود المادة والصورة او عن تلازمهما وعن تشخصهما

وكذا ما يبحث عنه عن المادة واقول في الكلام بحث على ان الالهي علم

باشيا لا يفتقر تلك الاحوال في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة و

الظاهر من عبارات اكثرهم انه علم باحوال اشياء لا يفتقر تلك الاشياء

في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة فتوجيهه ان يقال الشبهة في ان

الهيولى لا يفتقر اليها في الوجود وفيهما اليها ولا شك ان الصورة لا يفتقر اليها

في التعقل واما ان الصورة لا يفتقر اليها في الوجود الخارجي فلما بينوه من ان

الهيولى مفتقرة الى الصورة في الوجود والبقاء والصورة مفتقرة الى الهيولى

في التشكل دون الوجود لئلا يلزم الدور وبيانه ان بعض الاجسام

القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا

كما هو عند الحس والا فان لم يكن اجزاؤها اجساما لزم الجزء الذي لا يتجزى

او الخط الجوهري وهو جوهر لا يقبل القسمة الا في جهة واحدة والسطح

الجوهري وهو جوهر لا يقبل القسمة الا في جهتين ... جوهريا ... مشتمل

... في نفي الجزء ... الكانت اجزاؤها اجساما فعل

انتظام اليها ولابد ان ينتهي الى جسم لا ... فصل فيه بالفعل ...

...
...
...

تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال لانه يستلزم ان .

ههنا غير متناهي المقدار ولا يتوهم ان هذا القول مناف لما صرح

الجسم قابل للانقسام الى غير النهاية اذ ليس معنى كلامهم انه يمكن ان يخرج

تلك الانقسامات الغير المتناهية من القوة الى الفعل بل المراد انه لا ينتهي

الانقسام الى حد تقف عنده ولا يقبل الانقسام بعده وذلك على

ما قاله المتكلمون من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية مع ان وجود

ما لا يتناهى في الخارج محال مطلقا عندهم فليس معناه الا ان تاثير القدرة

لا يصل الى حد لا يمكن ان يجاوزه بل كل مرتبة تصل اليها تاثير القدرة يمكن

وصولها الى مرتبة اخرى فوقها كما في لاتناهي الاعداد فانها لا تصل الى

حد لا يمكن الزيادة عليه وههنا بحث اذ لا يلزم من هذا الدليل ان شيئا

من الاجسام القابلة للانفكاك يجب ان يكون متصلا في نفسه بل غاية ما يلزم

منه انه يجب انتهاؤها الى اجسام لا مفصل فيها بالفعل اذ يجوز ان يكون

فيها [illegible] ينتهي الى الاجسام القابلة للانفكاك عندها لا الانفكاك

ذلك [illegible] [illegible] ان مبادي الاجسام [illegible]

لا [illegible] [illegible] يلزم منه

وجوده ونشرط القاده وقيل الظاهر اسقاط لفظ البعض من المتن قوله

بوجه ظاهر فانك تعلم ان اللازم من الدليل المذكور هو وجوب انتهاء

الاجسام القابلة للانفكاك الى اجسام متصلة فان تم ان نفي الاجسام المتصلة

قابلة للانفكاك ثبت ان بعض الاجسام القابلة كلها متصل واحد ويلزم منه

اثبات الهيولى في الاجسام كلها لان ذلك المتصل المناسب لانقسام

على قوله فذلك الجسم المتصل قابل للانفصال اي يطرء عليه الانفصال اما

للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار اي الجسم التعليمي او الصورة الجسمية

المقدار وهي سر لا سبيل الى الاول او الثاني والا لزم اجتماع الاتصال

والانفصال في حالة واحدة وهو محال لان الاتصال لازم للمقدار والصورة

فاذا ورد الانفصال انعدمت هويتهما وحدثت هويتان اخريان

ولان القابل شيء ما يلزمه يجب وجوده مع المقبول اذا كان المقبول وجوديا

او عدميا ... الانفصال كذلك لان المراد منه اما حدوث هويتين

... قال عمامن ... هو فتعين ان يكون ... امر وهو

الهيولى ... لا يخفى عليك انه لا اشعار في هذا الكلام الى ان الهيولى

جوهر ... والتقرير الجامع ما ذكره بعض المحققين من ... بد

الموجود في المتصل في حد ذاته لو كان قابلا بذاته لكان تفرق الجسم الى

احدا ما يجسم بالكلية ايجاد الجسمين اخريين من كتم العدم وذلك لان

الجسم المتصل في حد ذاته اذا كان ذراعين مثلا فانه اطرء عليه الانفصال

وحصل هناك جسمان كل واحد منهما ذراع فح لا يكون ذلك المتصل الواحد

الذي كان ذراعين بل متصل باقيا بذاته [illegible] ة ولم يكن الا القسمان

موجودين فهو الا كان ذو المتصل بالفعل لا متصلا في حد ذاته فقد عدم

ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلان اخران من كتم العدم فلا بد هناك

من شيء آخر مشترك بين المتصل الاول وبين المتصلين ولا بد ان يكون

الشيء باقيا بعينه في الحالتين لئلا يلزم التفرق عدما بالكلية [illegible] فيكون

فيكون ذلك الباقي بعينه موجبا لارتباط القسمين بذلك الجسم المقسوم

يكون مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المتصلين متصلا متعددا

وكل من ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون ذلك الشيء في نفسه

[illegible] متعددا ولا منفصلا بل هو في ذلك تابع لما هو الجزء منه

في حد ذاته كونه واحدا او متعددا ومتصلا مع كونه متصلا

ومنفصلا [illegible] متعددا بانفصال القطعة عن بعض واذا كان ذات الشيء

فى المنهى ان الواحد متصلا واحدا ومع التعدد متصلا متعددا كان المتصل
والمتعدد مخصصا به باعتباره فيكون محلا المتصل الواحد حال الاتصال و
للمتصلين حال الانفصال فيكون جوهرا قاطعا فهذا الجوهر الذي هو محل للجوهر
المتصل في حد ذاته هو المسمى بالهيولى الاولى وذلك الجوهر المتصل يسمى
صورة جسمية والجسم المطلق مركب منهما اقول فيه بحث اذ لا بد لبيان حلول
الصورة الجسمية في الهيولى من اثبات ان الصورة نفسها نعت للهيولى كما
ان البياض نفسه نعت للجسم ولا يجدي ما ذكره من ان الصورة واسطة لاتصاف
الهيولى بالوحدة والكثرة والاتصال والانفصال والا لزم ان يكون
الجسم حالا في العرض القايم به لان الجسم واسطة لاتصاف ذلك العرض
بالتحيز بالعرض ويمكن ان يجاب عنه بان حلول العرض في شي يقتضي ان يكون
الاول بعينه نعتا للثاني وحلول الجوهر في شي يقتضي ان يكون منشأ النعوت
الثانية للاول بالذات نعوتا للثاني بالعرض والجسم ليس بواسطة
... ... وقولهم الاختصاص ... يستلزم التعين الم
ان ما ذكرناه هو مذهب المشائين كارسطو والشيخ ابي نصر وابي علي
واما الاشراقيون كافلاطون والشيخ المقتول فذهبوا الى ان الجوهر الواحد

الواحد في الحس متصل في حد ذاته [illegible] حال في شيء آخر لكونه
بذاته وهو الجسم المطلق فهو عندهم جوهر بسيط لا تركيب فيه بحسب
اصلا وقابل لطريان الاتصال والانفصال معا في الحالين
ذاته وهو من حيث جوهره وذاته يسمى هباء ومن حيث قبوله للصور
النوعية التي لانواع الجسم يسمى هيولى واذا ثبت ان كل جسم
مركب من الهيولى والصورة وجب ان تكون الاجسام كلها مركبة من الهيولى
والصورة لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية اما ان يكون ذاتها
غنية عن المحل او لم يكن والاول محال والا لاستحال حلولها في المحل
المستلزم لافتقارها اليه لان الغنى بذاته عن الشيء يستحيل حلوله فيه المستلزم
لافتقاره اليه فتعين افتقارها بذاتها الى المحل وفيه نظر لانه لا يلزم على تقدير
عدم الغنى الذاتي الافتقار الذاتي لاحتمال ان لا يكون الشيء غنيا بذاته عن
المحل ولا محتاجا لذاته اليه بل يعرض لكل منهما لعلة خارجة قال صاحب
المواقف [illegible] من الحاجة والغنى الذاتيين فان الشيء اما ان يكون
لذاته محتاجا الى المحل او لا واذا لم يكن محتاجا لذاته كان غنيا
في حد ذاته اذ لا معنى للغنى الذاتي سوى عدم الحاجة اليه

فيه ان كونه متصلا في حد ذاته [illegible]
ولعلهم لا يقولون بالاتصال [illegible]
[illegible] لا منفصلا [illegible]
العرض [illegible] في شرح التجريد

بعض افراده من المستغنی عن المحل فی حد ذاته ما یکون انه علة لعدم احتیاجه
الی المحل فالشرطیة ممنوعة لجواز ان لا یکون الشیء علة للاحتیاج ولا لعدمه
او ان افراده منها ما لا یکون علة لعدم الاحتیاج الی المحل سواء کان علة لعدم
احتیاجه اولا فلا نسلم استحالة حلول الصورة فی المحل علی تقدیر
الغنی الذاتی لاحتمال ان یکون لغیر الصورة علة للاحتیاج فکل جسم
من الهیولی والصورة هذا الحکم موقوف علی اثبات ان الصورة
الجسمیة ماهیة نوعیة اذ یحتمل ان یکون جنسا او عرضا عاما یجوز
اختلاف مقتضیاتها فی افرادها واستدل الشیخ فی الشفاء علی ذلک
بان الجسمیة اذا خالفت جسمیة اخری کان ذلک لاجل ان هذه حارة
وتلک باردة او هذه لها طبیعة فلکیة وتلک لها طبیعة عنصریة الی
غیر ذلک مما هو الخارج عن الجسمیة من الخارج فالجسمیة امر
موجود فی الخارج والطبیعة الفلکیة مثلا موجود آخر قد انضاف
الطبیعة فی الخارج الی الطبیعة الجسمیة الممتازة عنها فی الوجود
مثلا فانه امر مبهم لا یوجد فی الخارج ما لم یتنوع بقصوله ذاتیة بان یکون
خطا وسطحا مثلا وکل ما کان اختلافه بالخارجیات ... ان الفصول

لان طبيعة نوعية وقد ظهر جواز ان يكون الجسمية الفلكية منضمة في

الحاجة الى الطبيعة الفلكية [illegible] في [illegible] الجسمية العناصر منضمة في

الحاجة الى الطبيعة العنصرية فيكون طبع الجسمية عرضا عاما [illegible]

جنسية مشتركة بين الجسمانيات المختلفة الحقائق اختصاصها [illegible] الفلك

الجسمانيات في تلك [illegible] خارجة عنها المضافة اليها بحسب الخارج

لا بد من دليل وقد [illegible] ان الجسمية طبيعة نوعية لكن لا نسلم وجوب

تساوي افرادها في الحاجة الى المادة وانما كان كذلك لو كانت محتاجة

الى المادة لذاتها وهو ممنوع لجواز ان يكون الاحتياج اليها لتشخصاتها

فان الطبيعة النوعية مختلفة بالتشخصات كما ان الطبيعة الجنسية مختلفة

بالفصول فكما جاز اختلاف مقتضى الطبيعة الجنسية بحسب اختلاف الفصول

فلم لا يجوز اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية بحسب اختلاف التشخصات

ويجاب بانا نعلم بالضرورة ان الحاجة الى المادة ليس من جهة

تشخص الجسم [illegible] الجسمية انما هي طبيعة الجسمية وذاتها فلما

لم يختلف [illegible] في الحاجة الى المادة كان الحاجة الى المادة لازمة

لذاتها فافهم

في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن [illegible]

[illegible] دعوى [illegible] على ان [illegible] [illegible] [illegible] بجواز [illegible] ان يكون [illegible]

الهيولى لا يخفى عليك ان [illegible] ومقصد [illegible] السابق [illegible] ان في

لا ما لو وجدت بذاتها بدون حلولها في الهيولى فاما ان يكون متناهية

غير متناهية لا سبيل الى الثاني لان الاجسام المراد بها الابعاد ولا يخرج عن

كلها متناهية والا لامكن ان يخرج من مبدأ واحد امتدادان على

كانهما ساقا مثلث وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو [illegible]

النهاية لامكن بينهما بعد غير النهاية متناه مع كونه محصورا بين حاصرين

اعترض عليه الشيخ في الشفاء بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير

متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان

يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته

متناه الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر لا بد ان يكون متناهيا

كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في

الغير المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد وقيل

ان شئت فرضنا الانفراج بقدر الامتداد [illegible]

بين حاصرين لنحو ما لا ستره فيه انه محال وفيه نظر اذ المحال [illegible] فرض

امرين متناقضين كفرض وجود زيد وعدمه ان [illegible] خط [illegible]

١٥١

يحصل مع عدم تناهيها فان الخط الواصل بينهما انما يصل بين نقطتين منهما
ينتهيان ... النقطتين بحيث لا يكون كل منهما محصورا بين الاخرى وذلك الممتنع
الخط الواصل وقيل لا يتضح هذه المقدمة الا ايضاح بحيث يندفع عنها
المذكور الا بتمهيد مقدمات الاولى ان خطين ممتدين من مبدا واحد الى
غير النهاية يمكن ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزايدة
بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدا الواحد مثل نقطة ا خطان مستقيمان غير
متناهيين امكن ان يفرض على الخطين نقطتين متساويتي البعد من نقطة ا
كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج لكان مساويا لكل
من خطي ا ب وا ج حتى يكون ا ب ج مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض
ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين اخريين متساويتي
البعد من نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون ابعادهما عن بعد ب ج
كبعدي ب ج من ا حتى يكون كل من ا د ا ه ذراعين حتى لو وصلنا بين
نقطتي د ه بخط د ه لكان كل ضلع من مثلث ا د ه ذراعين وان نفرض
عليهما نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي و ز ويوصل بينهما بخط و ز
متصليتي يكون كل ضلع من اضلاع ا و ز ثلثة اذرع ثم نفرض نقطتي

[illegible] ... ل ثم ان ... يلزم ... طرفي ... ج ط ... ا
... على الوجه ... الى غير النهاية ... ثم ... ج البعد الاصل

والثاني بعد ا عني ده البعد الاول ... البعد الثاني وح ط البعد الثالث

وعلى هذا الترتيب الثانية ان كلا من هذه الابعاد مشتمل على البعد الذي تحته

وعلى زيادة ذراع مثلا البعد الاول اعني ده مشتمل على البعد الاصل

يعني ج و زيادة ذراع والبعد الثاني اعني وز مشتمل على ده وزيادة

ذراع وهكذا الى غير النهاية فكل بعد من الابعاد المفروضة فوق البعد الاصل

مشتمل عليه وعلى زيادة فههنا زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير

المتناهية [illegible] فوق البعد الاصل الثالث ان كل واحد من تلك الزيادات

الغير المتناهية فانها موجودة في بعد واحد فوق البعد المشتمل على

تلك الجملة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد في تلك

الابعاد بعد هو آخر الابعاد ويلزم منه تناهي الجملتين على تقدير عدم

تناهيهما وانه محال مثلا الزيادتان الموجودتان في البعد الاول و

الثاني موجودتان في البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل على البعد

الثاني المشتمل على البعد الاول فيشتمل على ما عليه على زيادتهما ... [illegible]

لكن الزيادات الغير المتناهية التي يشتمل عليها الابعاد الشاملة موجودة في البعد

وهلم الى ما لا نهاية [illegible] المقدمات الثلثة فنقول ان [illegible]

الخارجان من مبدا واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد فيهما ابعاد غير

متناهية متزايدة بقدر واحد وهذا الحكم المقدمة الاولى فيوجد فيهما زيادات

غير متناهية بحكم المقدمة الثانية فبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات

الغير المتناهية في بعد [illegible] البعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية

غير متناه فيوجد من الخطين بعد واحد غير متناه مع كونه محصورا بين الحاصرين

فثبت ما ادعيناه من الملازمة واندفع المنع الاول ورد فيه نظر من وجهين

انه لا يلزم من المقدمة الثالثة وجود بعد واحد يشتمل على تلك الزيادات

الغير المتناهية لانا لا نسلم انه اذا كان كل من جملة الزيادات الغير المتناهية

في بعد يجب ان يكون جميع تلك الزيادات في بعد لجواز ان لا يكون

الحكم على كل واحد حكما على الكل المجموعي لان كل واحد من الانسان يشبعه هذا

الرغيف وليس هذه الارض المجموع ليس كذلك وقد تعال الذي [illegible]

حصول كل مجموع موجود في بعد واحد وكان مجموع الزيادات الغير المتناهية

مجموعا موجودا وجب حصوله [illegible] وجب الزاد المجموع

مجموع المتناهي مسلم ان كل مجموع متناه فهو في بعد لكن لا يلزم منه ان
مجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد متناه وان اريد بمطلق المجموع
سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل مجموع في بعد متناه
لا فائدة في فرض تساوي الزيادات لان البعد المشتمل على الزيادات حينئذ متزايدة
المتناهية غير متناه سواء كان تلك الزيادات متساوية او متناقصة او
لانها زيادات مقدارية وكلما تزداد او يزيد المقدار فلما ازدادت الى غير النهاية
يكون المشتمل عليها غير متناه بالضرورة وقد يقال الشرط على سبيل التناقص
لا يفيد اذ لا يجب ان يكون البعد المشتمل على الزيادات المتناقصة الى غير
غير متناه لانا اذا فرضنا خطا بقدر شبر ونجعل البعد الاصل بنصفه ثم نصف
الباقي ونزيد على البعد الاصل حتى يكون بعدا اولا ثم نضيف نصف النصف الباقي
نزيد على البعد الاول ويصير بعدا ثانيا فهكذا يمكن ان نضيف الباقي الى غير
لان الخط قابل للقسمة الى ما لا يتناهى ومع ذلك لا يكون البعد المشتمل على
جميع تلك الزيادات شبرا واحدا بل انقص منه واما اذا كان التزيد على
سبيل التساوي او التزيد فهو يفيد المطلوب وانما اقتصر على الاول لان المشتمل
موجود في التزيد فاذا علم حصول المطلوب من اعتبار المثل علم حصوله

واذ ... بطلان الاول ... الكل وفيه بحث لان الخط و ...

قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن خروج جميع الاقسام الى الفعل محال

فرض خروج جميعها الى الفعل كان المشتمل على تلك الزيادات الغير

غير متناه ضرورة ان الاقدار ... زيادة الاجزاء فاذا كانت

غير متناهية يلزم ان يكون البعد غير متناه فيكون فالا تناهي محصورا بين حاصرين

واما بيان انه لا سبيل الى القسم الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاط

بها حد واحد او حدود فيكون متشكلا لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من

الحد الواحد او الحدود اي حدين او اكثر بالمقدار والجسم التعليمي ...

اطراف الخطوط اعني النقطة لا يتصور احاطتها بها اصلا والمراد بالاحاطة

ههنا هو الاحاطة التامة ليخرج الزاوية فانها على الاصح هيئة وكيفية عارضة

للمقدار من حيث انه محاط بحد واحد او اكثر احاطة غير تامة مثلا اذا اعتبر

سطح مستويا محاطا بخطوط ثلثة مستقيمة فاذا اعتبر كونه محاطا بخطوط

ثلثة كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هي المثلث واذا اعتبر ...

متلاقيان على نقطة منه كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار ...

هذا ما اشتهر بينهم ويلزم منه ان لا يكون المحيط الكرة والمنارة شكل ...

لما قال الشكل هو الهيئة الحاصلة للمقدار من الاحاطة سواء كانت حاصلة ايضا
حقيقة او تامة او احاطة المنفرد [illegible] ذلك بل المحيط المغايرة وامثالها
قد يقال انما يلزم الشكل للصورة اذا كانت متناهية في جميع الجهات ولم يثبت
ذلك بما ذكره من الدليل لانه لو فرض اللاتناهي من جهة الطول لامتنع
ذلك لوجود خطين يخرجان من نقطة واحدة ويتزايد البعد بينهما الى غير النهاية
متزايدة انفراجهما كذلك على اللاتناهي في العرض فاقول الحاجة لنا الى
اثبات تشكلها فانها اذا كانت متناهية ولو في جهة واحدة لكانت
لها هيئة مخصوصة من جهة ذلك التناهي فينقل الكلام الى تلك الهيئة
الشكل اما ان يكون للجسمية اي الصورة الجسمية لذاتها من حيث هي وهو محال
والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد او بسبب لازم للجسمية وهو
ايضا محال لما مر او بسبب عارض لها وهو ايضا محال والا لامكن زواله
اي العارض وزوال الشكل فامكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر فيكون قابلة للانفصال
فقد يقال الظاهر ان تبدل الشكل بالشكل انما يكون بالانفصال فان الشمع المتصل
المدور اذا كعب يتغير شكله من غير فصل [illegible] بانه ان لم يكن هناك
انفصال فلا بد من انفعال وهو ايضا من لواحق المادة وتوجيهه على ما قرره

[illegible] من الجسم فعلا و انفعالا [illegible]

الجسم امران يفعل احدهما و ينفعل الاخر فان الاعراض [illegible] بعد المادة و

صورية و هذا منقوض اما اجمالا فبان النفس تنفعل فيها احساس [illegible] و تفعل

البدن بما هي لعلة مع انها غير مادية و اما تفصيلا فلجواز [illegible]

المنفعل واحدا من جهتين [illegible] قابل للانفصال فهو مركب من الهيولى و الصورة

فلا نعلم المناسب ان يقال فهو متشابه لانهما لا يكونان [illegible] عن صورة

متغايرة لما ثبت اختلاف [illegible] ان نقول حصر ممنوع لاحتمال ان يكون ذلك الشكل

مع الاتصال و مع عارضهما او للازمهما مع عارضهما [illegible] و لما

واحدة او مع غيره فاقول لو كان الاول لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد

و لو كان الاخر من السلسلة الباقية لامكن ان يتشكل الصورة بشكل اخر و اما الثاني

فمعلوم بالضرورة انه لا يكون علة لشكل معين للصورة الا الرابطة خاصة

ان يكون للرابطة كما في تحقق ذلك الشكل اولا و على الاول لكانت ممتنع

الزوال فتنتقل الترجمة من المذكورة الى الرابطة و لا فيلزم المحذور السابق و على

[illegible] و لكن يستتبع الزوال [illegible] و الرابطة من تلك الامور

[illegible] و لما كان نفي [illegible] الاحتمالات ظاهرا [illegible]

ما [illegible] وقت يكون ان يكون المباين للعقل [illegible]

الصورة [illegible] والمزول الصورة [illegible] بشكل آخر [illegible] لكان

لابد [illegible] الا استحال ان يكون [illegible] للصورة على قدره في اثبات العقل نعم يمكن

المناقشة هنا باحتمال ان يكون الشكل هو المشخص للصورة [illegible] الاول

علة للتشخص كما ذهب اليه [illegible] سيأتي الكلام فيه وقد يقال في توجيه

المقام ان الشكل المعين الحاصل للصورة لابد له من مخصص فيها اذ الشكل

الى جميع الاشكال على السوية فذلك المخصص اما موجبها او لازمها عارضها

وكلاهما مبني على ما ذهب اليه من ان الهيولى العنصرية والصور والاعراض

النفوس فائضة عن العقل الفعال وانما عدلنا عنه لانهما انما يدل دليلا على

المذكورة على انهم متنزلون في ذلك القاعدة [illegible] الافعال الى غير العقل

الفعال كما يظهر بالرجوع الى مباحث الصورة النوعية والمزاج وقيل

فيه ان [illegible] الهيولى لا يتجرد ايضا عن الصورة لانها لو تجردت

عن الصورة فاما ان يكون ذات وضع اي قابلة للاشارة الحسية او لا يكون

لا سبيل الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا

سبيل الى الاول فلانها [illegible] منقسم او لا ينقسم [illegible]

[illegible] عن الانقسام على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى عن الحكمي [illegible]

مستفاد من عبارته وهو ان كل شيء ذي وضع فهو قابل للانقسام [illegible] حكى

وجود الانقسام قائلون بوجود النقطة وما مر في نفي الجزء يدل على ان كل جسم

ذي وضع فهو قابل للانقسام واما الدال على ان كل جوهر ذي وضع كذلك

لامتناع في تداخل النقاط قطعا فمراده ان كل جوهر ليس بمقطع فهو قابل للانقسام

وح لا يتم الكلام الا اذا ثبت ان الهيولى جوهر وقد يستدل على ثباته بانه محل

للصورة الجسمية وقد اشرنا الى [illegible] ما عليه وبذلك [illegible] بها جزء الجسم الذي هو

جوهر ممتد وبداهة وجود ان الممتد المخصوصة جزء للجسم مع انها عرض لان

الى الاول لانها اما ان تنقسم في جهة واحدة فقط فيكون خطا جوهريا او في

جهتين فيكون سطحا جوهريا او في ثلث جهات فيكون جسما [illegible]

في هذا المقام عين الاضطراب اذ لا شبهة في ان الشق الثاني من الترديد الاول

هو عدم الوضع مطلقا فان اريد بالشق الثالث ذات الوضع في الجملة فلا

ان ما له وضع في جهة منقسم في جهات الثلث منحصر في الجسم وان اريد

[illegible] مع عدم مساعدة اللفظ لم يكن لذلك الترديد حاصل

[illegible] ايضا حمل الجسمية هنا على الصورة [illegible] على انها الجسمية في

بادنی الطبع ... الشارح للمواقف فی هذا المقام علیهما وهو ... لم ...
بینهما لو کانت جسما لکانت مرکبة من الهیولی والصورة وکل واحد منهما باطل
... لا یجوز ان یکون خطا فلان مجوز الخط علی الاستقلال من الجوهر ...
... انتهی الیه طرفا السطحین ... مستقیمی الاضلاع ... عند ...
لا یتم المطلوب الا بابطال الخط الجوهری مطلقا سوا کان مستقیما او غیر
وهذا مخصوص بابطال المستقیم علی انه یکفی ح فی ذلک استقامة ضلع من
کل واحد منهما ولا حاجة الی استقامة جمیع اضلاعهما فاما ان یجب تلاقیهما او
لا یجب لا جایز ان لا یجب والا لزم تداخل الخطوط وهو محال لان کل خطین
مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل یوجب خلافه هذا خلف قیل ان اراد
ان الخطین ... اعظم من الواحد منهما من جهة الطول فمسلم لکن الکلام لیس فی اجتماعهما
فی الطول بل ... وان اراد فی جهة العرض فمم اذ لا للخط عظم فی تلک الجهة
وتوضیحه ان امتناع التداخل انما هو فی المقادیر ... مقادیر فالمتحد
... فلا یمتنع التداخل فیه بوجه من الوجوه وماله مقدار ... فقط
... یمتنع التداخل فیه من تلک الجهة فقط وماله مقدار ...
فیه ... الجهتین فقط دون الجهة الثالثة وماله مقدار فی الجهات

... فيه بالجعل فان علمت عقلي ما ذكرت لا يمتنع التداخل [illegible]

لا يتجزى اذ لا مقدار لها اصلا فلعل الحكم بامتناع التداخل انما هو على تقدير

19

منها اذ على تقدير التداخل لم يحصل من انضمام بعضها الى بعض ما [illegible]

في حجم فضلا عما له مقدار في الجهات الثلث انتهى كلامه اقول اذا فرض الخط

بين خطين الجوهر من الجانبين فالتداخل هناك صح قطعا كما صرح به [illegible]

المواقف قدس سره حيث قال استحالة التداخل من الاجزاء التي لا يتجزى

بداهة العقل شاهدة بان المتحيز بالذات يمنع ان يداخل مثله بحيث يصير حجمهما

معا كحجم واحد منهما وقد ظهر منه ان قوله الحكم بامتناع التداخل انما هو على تقدير

تركب جسم منها مردود لان تداخل تلك الاجزاء صح في نفسها سواء تركب الجسم

منها او لا والتفصيل ان يقال البديهة يحكم بان تداخل الجواهر محال مطلقا واما

عدم ما فعلنا فصله المعترض فلا يجري فيه امتناع التداخل انما هو في المقا[دير]

من حيث هي مقادير نعم امتناع التداخل في المقادير انما هو من حيث انها

مقادير وقد يجاب عن اصل الاعتراض بان [illegible] الناظر معترف فان [illegible]

[illegible] ان [illegible] في المطول فلو تداخل الخطوط مستقيم [illegible]

خطين [illegible] فيه [illegible] التداخلان معا طول [illegible] والله اعلم

فظ ا يقبل توسطا بين خطين بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض انه متوسط

هف اقول فساده ظ لان المعترض معترف بان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد

اذا كانا متساويين في الطول واما اذا كانا متلاقيين في العرض فلا دلالة

ان يجب والا لانقسم الخط في جهته بان يلاقي منه احدهما شيئا في لا

يلاقيه الآخر واما انه لا يجوز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه

طرفا الجسمين فاما ان يجب تلاقيهما او لا وكلواحد منهما باطل على ما مر واما انه لا يجوز ان

يكون جسما فلانها لو كانت جسما كانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر واما

انه يستحيل في الثاني فلانها اذا كانت غير ذات وضع فاذا اقترنت بالصورة

الجسمية وصارت ذات وضع بالضرورة فاما ان لا يحصل في حيز اصلا

او يحصل في جميع الاحياز او يحصل في بعض الاحياز دون بعض فبطل

يجوز ان لا تقترن بالصورة ابدا وجب بانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل الصورة

لم تكن هيولى بل من المفارقات وان قبلتها فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها

والممكن لا يلزم منه المحال لكن عروض الصورة لها تستلزم المحال لانتقال

الممتنع بالغير يمكن ان يستلزم ممتنعا بالذات كما ان

وهو ممتنع لذاته لانه الممتنع بالغير انما يستلزم ممتنعا

مستغنيا بالذات من حيث انه ممتنع فان استلزام عدم العقل اول
من حيث انه ممتنع بوجود الواجب واما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور
الخارجية فيستلزم المحال والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا بحث لكن على
المجردة او النظر الى في حد ذاتها من غير نظر الى المانع و فرض طروق الصورة
مما يلزم منه المحال وقد يجاب ايضا بان الكلام في هيولى الاجسام
بالصورة في اصل الفطرة غير مستغنية عنها كما في الآن وكانت في اصل الفطرة
مجردة ثم قرنت بالصورة والاول هو الثاني محالان بالبديهة والثالث ايضا
مح لان حصولها في كل واحد من الاحياز حكمه الى الهيولى على ذلك النسبة
جميع الاحياز على السوية وكذلك الصورة الجسمية فانها يقتضي حيزا مطلقا
فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح ومنع قبول الصورة
بعضه الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية على ما سنذكره
الصورة النوعية حيث كانت الكل نسبتها الى جميع اجزاء
فلا يصلح مخصصا لا اختصاص الهيولى بجزء معين منها ولا ان يقول يجوز ان يقارنها
من الاحوال تعين لها بعض اجزاء المكان الكلي
في المجردة

الموضع ... بان هيولى اذا حصلت في بعض الاحياز بان تخصيص

... بعين من اجزاء ذلك الحيز بالصورة النوعية لا يقتضي ذلك لان نسبتها الى جميع

الاجزاء على السوية فتخصيص الاجزاء بالاجزاء مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح

قطعا ولا يبعد ان يقال ان الهيولى المقارنة للصورة المتساوية مقتضية لكون جزء ما

مفروضة لا موجودة في الخارج مكانا وقد جاز ان يكون ... حال المحصل للهيولى

موضع معين ولا يلزم الاعتراض على هذا التقدير بل يقال ان الماء اذا انقلب هواء

او على العكس صار المنقلب الى موضع من اجزاء الحيز الطبيعي لما انقلب اليه مع

تساوي نسبته اليها عليك ان الهيولى المجردة بعد مقارنتها الصورة اولى بحيز

مع تساوي نسبتها الى جميع الاحياز لان الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق

فلا يكون ترجيحا بلا مرجح اي اذا انقلب مثلا جزء من الماء هواء فانكان قبل

الانقلاب في الموضع الطبيعي للماء انتقل الى اقرب مواضع الهواء من

ذلك الموضع فالقرب مرجح لحصوله فيه وانكان قبل الانقلاب في

موضع الهواء قسرا استقر فيه بعينه طبعا فالحصول في ذلك الموضع مرجح

... حصول ذلك في ... الوضع ...

للصورة النوعية وهي التي تختلف بها الاجسام انواعا

كلواحد من الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية [illegible] اخص

بعض الاجسام ببعض الاحياز اى اقتضائه السكون فى مكان معين [illegible]

والحركة اليه عند خروجه عنه دون بعض بل يساوى [illegible] وليس [illegible]

عن بعض بالصورة ولا سبيل الى الهيولى فانه لا يكون ما عنه كما

ان الهيولى العناصر مشتركة لانقلاب بعضها بعضا فلا يكون مبدأ

لامور مختلفة فتعين اما ان يكون الحقيقة العامة اى الصورة الجسمية المشابهة فى

جميع الاجسام او الصورة اخرى لا سبيل الى الاول لانه اشتركت الاجسام

كلها فى ذلك فتعين الثانى وهو المطلوب لا يخفى عليك انه لا بد لاختصاص

بعض الاجسام بصورها النوعية من سبب وقد ذهبوا الى ان الاختصاص فى

الاجسام العنصرية لان المادة العنصرية قبل حدوث كل صورة فيها كانت

متصفة بصورة اخرى اعدتها استعدت لقبول الصورة اللاحقة اما فى

الاجسام الفلكية فلان لكل فلك مادة مخالفة بالماهية لمادة الفلك الاخر

وكل مادة فلكية لا تقبل الا الصورة التى حصلت فيها وقيل لم لا يجوز ان يكون

[illegible] فى العنصريات لان مادتها قبل الاتصاف بكل كيفية

موصوفة بكيفية اخرى اعدتها استعدت لقبول الكيفية اللاحقة وفى الفلكيات

ومن هنا ... يجب لا تقبله الا لكنها الحاصلة لنا فلا يحتاج الى اثبات الصورة

النوعية وقد يجاب بانا نعلم بديهة ان حقيقة النار تخالف الحقيقة المائية فلا بد

من اختلافهما بامر جوهري مخصص واعلم ان المعلم ان تم لدل على ان الاثار

الاجسام صادرة عنها واما ان كان شيئا واحدا ومتعددا

لعلمهم بما اقتصروا على الواحد لعدم احتياجهم الى الزائد بناء على ان

الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قلت امتناع صدور المتعدد عن الواحد

مشروط بعدم تعدد الجهات في الواحد والصورة النوعية والهيولى

وان كانت واحدة بالذات الا انها متعددة الجهات يقتضي لكل جهة ما يناسبها

فيندفع بما الاشتباه في كيفية التلازم المذكور للهيولى والصورة اعلم ان

الهيولى ليست علة للصورة لانها لا يكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة

لما مر ان اراد ان الهيولى لا يتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فيرد عليه ان

... ثبت فيما سبق من ان الهيولى يمتنع انفكاكها عن الصورة ولا تظهر

منه الا ان الهيولى لا يتقدم على الصورة تقدما زمانيا واما انها لا تتقدم على

الصورة تقدما ذاتيا فغير معلوم وان اراد انها

... ان اراد بقوله والعلة الفاعلة للشيء يجب ان يكون موجودة قبلها

انما يجب تقدمهما على المعلول اذا كانتا مشتركتين في الحصول [illegible]

المتقدمين و ان اريد بها انما يجب تقدمهما على المعلول بالزمان فممنوع فان

الواجب و العقل الاول متساويان بحسب الزمان و الصورة ليست

[illegible] علة للهيولى الا [illegible] بحسب وجودها مع الشكل او بالعكس

قيل لا نهاية ليست علة فاعلية للشكل و الا لاشتركت الاجسام كلها في

على ما بينا و لا علة قابلية لان القابل هو الهيولى [illegible]

الفائض عن العلة المفارقة على الشكل فوجوب وجودها مع الشكل [illegible]

عليه و به ان يتوقف [illegible] قول [illegible] لا يلزم من نفي ان يكون الصورة

فاعلية و قابلية للشكل نفي العلية مطلقا لجواز ان يكون شرطا فلا يلزم

تقدمها على الشكل و ايضا [illegible] فيما سبق ان الصورة لو كانت علة

للشكل يلزم الاشتراك المذكور لانها لو كانت علة فاعلة لزم ذلك

هو خلاف الواقع و قد يقال [illegible] لا يصلح سبب [illegible]

الحد [illegible] المقدار [illegible] متأخرة عن وجود ذلك الحد و

المقدار الذي هو المحدود و هو متأخر عن الجسم المتأخر

[illegible] تأخر الكل [illegible] فاذن الشكل متأخرة عن الصورة [illegible]

وكيف يقال انها مع الشكل او متاخر عنه واجاب عنه المحقق الطوسي بان هذا

البيان يفيد تاخر الشكل عن ماهية الصورة مشخصة والذي يدعيه عدم

تاخر الشكل عن الصورة متشخصة احتياجا في تشخصها الى التناهي والشكل ولا بعد

ان يحتاج الشيء في تشخصه الى ... متاخر عنه

لمتاخر عنه فان التناهي والشكل متاخران عن الصورة متشخصة

من حيث هي مشخصة وان كانا متاخرين عن ماهيتها هذا والاشبه ان يقال

لان الصورة متاخرة عن الشكل قطعا ولقائل ان يقول احتياج الصورة في

تشخصها اليها غير معقول لانه ان كان الى الجزئي منهما لزوال الشخص بزواله و

كذلك فان الشمعة المتشخصة بعينها باقية مع تبدل الجزئي من التناهي والشكل

عليها وان كان الى الكلي مثلا فذلك باطل قطعا فانا نعلم بالضرورة ان انضمام

الشكل الكلي مثلا الى الصورة لا يفيد بانتشخصها والشكل لا يوجد قبل الهيولى

فهي متقدمة عليه او معه فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة

على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة على الشكل بالذات او معه بحيث المتقدم

ثانيه فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات لان

على الشيء او المتقدم على ما مع الشيء متقدم على ما ... فيكون المتقدم

الاولى وانت تعلم ان الحكم بان المتقدم على جميع الشي متقدم على ... يظهر صحته في التقدم والمعية الذاتيين وقد يقال هيولى ... نصا بناء على ان ... الشكل انما هو لمشاركة الهيولى ... الاحتياج الى المتوقف كون ... كل منها ... منفصل ... مبني على ما زعموا من ان المتلازمين ... ان يكون احدهما علة موجبة للاخر او يكونا معلولي علة موجبة لها ليتحقق التلازم ... العلة الموجبة تمتنع تخلف المعلول عنه سواء كانت علة تامة له او جزءا اخيرا منها ففي مستلزم للمعلول وبالعكس واحد المعلولين مستلزم للعلة وهي للمعلول الاخر وبالعكس ومنهما بحث الا ان اعتبر في الموجبة الايجاد فلا نسلم انه لو لم يكن احد المتلازمين علة موجبة للاخر او لم يكونا معلولي علة موجبة لهما لزم امكان انفراد احدهما عن الاخر ... ثم يلزم ان يكون الهيولى علة فاعلة ... على تقدير كونها موجبة فلا يكون ... الفاعل علة فيما سبق مناسبة ... ست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها لا تقوم بالفعل ... ون الصورة اي بدونها ... تحفظ المادة بتوارد افرادها ... ولو زال صورة عنها ... لم ... صورة اخرى بها عدمت المادة فتلك الصورة لتوارد ... فيها ... لها ...

باحدة منها عن السقف والقيام مقامها دعامة اخرى فيكون السقف باقيا

حال تعاقب تلك الدعائم وليست الصورة ايضا غنية عن الهيولى

من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل المفتقر الى الهيولى فالهيولى

تفتقر الى الصورة في وجودها وبقائها [illegible] ولو كانت مادة

كافيا لا يجب ان الهيولى مفتقرة الى الصورة [illegible] لكانت الصورة

ايضا مفتقرة الى الهيولى فيما تبين بطلان الصورة لا توجد بالفعل بدون

الهيولى وقد يقال هذا مناف لما سبق من ان الصورة ليست علة الهيولى

ولا معنى للعلة الا ما يحتاج اليه الشي في تحققه فلو افتقرت الهيولى الى الصورة

لكانت الصورة علة لها والجواب ان المراد ههنا ان الهيولى مفتقرة الى

طبيعة الصورة لا الى الصورة المتشخصة لجواز انتفائها مع بقاء الهيولى [illegible]

بحالها سوان الصورة المتشخصة ليست علة للهيولى فلا منافاة [illegible] الصورة

تفتقر الى الهيولى في تشكلها [illegible] التوقف فيهما فلم يلزم دور واورد

عليه ان هذا يلزم الدور من كون الهيولى مفتقرة الى الصورة في التشكل وبالعكس اذ

يحتاج كل منهما الى هذا [illegible] في التشخص الى ذات الاخرى [illegible]

بان [illegible] لو كانت علة التشكل الاخرى تعني من حيث انها [illegible]

...على مكان الاخرى ومن مشخصاتها الشكل فيلزم تقدمها من حيث ...
... انعكس ... وتحقق ان الشكل ليس مشخصا بمعنى ... لازم
من حيث ... وتقدم العلة يجب ان يكون ... وتشخصها الا ...
... ان تقدم الملزوم ... يوجب تقدم اللازم فان العلة
للمعلول ... علته بالذات مع استحالة تقدمه على نفسه ... في مكان
... الخلا ارادوا بها البعد المجرد عن المادة والا اطلاق ... على المكان
الشاغل او السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي
لان الجسم بكليته في مكان ... ان يكون المكان ... منقسم لاستحالة
المنقسم في جميع جهاته حاصلا ... لا ينقسم والا ان يكون ... منقسما
في جهة دون جهة فقط لاستحالة كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اما منقسم في جهتين
في جهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا عرضيا لاستحالة الجوهري
يجوز ان يكون حالا في المتمكن والا انتقل بانتقاله بل فيما يحويه ... بان
... مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته والا لم يكن ... السطح
الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي ...
المشائين على الثاني يكون ... بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا للبعد

الذي في جسم بحيث ينطبق بعده على الآخر سار ... فيه بكليته فذلك البعد

الذي هو المكان اما ان يكون امرا موهوما يشغله الجسم ويملاه على سبيل

التوهم وهذا مذهب المتكلمين واما ان يكون امرا موجودا ولا يجوز ان يكون

بعدا ماديا قائما بالجسم والا يلزم من حل الجسم فيه تداخل الاجسام فهو

مجرد وهذا مذهب الاشراقيين ويسمونه بعدا مفطورا لانهم انه فطر عليه البعد

وضعفه بعضهم المفطور باتفاق المعجمة اي بعدله الاقطار وجب ان يكون

جوهر القيامه بذاته وتوارد الممكنات عليه مع بقاء شخصه فكانه جوهر متوسط

بين العالمين اعني الجواهر المجردة التي لا تقبل الاشارة الحسية والاجسام

التي هي جواهر مادية كثيفة ويكون الاقسام الاولية للجوهر ستة لا خمسة

على ما هو المشهور والاول باطل فتعين الثاني وانما قلنا الاول باطل لانه لو كان

خلاء فاما ان يكون لاشيا محضا او بعدا موجودا مجردا عن المادة لا سبيل الى

الاول لانه يكون خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء

بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان استحال ان يكون لاشيا محضا

قبول الزيادة والنقصان فانما هو على فرض وجوده فلا يلزم منه الا الوجود

الفرضي ولا كونه موجودا حقيقة فغير لازم وقد يجاب عنه بالعلم البديهي

من المساوات منهما حاصل وقطع النظر عن ذلك

المراد التغاير بين الاشياء في الخارج والعوارض الظاهرة

جارية بابطال قول المتكلمين الاشعريين بوجهين ابطل بهما

الاول بالاولى والثاني بالثاني فلزم ان ما ذكره لا يدل على

معنا في الخارج بل على ليس الشيء في نفس الامر وان

بين اللاشيء في نفس الامر والموجود فيهما فيمتنع في ذاته

الشيء الثاني لا سبيل الى الثاني لانه لو وجد لبعد مجردا عن

غنيا عن المحل والاتكان بذاته مفتقر اليه وذا مناف بتجرده

افتراقه اي على وجه الافتقار لانه مفتقر اليه في الاجسام

بانه موقوف على تماثل الابعاد المادية والمجردة مع ان الملوثية

المجردة جواهر على عدم الواسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين وكلاهما

في الحيز كل جسم فله حيز طبيعي قيل انتقض بالجسم المحيط فانه

ليس له حيز على تفسيره اي السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر

من المحوى اذ ليس وراءه جسم حتى يكون له وضع وحيز اذ اتصف بانه

ما في جوفه فقد اجاب عن ذلك بان الحيز عنده همزة متمايز الاجسام في

بحسبه هو اعم من المكان لتناوله الوضع الذي ...
في الاشارة الحسية فهو متحيز وليس في مكان والبعد في ان يكون كل
متحيز في الاشارة الحسية عن غيره بالنسبة اليه وان لم يكن شيء منه او ضاعة ونسبته
بالقياس الى الاخر طبيعيا فان قلت هذا مناف لما صرح به المحقق في
شرح الاشارات من ان المكان عند القائلين بالحيز غير الحيز وذلك لان المكان
عندهم قريب من مفهومه اللغوي وهو ما يعتمد عليه المتمكن كالارض للسرير واما
الحيز فهو عندهم الفراغ المتوهم المشغول بالمتحيز الذي لو لم يشغله لكان خاليا
كداخل الكوز للماء واما عند الشيخ والجمهور من الحكماء فهما واحد وهو السطح الباطن
من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي قلت المفهوم من كلام الشيخ ان
الحيز اعم من المكان حيث قال في موضع من طبيعيات الشفاء لا جسم الا
ويلحقه ان يكون له حيز اما مكان واما وضع وترتيب وفي موضع اخر
منها كل جسم فله حيز طبيعي فالمكان والمكان كان حيزه مكانا لانا لو فرضنا عدم
تاثير القوى سرى الى الامور الخارجية لكان في حيز معين بالضرورة وذلك الحيز
اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقاسر اي امر خارج والثاني باطل
لو كان المراد منه ما كان تاثيره ... مقتضى الطبع لم يكن ...

يحصل في الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فاذن ما [illegible]

[illegible] اليه لا الى الجسمية المشتركة لان نسبتها الى الاحياز كلها على السوية

ولا الى الهيولى لانها تابعة للجسمية في اقتضائها حيزا ما على الاطلاق وفي تعيين

الى الحيز والفاعل فهو مخصص اخر غير الطبيعة وهو المطلوب فان قلت تأثير الفاعل

فيه انما يكون في الامور الخارجة التي يفرض خلوه عنها فلا نسلم انه عند تخليته مع طبعه

يكون موجودا فضلا عن ان يكون حاصلا في مكان ومقتضيا له وان لم يكن مقتضيا

جاز ان يكون حصوله في مكان معين من فاعله فان الاين من لوازم وجود

الجسم ولا يمكن تحقق التأثير في وجود شيء بدون تحقق التأثير فيما هو لازم وجوده

فالفاعل اذا اوجد الجسم اوجده في مكان معين لا محالة قلت هذا انما يرد على

القائل بان المكان هو البعد واما القائل بانه هو السطح فلا اذ لا نسلم ان الاين من

لوازم وجود الجسم كما في المحدد واورد عليه ان تخلية الجسم مع طبعه والتجرد ممكنة

في الذهن نظرا الى ذات الجسم لكنها جاز ان يكون مستحيلة بحسب نفس الامر فلا

الاستدلال بها على ان للجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر بل على ان له مكانا

طبيعيا على ذلك التقدير الذي لا يطابق الواقع ولا يجوز ان يكون للجسم

حيزان طبيعيان لانه لو كان له حيزان طبيعيان فاذا حصل في احدهما

طبعه فاما ان يطلب الثاني والا فان طلب الاول [illegible]

بمعنى انه حصل في طبيعه [illegible] مطالب [illegible] فرضنا [illegible]

ممتنع [illegible] لكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون [illegible] طبيعيا [illegible]

[illegible] طبعه وقد فرضنا طبيعيا [illegible] الطلب [illegible] كان [illegible]

وجد مكانا طبيعيا آخر [illegible] في كونه [illegible] طالب [illegible] كان

ما يكون [illegible] لم يكن واجد المكان [illegible] [illegible]

طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل [illegible]

بطل انا الاول فظ واما الثاني فلما ذكره المصنف واما الثالث [illegible] اما ان

لا يكون على سمت الحيزين ويكون عليه [illegible] اما ان [illegible] بسطهما او يقع [illegible]

فعلى الاول يلزم [illegible] طبعا الى جهتين مختلفتين [illegible] وعلى الثالث ميل الى

جهتيهما طبعا فاذا وصل الى اقربهما عاد الى [illegible] الثاني [illegible]

واقول لا حاجة الى تمام كلام المصنف الى هذا التطويل فان [illegible] كان [illegible]

حيزان طبيعيان لا يمكن حصوله في احدهما والثاني بطل اذ يلزم على تقدير [illegible]

[illegible] بهذا العدم [illegible] في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه

فهو متشكل وكل متشكل فله [illegible] شكل طبيعي [illegible] فكل جسم فله شكل طبيعي [illegible]

ان كل متناه فهو متشكل فاذا احاط به حد واحد وحدود

متشكلا قدم ما فيه فتذكر وانما قلنا ان كل متشكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا

ارتفاع تعين سائر الامور الخارجية لكان على شكل معين وذلك الشكل

ان يكون لطبعه او لقاسر والثاني محال لانا فرضنا عدم تعين القاسر فان

هو عن طبعه وهو المطلوب اورد عليه ان الشكل للجسم متوقف على تناهي

الابعاد ولا شك ان طبيعة الجسم لا تقتضي تناهي الابعاد والا لتناهت من حيث

هي بل بالعرض الذي بواسطة ليست مستندة الى ذاته ولا لازمة له من حيث

هو فلا يكون طبيعيا لذاته وبهذا البحث وارد في المكان بمعنى السطح فان حصول

الجسم فيه موقوف على وجود جسم حاو وهو غريب قطعا بخلاف

المكان بمعنى البعد فان حصول الجسم فيه موقوف على حصوله وهو وان

لم يستند الى ذات الجسم لكنه لازم له من حيث هو [illegible] في الحركة والسكون

ما الحركة فهي خروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج قيل بيانه ان الشيء

موجود لا يكون بالقوة من جميع الوجوه والا كان وجوده بالقوة

الا يكون موجودا وقد فرضناه موجودا هذا خلف فهو اما بالفعل من جميع

الوجوه وهو الموجود الكامل الذي ليس له كمال متوقع كالباري تعالى

بالعقول او بالفعل من بعض الوجوه و بالقوة من بعضها او
لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة واحدة وهو الكون
كانقلاب الماء هواء فان الصورة الهوائية كانت لها بالقوة فخرجت منها
الى الفعل دفعة واحدة او على التدريج فهو حركة و قوله بحيث اما او لا فلانه يحصل
للجسم صفات لم يكن لها فلها خروج من القوة الى الفعل باعتبار تلك الصفات و
يسمى ذلك الخروج حركة و لا كونا و لا فسادا و اما ثانيا فلان الانتقال فيه يدل
على الفعل و الانفعال التي دفعي عند بعضهم مع انه لا يسمى كونا و فسادا و قال ارسطو
الحركة قد يطلق على كون الجسم بحيث كان اي حد من حدود المسافة يفرض لا يكون
هو من قبل ان الوصول به و لا بعده حاصلا فيه و يسمى الحركة بمعنى التوسط و
حقيقته شخص موجود في الخارج دفعة مستمرة من المبدا الى المنتهى يستلزم اختلاف
نسبة المتحرك الى حدود المسافة فهي باعتبار ذاتها مستمرة و باعتبار نسبتها
تلك الحدود سيالة فباستمرارها و سيلانها تفعل في الخيال امرا ممتدا غير قار
تطلق عليه الحركة بمعنى القطع فانه لما ارتسم نسبة المتحرك الى الحد الثاني في الخيال
قبل ان يزول ارتسامها الى الحد الاول عنه يتخيل امر ممتد منطبق على المسافة كما
يحصل من القطرة النازلة و الشعلة الجوالة امر ممتد في الحس المشترك فيرى

اقول يلزم [illegible] وجود فعلها وماذكرت انما حدث فيها [illegible]

لمحل انضاج بعض الهواء واحدث في الهواء الباقي تخلخلا فابعد جمعية [illegible]

مكان متخارج بعينها ثم وجد فيه ابرد الذي في الماء تكاثفا فضغره جمعه وعاد

الى مقداره الذي كان له قبل المص فدخل فيها الماء ضرورة امتناع الخلاء

قالوا اقول الظاهر ان الحاجة هنا ليس [illegible] الماء [illegible] بالتجربة شاهدة

[illegible] المذكورة اذ ثبت على الله [illegible] وجدنا [illegible] ماء حركة في [illegible]

كسخونة [illegible] مع بقاء صورته النوعية ويسمى [illegible] استحالة وحركة في

الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان [illegible] من [illegible] الى اخر على سبيل التدريج

ويسمى نقلة وحركة في الوضع وهي ان يكون للجسم حركة على سبيل الاستدارة

فان كل واحد من اجزائه [illegible] كل واحد من اجزاء مكانه لو كان

له مكان ويلازم كل مكانه فقد اختلفت نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على

التدريج اقول هنا بحث اذ قد علم مما سبق ان الحركة في الوضع هي انتقال

من وضع الى وضع اخر تدريجا ولا نسلم ان في ذلك الانتقال منحصر فيما ذكره

فان الفلك اذا [illegible] فقد انتقل من وضع الى وضع اخر تدريجا [illegible]

لم يتحرك على الاستدارة وثبوت الحركة الاينية له [illegible] في ذلك [illegible]

العرض
فتحقق في جميع المقولات ايضا اما الاضافة فلانا اذا فرضنا [illegible] بعينها
اخر وتحرك في الكيف حتى صار سخونة اضعف من سخونة [illegible]
من [illegible] اعني الاشدية الى نوع اخر اعني الاضعفية انتقلا ايضا
[illegible] فان جسم في مكان على ثم تحرك في الاين حتى صار في مكان
اسفل [illegible] فان [illegible] اسفل من جسم اخر ثم تحرك في الكم حتى صار اعظم مقدارا
[illegible] فان [illegible] اشرف وضعا ثم تحرك منه الى وضع [illegible]
فقد حصل الجسم في [illegible] الصفة ايضا من اضافة الى [illegible] وانا
الملك فان العمامة اذا تحركت الى النزول والصعود فلا شك انه يتغير
احاطتها بالتدريج تبعا لحركتها في الاين واما الفعل والانفعال فلانه اذا تحرك
الجسم من سخونة الى اشد منها بالتدريج تحرك من تسخين الى تسخين اقوى منه
وكذلك اذا ازداد الاستعداد في قابل السخونة [illegible] التسخين وقال الشيخ
في الشفاء يشبه ان يكون الانتقال في متى دفعة فان الانتقال من سنة الى
سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة وذلك لان اجزاء الزمان متصل بعضها
ببعض والفصل المشترك بينها هو الان واذا فرض زمان بين كان في
مقابل ذلك الان يستمر لشيء باسره الى الزمان الاول وبعده يستقر له

مثلا [illegible] الحاصل الثاني و ذلك لان نهاية وجود الاول

حصول الثاني فلا تدريج في الانتقال و يرد عليه ان المسافة من حيث هي مسافة

حد و غير منقسمة فيكون الانتقال من بعض ذلك بلا اجزاء الى بعض اجزائها

ايضا ولكن اذا فرض ان بينهما مسافة غير منقسمة كان الانتقال من احدهما

الى الاخر تدريجيا فكذا الحال في الانتقال من شيء الى اخر مثلا من الفجر

الى [illegible] مثلا فيكون تدريجيا لا دفعيا نقول ايضا ان ما يوصف بالحركة

اما ان يكون [illegible] حاصلة فيه بالحقيقة او لا يكون بل يكون الحركة حاصلة في

شيء اخر يقارنه فيوصف بها بالحركة مثاله [illegible] والحركة منسوبة الى

الاول تسمى ذاتية و المنسوبة الى الثاني تسمى عرضية كحركة اعراض الاجسام والحركة

الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة [illegible]

الميل فلا يلائم قوله اما ان يكون مستفادة من خارج ام لا متميز عن المتحرك

في الاشارة الحسية او لا يكون [illegible] فلا يلائم قوله [illegible]

مستفاد من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون [illegible] الميل [illegible]

[illegible] في رسالة الحدود وكيفيته بها يكون الجسم مدافعا [illegible]

[illegible] حملت على الاول فالمراد [illegible] وان حملت على الثاني فالمراد

[illegible] لها شعور [illegible] فعل [illegible] الاول الى الطبيعة فالمتحرك به مشعور به

[illegible] في كون المتحرك ارادية كما في الساقط من علو مع شعوره

بانه [illegible] فاما لها شعور [illegible] فهي الحركة الارادية قوله [illegible] نوع بان

الميل [illegible] الطبيعية ولا شعور لها [illegible] المتحرك له شعور وان لم يكن لها

شعور [illegible] فهي الحركة الطبيعية والكائنة مستفادة من خارج فهي

الحركة القسرية [illegible] الى ان فاعل الحركة القسرية الطبيعة [illegible]

الا انه من [illegible] في [illegible]

واقعة على مسافة على [illegible] من السرعة والبطء [illegible] متحدة

منها وانفاق في الاخذ [illegible] الاول [illegible] الاخذ [illegible] وحدث البطء

المسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر منها واذا كان [illegible]

كان [illegible] السريعة [illegible] امكان [illegible] واحد غير المسافتين [illegible] الحركتين

[illegible] قطع مسافة معينة بسرعة معينة وقطع مسافة اقل [illegible] ببطء معين

قال الامام [illegible] مبني على [illegible] حركتين متبدايان [illegible] ولو ثبت

الا المعية الزمانية التي لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات الزمان فيلزم [illegible]

[illegible] على [illegible] حركتين احدهما [illegible] والاخرى بطيئة ولا يمكن

اثبات السرعة والبطوء الا بعد اثبات الزمان فيلزم الدور واخر واحد

الزمان ظاهر الوجود [illegible] العلم به حاصل فان الامم كلهم قدروه بالساعات

والشهور والاعوام والمقصود بيان حقيقته المخصوصة اعني كونه كما [illegible]

للحركة والاستدلال ان العلم بوجود زمان يكفينا في ثبوت المعية والقبلية

والبطوء فلا دور اقول يمكن ان يجاب ايضا بان ثبوت المعية والسرعة

والبطوء وان توقف على ثبوت الزمان في نفس الامر لكن لا يتوقف

بذلك [illegible] العلم به حتى يلزم الدور وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان

فان الحركتين اذا اختلفا في الاخذ والترك تفاوت امكانا [illegible] وغيرها

اذ لا يوجد اجزاؤه معا بالضرورة وقيل لانه يلزم من اجتماعها اجتماع

اجزاء الحركة الواقعة فيها وانا اقول فيه نظر اذ لم يثبت بعد ان الزمان مقدار

الحركة وهي كما انها واقعة في الزمان واقعة في المسافة ولا يلزم من اجتماع

اجزاء المسافة اجتماع اجزاء الحركة فلا يلزم من اجتماع [illegible] الزمان ايضا

اجتماعها وقيل لو اجتمع اجزاؤه لكان الحادث يوم الطوفان حادثا [illegible]

يومنا وبالعكس وانت تعلم انه لا يلزم من اجتماع اجزاء الشيء ان [illegible]

الحاصل في احدهما حاصلا في الاخر فهنا امكان مقدار غير ثابت [illegible]

بمعنى من الزمان وفي المباحث المشرقية ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما
امر موجود في الخارج غير منقسم وهو مطابق للحركة بمعنى التوسط ويسمى بالآن
السيال والثاني امر موهوم لا وجود له في الخارج فانه كالحركة بمعنى القطع
على الحركة بمعنى القطع كذلك الامر الذي هو مطابق لها وغير منقسم مثلما
يقول السيلانه امر ممتد او يكون مطابقا للحركة بمعنى القطع وهو مقدار
الحركة لانه كم لقبوله الزيادة والنقصان ليس من كما من اثبات
مطابق الحركة المطابقة للمسافة التي يقع عليها الحركة فلو تركب منها لتركب
المسافة من اجزاء لا يتجزى فيكون مقدارا وقيل مقداريته موقوفة على ان
يكون كما وهو موقوف على انه قابل للزيادة والنقصان بالذات وهو
لا يخلو اما ان يكون مقدار الهيئة قارة والمناسب ان يقول الامر قار
او لهيئة غير قارة ليستقيم الحصر فان الامر القار وهو ما يجتمع اجزاءه في الوجود
بمقابل المجموع مطلقا والاعراض القارة كالسواد والبياض بخلاف الهيئة
فانها لا تشمل الجواهر اذ لا تغاير بينها وبين العرض الا بعدة الحصول في
والعروض في بعض لا يميل الى الاول لان الزمان غير قار وما لا يكون
قارة
بمقدار الهيئة قارة والا لحقق الشي بدون مقداره فهو مقدار الهيئة غير

كما صح ... بجعة ... لا يوجد مع التحلية فتكون ... الزمان ما

...

في التبادل كون الفلك مستديرا وما به من هنا جهتين الى يتميز بهما

فوق الاخرى تحت فان القائم ... منكوسا لم يصر الى ... فوقا

وما يلي ... راسه تحت ... من فوق بخلاف باقي

الجهات فان ... الى المشرق ... يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه

والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب فيتبدل الجميع

قدامه خلفه وبالعكس ويمينه شماله وبالعكس والجهة تطلق على منتهى

الاشارات ومنتهى الحركة المستقيمة فبالنظر الى الاول قيل ان جهة الفوق

هي محدب الفلك الاعظم لانه منتهى الاشارات الحسية ومقطعها

وبالنظر الى الثاني قيل هي مقعر فلك القمر لانه منتهى الحركة المستقيمة والاول

هو الصحيح لان الاشارة اذا نفذت من فلك القمر كانت الى العلو

قطعا لكونها اخذه من جهة التحت متوجهة الى ما يقابلها والمشهور انها

ست وسبب ... امران عامي وخاصي اما العامي فهو ان الانسان محيط

بجنبان عليهما اليدان وظهر وبطن وراس وقدم فالذي ... الى

الا قوی فی العالم سمی یمیناً ومقابله یساراً او ما یلی وجهه سمی قداماً

ومقابله خلفاً وما یلی رأسه بالطبع فوقاً ومقابله تحتاً ولما لم یکن

سوی ما ذکر وقفت اوهامهم علی هذه الجهات الستة واعتبروا ما یلی

سایر الحیوانات ایضاً لکنهم جعلوا الفوق ما یلی ظهورها بالطبع و

ما یقابله ثم عمموا اعتبارها فی سایر الاجسام وان لم یکن لها اجزاء

علی الوجه المذکور واما الخاصی فهو ان الجسم یمکن ان یعرض فیه ابعاد

ثلثة متقاطعة علی زوایا قوایم ولکل بعد منها طرفان فلکل جسم جهات

ستة الا ان امتیاز بعضها عن بعض یتوقف علی اعتبار الاجزاء المتمیزة

فی الجسم فطرفا الامتداد الطولی نسمیهما الانسان باعتبار طول

بین [illegible] الفوق و التحت وطرفا الامتداد العمقی العرضی نسمیهما ١٤٦

باعتبار عرض قامته بالیمین والشمال وطرفا الامتداد العمقی نسمیهما

بحسب قامته بالقدام والخلف فالاعتبار العامی مع زیادة وتغیر

الابعاد علیه واما قوایمهم فلاشک ان العامة غافلون عنها و

عن تطبیق اعتبارهم علیها وانت تعلم ان قیام بعض الامتداد

بعض منها بالجسم فی اعتبار ثابتة ... معتبر کان الجهات ثابتة

بالطبع فلا يكون حد بها مطلقة لبعض الاجسام والاخرى مستقر لبعض

البعض في اخلف لان النار والهوا طالبان بالطبع للفوق والماء

التحت والارض لما بالعكس فان تحدد الجهات في نهايات

اطراف خارجة عن الملا المتشابه قبل التوجيه في الكلام ان تحدد الجهات

ليس في الخلا خيري الملا المتشابه فان منتهى اطراف ونهايات

عن الملا المتشابه متصلة وقال المحققين المراد بالملا المتشابه ملا لا

فيه امور مختلفة الحقيقة ليكون بعضها جهة حقيقة وبعضها اخرى مقابلة

للاولى فهو الجسم الذي لا يكون متناهيا يوجد فيه حدود مختلفة بحقايق

كالسطوح والخطوط والنقط وانما يعرض عند التشابه فيهما على ان اثبات

تحدد الجهات لا يتوقف على تناهي الابعاد فيه والكلام على كل من التوجيهين

لا يخلو عن محل كما يظهر لذي تأمل ومتى كان كذلك كان تحددها بجسم كري

لان تحددها اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان كان بواحد وجب ان

يكون كريا لان الجسم الذي ليس بكري لا يتحدد به جهة السفل لان نهاية السفل

غاية البعد من جهة الفوق بحيث لا يتصور ان يكون ابعد منها هو المركز

... جهة السفل ... الى ما هو ابعد منه فصارت بالعبارات

بل ذلك الابعد ولا يتحدد جانبي الجسم الكري غاية البعد سواء كان البعد
داخلا او خارجا بل البعد الخارج لا يتحدد غايته اصلا فان الجسم الكري
لو لا فان كل ما يفرض فيه ابعد الابعاد لم يكن ابعد اذ يمكن ان يفرض
ابعد من ذلك الابعد فلا يتحدد به جهة السفل بخلاف الكري اذ يتحدد
بمركزه غاية البعد الداخل فان قلت الا يمكن تحدد الجهتين بالجسم الكري ايضا
لانهما جهتان متقابلتان متقابلة في الغاية بحيث يستحيل ان تتوهم ما هو
ابلغ منه والمركز وان كان ابعد الابعاد المفروضة عن المحيط الا ان
ليس ابعد الابعاد المفروضة عن المركز لجواز ان يفرض قطر المحيط
اعظم مما هو عليه فلو كان تحدد الجهتين بالجسم الكري لما وقعتا على
وجوه التقابل قلت انما وقعتا على ابلغ الوجوه الممكنة وهو كون
احديهما ابعد الابعاد المفروضة عن الاخرى واما كون كل واحد منهما ابعد الابعاد
المفروضة عن الاخرى فلا يمكن قطعا وان كان باجسام متعددة و
يحيط بعضها ببعض والا لم يتعين بها غاية البعد لان ما هو ابعد عن بعضها
في الامتداد الواصل منهما فهو اقرب من الاخر وكلما يفرض غاية البعد
بعد ما لم يكن غاية البعد عن الجهة على

والمناسب ان يقال علم ان الجسم عين الجسم اذ لو كان خارجا عنه فالبعد بينهما
ايضا يجب ان يكون بعضها محيطا بالآخر والمحيط من تلك الاجسام
يجب ان يكون كرية والا لم يتحدد جهة السفل فهو كاف في تحديد
جهتين ومحيطه فيقع المحاذ احشو لا دخل له في التحديد ولا بد ان يكون
الى ومحيطا لسائر الاجسام اذ لو كان [illegible] جسم ما كانت جهة الفوق
الغاية به منتهى الاشارة فيحصل المطلوب [illegible] ثبت تعلق ان ما ذكره
لو تم لدل على كروية جسم محدد للفوق والتحت محيط لسائر الاجسام
وهو الفلك الاعظم ولا يدل على كروية جميع الافلاك وكذا الحول
المثبتة في الفصول الاتية فلا تغفل [illegible] في ان الفلك بسيط اي لم يتركب
من اجسام مختلفة الطبايع بحسب الحقيقة وهذا المبهم شامل العناصر وقد
يطلق البسيط على معنيين اخر الاول ما لا يتركب من اجسام مختلفة
الطبايع بحسب الحس فيشمل العناصر والافلاك والاعضاء المتشابهة
كالعظم واللحم مثلا الثاني ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحقيقة
مساويا للكل في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر [illegible] الافلاك و
المتشابهة اذ فيها الاجزاء [illegible] اسم العناصر والاشياء كما في اسمائها

وحده و منها الثالث ما يكون كل جزء مقدارى منه بحسب الحس مساويا

للكل في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر والاعضاء المتشابهة دون

الفرد المنسلة لا يقبل الحركة المستقيمة اى الاينية مطلقا والمستديرة الوضعية

واما الحركة الجوالة ونظايرها فانما سمى مستديرة لغة

صرح به بعض المحققين ومتى كان كذلك كان بسيطا ما لا يقبل الحركة المستقيمة

فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة اذا فرض تحركها فانه يتحير الى جهة ما

للاخرى وكلما هذا شانه فالجهات متحددة قبله لا به فيه نظر اذ لا يلزم

من ذلك الا تحدد الجهات قبل حركته ولا استحالة فيه وانما اللازم ان

يتحدد الجهات قبل وجوده فالمناسب الاقتصار على ان يقال فالجهات

لا يكون متحددة به والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات فلا يكون

قابلا للحركة المستقيمة ومتى كان كذلك وجب ان يكون بسيطا والا لكان

مركبا فاما كل واحد من اجزائه اى بسائطه على شكل طبيعى وهو كروى

لبعضها على شكل طبيعى وبعضها على شكل قسرى لا سبيل الى

الاول والا لكان كلواته كما سيأتي ان الشكل الطبيعى للبسيط هو شكل الكرة

قال ان الطبيعة فى الفاعل الواحد فى

١٤٣

قابل للانفصال بفصل الاجزاء واحد وكل شكل سوى الكرة فغير قابل
٣٦
فان المضلع من الاشكال يكون فيه خطان والاخر سطح والاخر نقطة ولو كان
منها كرة لما يمكن ان الذي يحصل من مجموعها سطح كرى متصل الاجزاء فلا يحصل
[illegible] ذو شكل [illegible] ولو لم يكن كل واحد منها او بعضها كرة فيكون
ما بالشكل الطبيعي فيكون قابلا للحركة المستقيمة فان تغير الشكل يكون
عن حركة اينية [illegible] لا يخفى عليك ان ثابت فما [illegible]
ان يكون الفلك قابلا للحركة المستقيمة المثبت منها استحالة
ان يكون اجزاؤه قابلة لها وقد يقال اذا كانت اجزاؤه قابلة للحركة
المستقيمة كانت جهات حركاتها متقدمة عليها ومتقدمة
عليه لتقدم الجزء على الكل فيلزم ان يكون الجهات متقدمة عليه
لكن محدد الجهات وفيه بحث اما اولا فلان جزء الفلك اذا
على دائرة مركزها مركز العالم فهو لم يتحرك الى جهة من
البحث فلم يلزم تحدد بها قبل المحدد والمحدد انما يحدد بها دون
سائر الجهات واما ثانيا فلان اللازم هو تقدم جهات حركاتها
لا عليها [illegible] في [illegible] قابل للحركة المستديرة [illegible] ضعيفة

لان كل جزء من جسنا المفروضة مما يبني على ان الفلك متصل

واحد الاجزاء بالفعل الا بخيص اي بطبيعة يقتضي حصولا وضع معين

محاذيا معين للتسالت وهي الاجزاء في الطبيعة ... البسائط

التي يستدل بها على ان الفلك قابل للحركة المستديرة والتي غير

قابلة لها اذا تحرك على الاستدارة فاما ان يتحرك الى جميع

ومعه بالضرورة او الى بعضها دون بعض وانه ترجيح بلا مرجح

وايضا اذا تحرك البسيط على الاستدارة فلا بد هناك من قطبين معينين

ساكنين ومن دوائر مخصوصة متفاوتة جدا في الصغر والكبر بينهما

النقط المفروضة بينهما ... اما غيرها بالسرعة والبطوء مع استواء

جميع النقط المفروضة في البسيط وصلاحيتها للقطبية

والسكون ... الدائرة الصغيرة والكبيرة بالحركة البطيئة والسريعة

ترجيح بلا مرجح وقد يجاب ... بان ذلك التخصيص

يكون لامر عايد الى محركه ان لم تكن ... ضرورة كون المحرك

... لم لا يجوز ... لقوام النسبة الفاعل الى جميع

... يكثر ... ممكن ان يزول عن

عن وضعه ... بل كل وضع جزء منه فيما له ... الحركة
مستقيمة بحيث ... مستديرة وقد يقال ان ... من وجه
الوضع والمحاذاة للطبائع الاجزاء يستلزم جواز والمحاذاة
ومن ... الينا من جواز الحركة عليها اذ تجويز الحركة تغيرها مما عليه
من الوضع والمحاذات منه سواء كانت تلك الحركة طبيعية او قسرية
اجيب بانا فرضنا وجوب سكون العنصر والفلك من حيث انه
بسيط وجدنا كل جزء منه ممكن الزوال عن وضعه فتعين امكان
حركته قطعا ونقول ايضا يجب ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير
يتحرك به والا لما كان قابلا للحركة المستديرة لكن التالي كاذب فالمقدم
مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن في طبعه المناسب ان يقول لو لم
يكن في طبعه ميل مستدير قوله [illegible] في كلامه اضطراب لانه
[illegible] ان الطبع بمعنى الطباع ويتناول ما له الشعور والارادة [illegible]
[illegible] فيما بعد [illegible] الامكان التي مع العايق طبيعي [illegible]
بمعنى الطبيعة فلا يصح قوله لما قبل الميل المستدير من خارج الا انه لو لم
على تقدير ان يقبل الجسم في طبعه مبدأ الميل [illegible] من خارج

هو في الجسم ميل الى الثقل والذي به ميل طبيعيا [illegible] في الجسم

كما يعقب عليه ولا استحالة في ذلك وايضا لم يصح قوله فلا

فيه ميل مستديرا صلا ومبدأه والاشبه ان يحمل الطبع على الطبائع

والعاقبة الطبيعي على المتداول لما لا شعور وارادة

[illegible] يطلق على ميل الذي مراد منه الطباع كما صرح به بعض

فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة وقد ثبت انه قابل للحركة المستقيمة

وفيه بحث لجواز ان يحركه المستديرة بمكن ذاتي له فهذا الايعاني

امتناع حمله على الاستدارة بواسطة عدم علتها وهي الميل

المستدير وان يديه ان ليس له استعداد اتاما للحركة المستديرة

ولا يحصل ذلك الاستعداد الا عند وجود جميع الشرائط وعدم جميع

الموانع فذلك غير معلوم تمام وايضا ما ذكره ههنا جار في كل من

البسائط العنصرية اذ الاشتباه في امكان حركة المستديرة [illegible]

قد ذهبوا الى ان كرة النار متحركة بمتابعة الفلك فيجب ان يكون

فيها مبدأ مستدير متحرك به ويمكن تقرير الدليل على وجه يكفي فيه

حركة بحسب الذات ولا يجري في العناصر بان يقال التحريك القسري

القسري فعلت بان ما يقبل تحركا قسريا فلا بد فيه من مبدأ

طبايعي واذا امتنع في الفلك الميل المستقيم كان الفلك مبدأ

ما مستديرا ثما قلنا انه لو لم يكن فيه طبعه ميل مستدير لما قبل

مستديرا من خارج لانه لو تحرك من خارج الحركة لمسافة في

زمان مفروض [illegible] في الآن يكون الزمان اقصر من زمان حركته

ذي ميل طبيعي لكون ذلك الميل معاوقا للميل القسري في الجهة

في الجهة ويتحرك مثل تلك القوة القسرية في عين تلك المسافة والا

لكان الشي اي الحركة مع العايق وهو الميل الطبيعي كهو لا معه

قيل لا يلزم من فرض عدم الميل العايق فيه عدم جميع العوايق فيمكن ان

يكون خاليا عن الميل ومقارنا بعايق آخر فيقاوم ذلك العايق

الميل المعدوم في ذي ميل فلا يلزم ان يكون زمان عديم الميل اقصر من

زمان ذي ميل واجيب بانا نفرض ميل ذلك العايق [illegible]

ميل [illegible] ذلك الزمان الاقصر الذي هو زمان عديم الميل المعاوق وله

نسبة لا محالة الى الزمان الاطول ولكن بنصفه كان يكون زمان عديم الميل

مسافة ونصف زمان ذي الميل مسافة [illegible] فرضنا ميل آخر فيكون ضعف

من الميل الاول بحيث تكون نسبته الى الميل الاول مثل نسبة الزمان
الاقصر الى الزمان الاطول فيكون بنصفه فيتحرك ذو الميل الثاني تلك المسافة بالقوة
القسرية في مثل زمان عديم الميل مثل مسافته اي مسافة عديم الميل
المتحرك يزداد سرعتها بقدر انتقاص القوة المعاوقة التي في
بقدر ازدياد القوة المذكورة لانه لو انتقص شيء من القوة المعاوقة في
الجسم ولا يزداد السرعة او زاد شيء منها ولا انتقص السرعة لم يكن القوة الميلية
مانعة من الحركة فضلها كان الميل الثاني ضعف الميل الاول كانت سرعة
ذي الميل الثاني ضعف سرعة ذي الميل الاول فيتحرك ذو الميل الثاني
في نصف زمان ذي الميل الاول و ذلك النصف مثل زمان عديم الميل
مسافة ذي الميل الاول بعينه مثل مسافة عديم الميل فظهر ان الجسم العليل
الميل و الذي لا ميل فيه متساويان في السرعة و ايضا و هو محال و قد
الكلام بعد فرض الاجسام الثلثة المذكورة بوجه آخر تقريره ان
ذو الميل الثاني مثل مسافة عديم الميل في زمان عديم الميل
السرعة تزداد بقدر انتقاص الميل المعاوق و ازدياده و كلما كان
الميل المعاوق اقل كان الحركة اسرع لازدياد السرعة و كلما كان اسـ

137

الميل الآخر [illegible] زمان حركة اطول لانتقاص السرعة فتفاوت الزمان
هو بحسب تفاوت الميل المعاوق فلما كان الميل الثاني نصف
٢٩
الاول كان زمان حركة ذي الميل الثاني نصف زمان حركة ذي الميل
الاول فلنفرض ان ذلك ساعة فيكون زمان حركة عديم الميل فلك
[illegible] الحركات البغدادي وجود الحركة من حيث هي متصوراً في
فذلك الزمان الذي يقع فيها يكون محفوظاً في جميع الحركة
وما زاد عليه يكون بحسب المعاوق فيجب ان يتحرك الاجسام الثلث
في ساعة واحدة لاجل اصل الحركة وفي زمان حركة عديم الميل ويكون
ساعة في ذي الميل الاول بازاء ميله ولما كان ميل ذي الميل الثاني نصف
ميل ذي الميل الاول كان زمان حركة ذي الميل الثاني نصف زمان حركة
ذي الميل الاول فيكون نصف ساعة بازاء ميله فيكون زمانه ساعة ونصفا
[illegible] ان الزمان متصل واحد لا انقسام جزء فيه بالفعل انما
ينقسم بالفرض الى اجزاء متوهمة انقساما لا يقف عند حد وكذلك
الحركة متصلة انطباقاً على المسافة والزمان ولا ينقسم الا الى اجزاء
[illegible] الا الى اجزاء منقسمة [illegible] لمسافة

فرمان التي حركة فرضت اذا جزئي على اي جزء اريد كان ان يوجد منه زمانا
وكان طرفا لجزء من اجزاء تلك الحركة وذلك الجزء ايضا حركة واقع في
جزء من اجزاء المسافة وهو في نفسه ايضا مسافة متناهية المقدار [illegible] هي حركة
صالحة لان يقع في اي جزء كان من الاجزاء المفروضة بلا
فلا يقتضي الحركة لذاتها قدرا معينا من الزمان ولا من المسافة بل تقتضي
ويمكن ان يقال ان البداهة تحكم بان الحركة المخصوصة التي توجد في مسافة
مخصوصة تقتضي قدرا معينا من الزمان باعتبار القوة المحركة والجسم المتحرك
والمسافة المعينة مع قطع النظر عن المعاوق ثم ان الزمان يزداد
بسبب المعاوق فيكون بعض من الزمان بازاء المعاوق وبعضه
بازاء الحركة باعتبار الامور المذكورة فيجب اشتراك الاجسام كلها فيما
كان من الزمان بازاء الحركة باعتبارها لفرض تساوي تلك الاجسام
وما زاد عليه يكون بازاء المعاوق وقال الامام [illegible]
الجسم عديم الميل والذي لا ميل فيه متساويين في السرعة الا اذا
الميل القليل عائقا ولم لا يجوز ان يكون بالغا في مراتب الضعف الى
لا يبقى له اثر معاوقة كما ان قطرات [illegible] نزلت وتكررت اثرت

في حيز غريب يقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي وان ...
الطبيعي فان ... الفاسدة كانت قبل الفساد حاصلة في حيز غريب
في ... يقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي فهذا بحث ... [illegible]
المصنف ... الكل والصحيح حمله ههنا على المعنى الاعم منه وهو انه
لا يقبل الخرق والالتيام فان ذلك ايضا متبادر منه ان يكون حصول
الكون والفساد بالحركة المستقيمة وليس كذلك بل بما يتبادر من ان لها
انما يحصل بالحركة المستقيمة لاجزاء الفلك والفلك لا يقبل الحركة المستقيمة
فلا يقبل الخرق والالتيام وقد مر ان المراد بها هي الحركة الاينية مطلقا
فلا حاجة الى ما تكلفه بعضهم من انه لا بد للخرق والالتيام من افتراق اجزاء
وافتراقها المستلزم عين الحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة فالخرق
والالتيام اما ان يكون بالمستقيمة او بالمستديرة وكلاهما باطلان اما
الاول فلان قد بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان
الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة
في جهة ويتحرك البعض الاخر في جهة اخرى مخالفة للاولى او يسكن لكن
[illegible] والافلاك [illegible] الفلك لانها لو قبلت [illegible] لكانت

طبيعية او قسرية او ارادية والكل محال اما الطبيعية فلان الفلك [illegible]

حقيقة [illegible] يقتضي الاشتباه واحدا [illegible] مختلف واما القسرية فلما [illegible]

[illegible] القاسر [illegible] واما الارادية فلان الفلكيات [illegible]

الجسمانية المتشابهة التي بواسطتها يصدر تلك الافاعيل المختلفة عن النفس الفلكية

بالارادة [illegible] لان الحركة الى نقطة [illegible]

اي الى كان الزمان مقدارا لها اما ان يكون مستقيمة او مستديرة [illegible]

ان الحركة المستقيمة في عرفهم هي الحركة الاينية مطلقا والمستديرة هي [illegible]

ولا شك ان الترديد بينهما غير حاصر لاحتمال ان تكون الحركة [illegible]

حركة كمية او كيفية والملائم للكلام فيما بعد ان تحمل الحركة المستقيمة على [illegible]

على الخط المستقيم ويصير حينئذ محال الشك في الحصر [illegible]

ان تكون مستقيمة [illegible] اما ان تذهب الى غير النهاية او ترجع [illegible]

الى [illegible] والاول [illegible] لازم وجود بعد غير متناه [illegible] المسافة [illegible]

[illegible] ليست [illegible] والحركة التي هي بعد ليست موجودة ولا [illegible]

الى [illegible] تنتهي الى طرف قبل الرجوع فيكون

[illegible] السكون ان بين كل حركتين مختلفتين [illegible] الميل [illegible]

و لا تأثير اصلا للقطرة فيه وبذلك الحجة انما يلزم من فرض تحرك
ذات الجسم الذي لا ميل فيه او من فرض الميل الذي نسبته الى
الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول و
لم يتعرض لحركة الجسمين الاخيرين المتحركين بالقسر الى خلاف جهة ميله
واجتماع الامور المختلفة وقد اذ للاول مشابه لبيان الكارة [illegible]
الثاني [illegible] على الثاني بين الى هو [illegible] منها بالقسر
لكن فرض الميل على النسبة المذكورة ممكن يمكن ان يقال النسبة مراتب
الميل بحسب الشدة والضعف وان كانت غير متناهية لجهاته عد
والنسبة لا [illegible] الى الاعداد [illegible] وقد برهن اقليدس على انه يجوز ان تكون
للعدد نسبة الى مقدار غير الموجه تلك النسبة بين النسبة العددية
فيلزم المحال المذكور من تحرك الجسم الذي لا ميل فيه اصلا تحركا قسريا فتلك
عاليا وسفلا [illegible] ان الفلك لا يكون في طبعه مبدأ ميل مستقيم والا
لكانت الطبيعة الواحدة يقتضي الاثنين المتنافيين بعضه فيه نظر
لا [illegible] بين الميل المستقيم والمستدير لاجتماعهما في
دحرجة [illegible] الميل من [illegible] مستقيم لتقتضي توجه الجسم الى جهة المستدير

يقتضي حيزه فيها علم انه المستدير لا يقتضي التوجه لانه

وليس يسلم انها قابلة [illegible] ان يقتضي طبيعته [illegible] امرين [illegible]

[illegible] بين شيئا [illegible]

على حين [illegible] على حد [illegible] صورة نوعية [illegible] زوال [illegible]

على الوجه [illegible] العدم والتقدم بعد الوجود [illegible]

الخرق والالتيام [illegible] الاجزاء [illegible] يقبل الكون

والفساد لانه محدد الجهات [illegible] محدد الجهات لا يقبل الكون والفساد

اما الصغرى فقد مر تحقيقها واما الكبرى فلان ما يقبل الكون والفساد

الحادث [illegible] طبيعي [illegible] طبيعي [illegible]

فله حيز طبيعي [illegible] ان يكون [illegible] الطبيعي [illegible]

الطبيعي للصورة الفاسدة [illegible] موقوف على ان [illegible]

[illegible] مختلفان [illegible] بالنوع وهو [illegible]

[illegible] في [illegible] واحد [illegible]

[illegible] طبيعي وللصورة الفاسدة غير [illegible] طبيعي [illegible]

الكائنة اما ان يحصل في حيز طبيعي [illegible] في حيز غريب فان حصلت

... في المسافة على الحركة المنطبقة على الزمان ...
على ... الآن ... وأما أنه لا يتحرك فيه الجسم فلأنه لو تحرك فإما
... الطرف المذكور فيلزم أن لا يكون الجسم حصول في آن للذي
أن الوصول إليه أو عنه يلزم وجود الميل قبل حد وهذا ... حينئذ
موجه بالميل الثاني واعلم أن الحجة المشهورة هي أن المتحرك إلى المنتهى
يصل إليه في آن وإذا تحرك عنه بعد كونه واصلا إليه فلا محالة يصير مفارقا
ومباينا له في آن حينئذ أيضا ولا يمكن اتحاد الآنين ... واصلا إلى
المنتهى ومباينا له معا فوجب تغايرهما بالذات واستحال تتاليهما
بل لا بد أن يتخلل بينهما زمان لاستلزامه القول بالجزء وذلك الزمان زمان سكون
إذ لا حركة هناك لا إلى ذلك الحد ولا عنه وهذه الحجة بعينها قائمة في الحدود
المفروضة في المسافة المتصلة يقطعها حركة واحدة وقد أبطلها الشيخ
... في الشفاء بأن المفارقة والمباينة هي حركة الرجوع هناك آن
أن يمتنع فيه ابتداء الرجوع والمباينة وأن يصدق فيه على المتحرك
أنه مفارق ومباين لذلك الحد الذي هو المنتهى فإن ...
طرف زمان المباينة ... ذلك لأن ... أن الوصول

فيكون مع انفكاكها من زماني الحركتين وان عنوا بها آنا يصدق فيه على المتحرك

انه مباين للرجوع لحصاره متغايرا لان الوصول الخ من ما لم يحصل

ليس شيئا من السكون بل هو زمان الحركة وهو منتقض بحركة الرجوع فان من

يعرض في زمان وقع فيه حركة الرجوع يكون بينهما من آن ابتداء الرجوع

بعض حركة الرجوع ثم انه اقام الحجة باعتبار الميل الموصل والميل الموجب للحركة

المفارقة اقول قد ظهر مما ذكر ان العدول عن الحجة المشهورة مع الذهاب

الى ان الآن الوصول كما فعله المصنف بعيد جدا فنقول ان الحركة الحافظة

للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة ونهاية الحركة منقطعة والا لزم

انقطاع الزمان فلا بد من وجود حركة مستديرة يحتمل الدوام الفلك

فاذن الفلك اي واحد من الافلاك وهو الفلك الاعظم على رأيهم متحرك

على الاستدارة دائما وهو المطلوب اقول فيه بحث لاحتمال ان يكون

لبعض الكواكب حركة مستديرة على نفسه وهي مستمرة ابدا ويكون الزمان

محفوظا بها [illegible] لا يقع بها شبهة تمسك بها بعض الحكماء على

تخلل السكون بين حركتين قالوا لو وجب ذلك فاذا فرضنا رمية

حبة الى فوق وتلاقت في الجو جبلا هابطا بحيث تماس سطحاهما

[illegible]

[illegible]

مستطيلهما الى الجو ويرجع حينئذ لا محالة فيجب توسط السكون بين حركتيهما

والمانع منه ذلك يوجب سكون الجبل واللازم باطل اذ كل عاقل يعلم

بعين اليقين ان في الجو مسافة الحبة فاجابه بان الحبة المرمية الى فوق

عند نزول الجبل ينتهي حركتها الى السكون لعينها انقطاع حركة الصاعد

في ان الملاقات وعدم الحركة الهابطة فيها اذ الحركة لا يوجد الا في الزمان

ولكنه غير مانع عن حركة الجبل لان سكونها ان ولا استمرار لها فانها وان حصل

فيهما الميلان لكنهما ليسا في انين متغايرين ليكون بينهما زمان السكون بل

هما يجتمعان في ان الملاقات لعدم تنافيهما الذاتي احدهما وهو الميل المتصاعد

و [illegible] الاخر وهو الميل الهابطة الحاصلة فيها من جهة الجبل كالحجر المرمي

الى فوق يحس منه الدفع في تلك الحالة ميلا هابطا وهو ميله الذاتي الطبيعي

ويحس منه من وضع يده عليه في تلك الحالة ميله متصاعدا وهو ميله

العرضي الحاصل فيه من جهة الدافع وحركة الجبل ثانية وليس هناك شيء من

الحركة التي توجد في زمان وذلك السكون الذي يوجد في ان [illegible] مبدأ

ذلك الزمان غير منقسم بعده مما لقيه هنا خلاصة ما ذكره بعضهم لتوجيه

هذا المقام واقول فيه بحث اذ [illegible] بالميل العرضي لا يقوم الحجر

لما [illegible] مقارنة على قياس الحركة العرضية والتخصيص ان [illegible] ان الميل الى

[illegible] ليس من قبيل الفرق بينه وبين الميل الطالب المزوع

[illegible] يجاب بعينها الا ان الحجة لا تتم من الجبل الى اذا [illegible]

وقفت ثم رجعت قبل الوصول الى الجبل فذلك الذي [illegible]

مع ويجوز استلزامه المحال الذي هو وقوف الجبل وبان وقوف الجبل في

الجو غير مستحيل بل مستبعد لكن الضروريات الطبيعية تقتضي ما

يستبعد بالعقل كما في الخلا [illegible] في ان الفلك متحرك بالارادة وان

حركته الذاتية لو لم تكن ارادية لكانت اما طبيعية او قسرية لا جائز ان يكون

طبيعية لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة

وذلك اي كل واحد من الهرب والطلب في الحركة المستديرة محال

اما انه لا يمكن ان يكون هربا فلان كل نقطة المناسب ان يقابل كل وضع

يتحرك منها الجسم بالحركة المستديرة فحركته عنها توجه اليها والهرب عن

الشيء بالطبع يستحيل ان يكون بعينه توجها اليه فان قلت [illegible] كان

ترك كل وضع في الحركة المستديرة [illegible] التوجه الى ذلك الوضع [illegible]

كون حركة الفلك ارادية ايضا والا لكان ذلك الوضع مرادا

فانه لو كان قديما كالحركة فالزمان مقدار الحركة ويسمى بالدهر في الفلكيات ومعقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كانت له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا يوجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهي زمانية تنتقض بتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض فانه ليس زمانيا لان مقتضى التقدم الزماني ان يكون المتقدم في زمان والمتاخر في زمان لاحق فلو كان كذلك التقدم زمانيا لزم ان يكون الامس في زمان متقدم واليوم في زمان متاخر عنه وينتقل ذلك الزمانين ويلزم ان يكون هناك ازمنة غير متناهية منطبق بعضها على بعض وانه محال بالضرورة وح يجوز ان يكون تقدم عدمه على وجوده ايضا غير زماني وقد يجاب بان التقدم الزماني لا يقتضي ان يكون كل من المتقدم والمتاخر في زمان مغاير له بل يقتضي ان يكون السابق قبل اللاحق قبلية لا يجامع معها البعدية فان هذه القبلية لا توجد بدون الزمان فان لم يكن شيء من المتقدم والمتاخر زمانا احتيج فيها الى الزمان وان كان احدهما زمانا والاخر ليس زمانا احتيج الاخر الى الزمان دون الاول وان كان كلاهما زمانا لم يحتج في تقدمهما الى زمان زايد عليه وذلك لان القبلية لمذكور

فاحد دعمرو للزمان اولا و بالذات و لما عداه ثانيا بالعرض وقيل
عليه انه اذا قيل وجود زيد متقدم على وجود عمرو اتجه ان يقال لم
لا ان علم متقدم فلو اجيب بانه وجود زيد كان مع الحادثة القلانية
ووجود عمرو مع الحادثة الاخرى وتلك الحادثة كانت متقدمة على تلك
اتجه ايضا ان يقال لم قلت ان تلك متقدمة على هذه فلو اجيب بان تلك
كانت امس وهذه كانت اليوم وامس متقدم على اليوم
فيقال لم قلت انه متقدم عليه واعترض عليه بانه ينقطع السؤال اذ الحجة
اليوم انما هو ان المتقدم على اليوم ماخوذ في مفهوم لفظة امس كما ان
المتاخر عن اليوم ماخوذ في مفهوم لفظة غد فلو قيل لماذا قلت ان امس متقدم
على اليوم كان كما لو قيل لماذا قلت ان الزمان المتقدم متقدم على الزمان
المتاخر وهذا ما يعيه خفاء وكان انقطاع السؤال عند قولنا تلك في
الزمان المتقدم وهذه كانت في الزمان المتاخر لا على ان المتقدم عرض
او في الزمان فكذا انقطع السؤال عند ما ذكرتم الا ... فانه
على كونه عرضا اوليا بمعنى عدم الواسطة في الاثبات بل في الثبوت وهذا
هو المطلوب كما لا يخفى فيكون قبل الشيء بسبب حيث لو كان له نهاية

الموصل الى ذلك الطرف موجود في حال الوصول لانه يفضل الى الوصول فلو لم يكن موجودا الى المحمول لاستحال ان يفعل الوصول
ليس عليه لانه ان الميل فاعل الوصول حتى يلزم وجوده حال الوصول
بل هو معد للوصول كالحركة فلا يجب بقاؤه مع المعلول وكلما كان
الموصل موجودا لم يحدث فيه ميل يقتضي كونه غير موصل يعني اللاوصول
لاستحالة اجتماع الميلين الذاتيين المتنافيين في جهة اورد عليه الامام
بانا لا نسلم الاستحالة المذكورة اقول كلامه مبني على ان الميل مبدأ المدافعة
ولعلهم ارادوا بالميل ههنا نفس المدافعة فانه قد يطلق عليها ايضا وان اشتبه
ح في ... الاستحالة قال الشيخ لا تصغ الى قول من يقول ان الميلين
يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة الى جهة وفيه بالفعل
التنحي عنها ولا تظن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى السفل البتة بل فيه مبدأ
من شانه ان يحدث ذلك الميل اذا زال العايق فالحال الذي
فيه ميل الوصول غير الحال الذي فيه ميل اللاوصول وكل احد من الميلين
يقتضي الانصال وازالة الوصول الى امر حادث في الآن لان الذي
الوصول وكونه ... في الآن حال الوصول الى ما يحدث هو

المنهي
فيلو كان زمانا وهو منقسم فيمين ما يكون الجسم في احد طرفيه لم يكن اصلا الى
نصف قيل فيه نظر لانه اراد انه لم يكن فيه وصولا انا ما في نصفه ورفعه ان
اراد وصولا في الجملة فلم قد يقال بعد الذي هو منتهى المسافة الممتدة الا كوان
منقسما في ذلك الا سيما وهو الالم يكن بعد تمامه حدا فالوصول اليه انى اذ
لو كان زمانيا لكان ذلك الحد منقسما التعلق الوصول بشيئا فشيئا وكذا
حال صيرورته غير موصل قيل وايضا قد ثبت ان الوصول انى وبعده يستلزم
ان يكون اللاوصول انيا ايضا لان رفع الانى انى لا محاله وقد يقال
ان الانطباق والموازاة والمحاذاة والتماس والوصول وامثالها
آنيات لانها يحصل عند انتهاء الحركة مع ان زوال منها ليس دالا الا
بعد الحركة فان حد الجسمين اذا تحرك وزال الانطباق على الجسم الاخر
فالشك انهما ينطبقان عند انقطاع الحركة ولا يزول الانطباق الا بعد
تحرك حدها والحركة مما لا يحصل الا بالزمان وكذا الحال في جميع ما ذكر
واذا كان كلوا [illegible] في الميلين انيا وجب ان يكون بين الانين
لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب الانين فيكون الزمان مركبا من
لا يتجزى وهي الانات وبانه [illegible] المسافة من اجزاء لا يتجزى

... في حالة ما متى طلبت يجوز ذلك من جهة فيما ...
فهو هنا ان يخلف الطبيعة بخلاف ما اذا كان ...
تتنوعه بمناسبك لحدوث جهات والاغراض ... بحيث ...
ان ترك وضع والتوجه الى ذلك الوضع بل الى مثل ضد
ذلك الوضع وامتناع اعادة المعدوم واما انها ليست
بل طلبا لحالة ملائمة فلان كل وضع تتحرك اليه الجسم بالحركة المستديرة فحركته
يرجع عنه والتوجه الى شيء بالطبع يستحيل ان يكون هربا عنه وان ...
الطبيعة اذا وصلت الجسم الى الحالة المطلوبة بسكنته قيل انما يلزم ذلك
اذا كانت الحالة المطلوبة امرا اخر وراء الحركة يتوصل بها اليها واما اذا كان
المطلوب بالطبع نفس الحركة فلا وقد يجاب بان الحركة ليست مطلوبة
لذاتها بل لغيرها فانها لذاتها يقتضي التأدي الى الغير فيكون المطلوب
ذلك الغير ويمكن ان يقال لا يستلزم السكون الا اذا لم يستعد الفلك بوا...
نيل الحالة المطلوبة لاستعداد حالة اخرى مطلوبة وهلم جرا الى غير النهاية حتى
يا ... حصلت له حالة مطلوبة يستعد لحالة اخرى يطلبها فلذا تتحرك دائما والحركة
المستديرة الفلكية ليست كذلك ولا جائز ان يكون قسرية لان القسر على

خلاف میل المقتضی الطبع فحیث الطبع لا قسر فیه بشاة لا یلزم من

کون حرکة مستدیرة طبیعة الکون له میل طباعی ... منه

الحرکة واذا لم یکن حرکة الفلک طبیعة ولا قسریة وجب ان یکون ارادیة

وهو المطلوب فی ان القوة المحرکة للفلک یجب ان یکون

مجردة عن المادة لان القوة المحرکة للفلک یقوی علی افعال ای

دورات غیر متناهیة بحسب المدة والعدة ولا شئ من القوة الجسمانیة

المتشابهة الحالة فی الجسم البسیط المنقسمة بانقسامه کذلک فالمحرک

للفلک لیست القوة الجسمانیة وانما قلنا ان القوة الجسمانیة المذکورة

لا یقوی علی تحریکات غیر متناهیة لان کل قوة جسمانیة ذکرناها

فهی قابلة تجزی الجسم للتجزی الی اجزا کل منها قوة فاجزا یحرک کل جزء

منها بالنسبة الی اجزاء الجسم یقوی علی شئ یستحیل ان یحرک کل القوة

بالنسبة الی کل الجسم کنسبة جزء الجسم الی کله ویجد یقوی علی

تلک الاشیاء والا لکان الجزء اعنی جزء القوة بالنسبة الی جزء الجسم

مساویا للکل ای کل القوة بالنسبة الی کل الجسم او اکثر منه فی التاثیر

اذ لا تفاوت بین الجسمین البسیطین المتشابهین ... غیر ...

في قبول الحركة لذاتيهما لو تفاوتا فيهما فاذا قطع النظر عن العلة

الجسمان متساويين في قبول الحركة لم يكن لهما [illegible]

تساوت هناك لا في الحركتين فيجب التساوي في الحركتين

تفاوتهما ومتى كان كذلك فالمجموع في الحقيقة لا يتناهى على

لان الجزء منهما اما ان يحتوي على جملة متناهية من متناهيين او على

غير متناهية والثاني باطل اذ المجموع حينئذ يتركب الف المتصل على

هو ازيد منه فيلزم الزيادة على غير المتناهي المشتمل للتطبيق

قيل لعله انما قيد غير المتناهي بذلك لم يكن الانتظام متصفا غير مستحيل كالشهور

والسنين الماضية فانهما غير متناهيين مع ان الشهور اكثر من السنين و

لذا احكم الالوف المتضاعفة بعضها للمئات المتضاعفة على غير المتناهي

وتوضيحه ان المراد بكون غير المتناهي مشتمل الانتظام ان يكون امتدادا

واحدا متصلا في نفسه واللازم من اتصال الزمان في نفسه بعضها

الشهور والسنين لانهما لا يحصلان الا باعتبار العدد العارض للاجزاء

المفروضة للزمان ولا يتحقق الاتصال والاتساق وما قيل من انه

عليه ما لا يندفع عنه وهو ان الاتساق لا يوجد في اجزاء الحركة اولى

و الحاصل ان المطلوب هو توقفه على انتفاء الحركة في نفسها و نحو ذلك

و انما نفرضهما متناهيتين بحسب العدد و العارض لاجزائهما المفروضة

و منها ان الكلام في ان يكون الازدياد بالقياس الى الطرف في عدم الانقطاع و

الزيادة على غير المتناهي بالعدم الانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم

التناهي و ذلك لازم فيما نحن فيه بفرض وقوع الحركتين من مبدأ

واحد فيكون في الجهة الاخرى بالزيادة على غير المتناهي في جهة التناهي

فانها غير مستحيل بل واقع كما بين من الحوادث الغير المتناهية

مبتدأتين من مبدأين مختلفين احدهما من يوم و الاخر من يوم اخر قبل

اليوم او بعده و الدليل عليه ان المصنف لم يذكر فيكون الزيادة في

جهة عدم التناهي و لابد منه لما ذكرنا ان الزيادة بدونه غير مستحيل

الا بالقياس بمعنى الانقطاع و لكان وجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة

الا ان المصنف تركه لعدم ظهوره في الحركة قوله زيادة غير متناه

على غير متناه انما يحصل اذا كانا متساويين من مبدأ واحد فان لم يكونا

كاعداد الشهور و السنين او لم يكن مبدأهما واحدا كما اذا اعتبر خط غير متناه

مبدأه وسط خط كذلك فلا استحالة في الزيادة المذكورة و لا

الحق ان له الشوق النظامي [illegible] على ما هو من التعقل بين و قد يقال ان حركة

واقع في الطرف المقابل [illegible] حتى يلزم [illegible] خلاف [illegible]

بشرح الشارحات في انحلال الاعتراض بما حاصله ان [illegible] بسيطه فيقول

ان الجسم يقوى على حركة متناهية و بعد الاخر شيئا فالمجموع يقوى على غير

المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي مراتب متناهية لا يوجب اللاتناهي

وانما كانت مراتب الانضمام المتناهي متناهية لان الاعظم المقادير

الممكن للجسم متناهية وما قيل من ان الجسم قابل القسمة الى غير النهاية فقد

سبق تحقيقه على وجه لا ينافي ما ذكرنا فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة

الجسمانية من الحركات فهو متناه [illegible] في ان المحرك القريب واسطة

محرك اخر للفلك قوة جسمانية نسبتها الى الفلك كنسبة الخيال الينا في

كلا منهما محل ارتسام الصورة الا ان الخيال مختص بالدماغ وهي سارية في

جوهر الفلك لبساطة الجرمية وعدم رجحان لبعض اجزائه على بعض فيها

المتخيلة وتسمى نفسا منطبعة و اعلم انهم اختلفوا في محركات الافلاك المجردة

للكواكب السبعة السيارة فذهب فريق الى ان كل كوكب منها [illegible] مع

بمنزلة حيوان واحد ذي نفس واحدة تتعلق بالكواكب اولا و تتعلق بها

[illegible] الكوكب [illegible] فلك كتعلق النفس بجسم الحيوان باعتبار القلب [illegible]
دبا عضائه الباطنة [illegible] القوة المحركة المنبثة على
[illegible] القلب في [illegible] والاعضاء الباطنة
على هذا يكون النفوس الفلكية تسعا اثنان للفلك الاعظم وفلك الثوابت
وسبع للسيارات وافلاكها وذهب الشيخ ومن تابعه الى ان كل
فلك من الافلاك المذكورة ذو نفس محركة اياه وكذلك كل كوكب محرك
وقد اثبتوا للكواكب ايضا حركات وضعية على نفسها فعدد النفوس
المحركة على هذا الرأي عدد الافلاك والكواكب جميعا ان الحركات الاختيارية
يعني الارادية الجزئية لا تقع الا عن ارادة تابعة في الاغلب للشوق الى طلب
نفع ملائم ويسمى شهوة او الى دفع امر منافر ويسمى غضبا ويدل على مغايرة
الارادة للشوق كون الانسان مريدا لتناول ما لا يشتهيه كما في الدواء
البشع ومنه يعلم ان الفعل الاختياري قد يترتب على تصور النفع او دفع الضرر
من غير توسط شوق تابع وغير مريد لتناول ما يشتهيه كما اذا منع
مانع شرعي حيائي او صحية ثم ذلك الشوق منبعث عن ذلك الادراك للملائم
او المنافر من حيث انه ملائم ومنافر مقارنا لاعتقاد [illegible]

وايضا ان يمتنع من تصور كلي وجزئي لا سبيل الى الاول لان التصور الكلي نسبته
الى جميع الحركات على السوية فلا تقع منه بعض الحركات الجزئية دون
بعض والا لزم الترجيح بلا مرجح فمبدأ الحركات الجزئية الارادية تصور
جزئي قيل لو كان المعتبر في صدور الفعل الجزئي التصور الجزئي لزم الدور
لان الصورة من حيث انه يمنع عن وقوع الشركة يتوقف على وجوده
لان قبل حدوث السواد بعض مثلا لا يتصور السواد معينا في هذا
المحل في هذا الوقت على هذا الشرط والمقيد بهذه القيود والكيفيات الا وفا
لا يكون الا كليا واما تصور هذا السواد من حيث شخصه المانعة عن فرض الاشتراك
فلا يحصل الا بعد وجوده فلو توقف وجوده على مثل هذا التصور لكان دورا
واجيب عنه بان ادراك الجزئي قبل وجوده موقوف على حصوله في
الخيال لا على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج هو الذي يتوقف في
تحصيل الفاعل اياه المتوقف على ادراكه فانه كما يكون حصول الجزئي في
الخارج مبدأ لحصوله في الخيال فقد يكون حصوله في الخيال مبدأ
لحصوله في الخارج ولا يلزم الدور فكل ما له تصور جزئي فهو جسم
على الاطلاق اذ الدليل مخصوص بالجزئيات الجسمانية

مخزونات الصورة ترتسم في النفس لان الصورة المحسوسة ترتسم في محل صغير و

في محل كبير فاما ان يكون الاختلاف في الصغر والكبر لاختلاف الصورة

في الحقيقة او الاختلاف المأخوذ عنه الصورة من الصغر والكبر او الاختلاف فهاني

المحل من المدرك قيل الحصر ممنوع لجواز ان يكون اختلاف الاعراض كالشكل

والسواد والبياض اجيب عنه بان المفروض تساويهما فاقول تساويهما او

في الاعراض باشخاصها ممتنع وبمجرد التساوي في ماهيات الاعراض

لا يسد باب المناقشة لاحتمال ان يكون الاختلاف لتشخصاتها لا سبيل الى

الاول لانا نتكلم في الصورتين من نوع واحد ولا سبيل الى الثاني لان

الصور المختلفة بالصغر والكبر يجب ان يكون مأخوذة من خارج الحس

القسم الثالث فيكون الصورة الكبيرة منها مرتسمة في محل من المدرك غير

ما ارتسمت فيه الصغيرة فينقسم المدرك لا محالة في الوضع وما هذا شانه فهو جسماني

قيل قد ثبت بالبرهان ان القوى الجسمانية لا تقوى على التحريكات الغير متناهية

ان المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف صدرت منها هذه التحريكات

متناهية وهل هذا الا تناقض صريح واجيب بان مبادي الحركات

اسر المفارقة لو بتوسط نفوسها الجسمانية المنطبعة في اجرامها

اجماعا والبرهان انما قام على ان القوة الجسمانية المنطبعة لا تقوى

على آثار غير متناهية لا على ان لا يكون لها واسطة في صدور تلك الآثار

وردّ بانه لما جاز بقاء القوة الجسمانية مدة غير متناهية وكونها واسطة في

صدور تلك الآثار الغير المتناهية جاز ايضا كونها مبادي لتلك الآثار

المباشرة لتلك التحركات عندهم واذا كانت واسطة فليجز ايضا ان

تباشر باستقلال وقد يجاب ايضا بان هذه التحركات الغير المتناهية

صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة طريان الانفعالات الغير المتناهية عليها

من النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع صدور التحركات

الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداء من غير واسطة وذا لا ينافي

صدور التحركات الغير المتناهية عنها بواسطة الانفعالات الغير المتناهية

الطارية عليها فتأمل والله اعلم بالصواب

وهو مشتمل على ستة فصول فصل في البسائط العنصرية وهي اربع بالاستقراء

اذ العنصر اما بارد او حار وعلى التقديرين اما رطب او يابس فالبارد

الرطب هو الماء والبارد اليابس هو الارض والحار اليابس هو النار

والحار الرطب هو الهواء والعنصر هو الاصل في اللغة

العقد الهيولانية وهذه الاربعة من حيث انها تتركب منها المركبات تسمى
اسطقسات ومن حيث انها تنحل اليها المركبات يسمى عناصر ومن حيث
انما يحصل بضديها عالم الكون والفساد وتسمى اركانا ومن حيث يتحلل كل
منها الى الاخر يسمى اصول الكون والفساد وكل منها يخالف الاخر
في صورته الطبيعية اي النوعية والاشياء كل واحد منها بالطبع حيز
المناسب ترك كل اذ لا يلزم توافق الكل عند عدم تخالف الكل و
بطه اذ كل واحد منها يهرب بالطبع عن حيز غيره فالمقدم مثله وكل واحد
قابل الكون والفساد والصور المحتملة للانقلابات اثنى عشر حاصلة من
كل من الاربعة مع الثلثة الباقية فستة منها لا واسطة فيها وهي انقلاب
من العنصرين المتجاورين الى الاخر يعني انقلاب الارض ماء وبالعكس
الماء هواء وبالعكس والهواء نارا وبالعكس وهي الستة
بيانها واما الستة الباقية فبعضها لا يحصل الا بواسطة واحدة وهي
انقلاب الارض هواء وبالعكس والماء نارا وبالعكس وبعضها
الا بواسطتين يعني انقلاب الارض نارا وبالعكس وهذا ما
الصاعقة يتولد من جوهر نارية فارقتها السخونة

بخارات لاستيلاء البرودة عليها حجرا كما نقصه فلو صح ما ذكر

الاجزاء النارية منقلبة الى اجزاء ارضية صلبية بلا واسطة وايضا قد صرح

بان النار القوية تجعل الاجزاء الارضية بلا واسطة نار الان لما صارت

ينقلب في رمادها الى حجر اقرب منه في الحجم فلا مجال لان يتوهم ان فيه جزء

ارضية انعقدت بحرارته ذاب الماء بالتبخر والمثقوب قيل

حتى يبسه وعين هي قريبة منه قد صاغه من ملح واخرجها في ماء

ينقلب حجرا مرا والحجر ينحل بالحيل الكيميائية وذلك تصيره

اما بالاحراق او بالسحق معه يجري مجرى الملح كالنوشادر ثم اذا

باتمام وقد يقال ان ارباب الاكسير يتخذون مياها جامدة ويحلون

احجارا واصلية حجرية تسمى به مياها جارية ولذا او ينقلب ماء

كما ترى في قلل الجبال فانه ينعقد الماء لشدة البرودة وقد يصير ماء

وقد من غير ان منشاة لبسه سحاب من موضع اخر او ينعقد بخار

هناك ماء والشيخ قد حكى انه شاهد ذلك في جبال طبرستان

طوس وغيرهما وقد شاهد بل المائكن بعلبية امثال ذلك كثيرا و

ايضا ينقلب مواد ما شاهد في السحاب المتلبد المطر و

في الشمس وعند غليان القدر وكذلك الهواء يجب ... كما في

اذا سدت المنافذ التي يدخل فيها الهواء الجديد والبخ في التنور والماء ايضا

ينقلب هواء كما نشاهد في المصباح فان ما ينفصل من شعلته [illegible]

نار الزيت واحترقت [illegible] فاذن [illegible] هواء او ايضا

الكائنة في كور الحدادين تنطفي وتصير هواء او نقول ايضا الكيفيات العنصرية

زائدة على الصورة الطبيعية لانها تستحيل في الكيفيات مثل التسخن والتبرد

مع بقاء الصور الطبيعية بذواتها ولو كانت الكيفيات نفس الصور

الطبيعية لاستحال ذلك لا يخفى عليك ان ما ذكره غير ظاهر في جميع

الكيفيات لسائر العناصر البسائط سواء كانت حقيقية او ايضا

يتم الكلام [illegible] المزاج الثاني ويكون [illegible] المزاج جامعا لاجزاء صغر

[illegible]ت وتماست في المركب وفعل بعضها في بعض بقواها اي

انها انفعلت [illegible] بعضها [illegible] مزاجا تاما

الحقيقي المصطلح الذي [illegible] في غاية [illegible] الامتزاج

يكون الكلام [illegible] والامتزاج الثاني كمزاج الذهب والفضة [illegible] الحاصل من

امتزاج الزيبق والكبريت لان [illegible] الزيبق ليس في غاية البعد

من مزاج الكبريت [illegible] بهما ودلك بانه لا حاجة الى ...
على خلاف المصطلح فان المركبات بعضها حار وبعضها بارد وبعضها
وبعضها يابس وكما ان البياض والسواد على الاطلاق متضاد
متنافية ... لك من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
وكسر كل واحد منها سورة كيفية الاخر الظاهر ان سبب ما ... اليه
بعض المحققين من ان الفاعل لكاسر هو نفس الكيفية والمنفعل المنكسر هو
سورة الكيفية لا نفسها فان الحرارة مثلا يكسر سورة البرودة والبر
يكسر سورة الحرارة والحاصل سورة البرودة لا يجب ان يكون بسورة
الحرارة بل يحصل ذلك بنفس الحرارة فان الماء الفاتر اذا امتزج
بالماء الشديد البرد يكسر سورة برودتها وكذلك انكسار سورة الحرارة
لا يلزم ان يكون بسورة البرودة بل قد يحصل بنفس البرودة
الا يقبل البرودة امتزج بالماء الشديد الحرارة يكسر سورة حرارته فيحصل
كيفية متوسطة توسطا ما بين الكيفيات المتضادة بحيث تستحق بالقياس
الى البرودة وبتهيأ بالقياس الى الحرارة وكذا الحال في الرطوبة
واليبوسة متشابهة في جميع اجزائه يعني يكون الحاصل من تلك الكيفية في

كل جزء من اجزاء المركب مما لا يحصل فى الجو الاخرامى بسياديه فى الحص
بل تحدث الا با جل ... هى المزاج ... هى يحدث من العناصر
بلا مزاج و وجه الضبط ان كثر ما يحدث فى الجوامع من السحاب والا
اما السحاب والمطر و ما يتعلق بهما فالسبب الاكثر ... متكاثف
اجزاء البخار و هو اجزاء هوائية بما زجها اجزاء صغار مائية تلطفت بانحلال
بحيث لا يمايز منهما فى الحس لغاية الصغر تصاعدت ... ما يجاور الماء
الهواء المستفيد كيفية البرودة من الماء قبل ... المقدمة ليست العلة لما فيها
بل هى مقدمة تقدمها فى اثناء البحث ... قال فا نكان كثير ا فعله انعقد سحابا
ما طر القول ... توجيه الكلام ... مستدركه مهنا بان
يقال قد ذكروا ان للهواء اربع طبقات الاولى ... بخار ... التى
فيها الادخنة المرتفعة من السفل ويكون فيها ... ذوات الاذناب
والنيازك وما يشبهها الثانية الهواء الغالب وهو ... الثالثة
الهواء ... مختلط بالاجزاء المائية ... يصل اليها اثر شعاع الشمس
بالانعكاس عن وجه الارض ويسمى زمهريرية وهى منشأ السحب والرعد
والبرق والصاعقة الرابعة الهواء ... التى يصل اليه اثر شعاع الشمس و

وطبقتان الاوليان مجاورتان للنار والاخريان للماء فحصل كلامه

الاخيرة من سبب كيفية البرودة من الطبقة الاجزاء المائية لكن الطبقة التي بعد

لا يجيء على صرافة البرودة تهالتي كتبنا بمجاور الطبقات الاجزاء المائية

[illegible] بالمقاطع ثم الطبقة الثالثة التي ينقطع عنها تاثير

الشمس منتهى البرودة فاذا بلغ البخار المتصاعد في صعوده اليها تكاثف

بواسطة البرد فان لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك البخار وتقاطر للثقل الحاصل

من التكاثف ويقال للمجتمع السحاب وللمتقاطر هو المطر وان كان

البرد قويا فاما ان يصيب البرد اجزاء السحاب قبل اجتماعها او لا

البرد مع اجتماعه [illegible] فان حصل قبل اجتماعها نزل السحاب

ثلجا وان لم يحصل قبل اجتماعها بل حصل بعده نزل بردا [illegible]

وقد يصعد البخار الى الطبقة الباردة الزمهريرية لقلة الحرارة [illegible]

[illegible] فينعقد سحابا ماطرا او ثلجا او بردا كما حكى الشيخ انه شاهد البخار

قد صعد من اسافل بعض الجبال صعودا يسيرا وتكاثف حتى كانه مكبة

موضوعة على وهدة كان موقوف تلك القامة فوق الشمس وكان من تحته

من اهل القرية التي كانت هناك يمطرون وقد لا ينعقد [illegible]

[illegible] بعض ... [illegible] ولهذا يكثر [illegible] والجبال [illegible] فاذا ضربته

اي برد الليل فان [illegible] ينعقد [illegible] [illegible] نسبته الى الطل

نسبة الثلج الى المطر فقد يكون السحاب من بخار [illegible] مع [illegible] بالبرد [illegible]

فحصل منه الاقسام المذكورة ولهذا [illegible]

بالآثار [illegible] واما الرعد والبرق فسببهما الدخان وهو اجزاء نارية [illegible]

ضعاف [illegible] لطفت بالحرارة [illegible] في الحس [illegible]

بخار [illegible] في انعقاد السحاب من البخار [illegible] الدخان [illegible]

فما صعد من الدخان الى العلو [illegible] اذ نزل الى السفل [illegible]

[illegible] السحاب [illegible] صوت [illegible]

الرعد [illegible] وان اشتعل الدخان [illegible]

[illegible] كان [illegible] لطيفا [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible]

[illegible] [illegible] كان [illegible]

[illegible] كل شيء اصابه [illegible] على الجبال [illegible]

واما الرياح فقد تكون بسبب [illegible] السحاب [illegible]

[illegible] بالحركة تتقلب [illegible]

[illegible] يتموج الهواء بالاندفاع المذكور فيحصل الريح

وقد يكون بسبب تراكم السحب وتزاحمها وازدحامها

في القدام فيندفع الكثيف الرقيق فيسير السحاب من جانب الى جهة

اخرى وقد يكون لانبساط الهواء بالتخلخل في جهة اى ازدياد مقداره

[illegible] انضمام جسم اخر الى الهواء واندفاعه من جهة الى اخرى فيندفع ما يحاذيه

وذلك [illegible] فيتموج الهواء ويضعف تلك

المدافعة شيئا فشيئا [illegible] وقد يحدث ايضا من تكاثف

الهواء لانه اذا انضغط [illegible] الهواء الى جهة ضرورة امتناع الخلا

وقد يكون بسبب برد الدخان المتصاعد الى الطبقة الزمهريرية و

[illegible] يكون [illegible] اى ساكنا بكيفية [illegible] حرارة [illegible]

[illegible] الدخان الاخر [illegible] بالاشعة وقيل [illegible] مادة الشهب او

[illegible] بالارض حارة جدا وقد تحدث رياح مختلفة الجهة دفعة فيدفع

الرياح الاجزاء [illegible] فيضغط تلك الاجزاء [illegible] مرتفعة

... [illegible]

يلزم ان يرى [illegible] من الابصار [illegible] ما قرب من الارض [illegible] كما يحدث

ضوء القمر الاكبر من الشمس في اجزاء رشية [illegible]

غير متصلة بل متفرقة اي واقعة على هيئة الاستدارة [illegible]

وجد في خلاف جهة الشمس الاجزاء المذكورة [illegible] شعاع

من كل منها الى الشمس ويكون وراء تلك الاجزاء جسم كثيف ما جبل او

سحاب كثير وكانت الشمس قريبة من الافق والعين ما على الشمس

الى تلك الاجزاء وينعكس شعاع البصر عنها الى الشمس فيرى في كل

تلك الاجزاء ضوء ما دون شكلها لا اجزاء الصغيرة ان المستقيم الذي ينعكس من

شعاع البصر اذا [illegible] ودون [illegible] الشكل

تلك الاجزاء على هيئة قوس [illegible] ويحجب

الشمس [illegible] ينعكس شعاع الاجزاء التي ينعكس منها

البصر [illegible] الشمس من الطرفين وانما احتياج [illegible] ان

تلك الاجزاء الرشية جسم كثيف لتصير كالمرآة فان الشفاف

فيه شيء اذا كان وراءه شفاف اخر [illegible] تكون الشمس قريبة

ان الاجزاء الرشية الكائنة في الجو [illegible] تتخلل [illegible]

[illegible] الافق [illegible]

ادنى سخونة تقتضيها عدن الشعاع من الشمس فان قلت [illegible]

في الجو لينا اشي غير مستديرة الى [illegible] من قوس قزح بان [illegible]

اجزاء الرشية المذكورة على هيئة الاستدارة قلت [illegible]

في علم [illegible] بمن تساوي زاويتي الشعاع والانعكاس [illegible]

تلك الاجزاء على هيئة الاستدارة ثم ينعكس الشعاع من [illegible]

نها الى الشمس كما لا يخفى على من له تخيل صحيح واختلاف الوانها بسبب اختلاط

ضوء النير والوان الغمام المختلفة وقد يقال ان الناحية العليا منها لما قرب

من الشمس [illegible] الى المشرق فيرى حمرا ناصعا واما الناحية السفلى

فلما بعدت [illegible] فيرى فيها حمرة الى سواد [illegible]

الارجواني وما يتوسط بينهما فان لونه متولد من [illegible]

و [illegible] ورد هذا بان الكراسي لا يناسب [illegible]

[illegible] حمرة والسواد ورد بان سبب اختلاف [illegible]

اختلاف اجزائها بالقرب والبعد معا الى النير كان الانتقال من احد

اللونين الى الاخر على سبيل التدريج فلم يكن الالوان [illegible]

عند [illegible] قال الشيخ [illegible]

من کل قسام ضوء النیر الاصغری ... اجزاء رشیة صغیرة صیقلة متفارقة عن
متصلة مستدیرة حول النیر ... اذا وجد بین الناظر والنیر الاجزاء المذکورة
علی وضع ینعکس الشعاع البصری من کل منها الی النیر ونظر فی تلک
الاجزاء فیری فی کل منها ضوء النیر دون شکله ... کان مجموعها
علی هیئة دائرة ... فهی الهالة وقیل انها علی حدوث المطر
لدلالتها علی رطوبة الهواء واذا اتفق ان وجد سحابان علی الصفة
المذکورة احدهما تحت الاخری حدثت هناک هالة تحت هالة
ویکون التحتانیة اعظم لانها اقرب الینا وزعم بعضهم انه رای سبع هالات
معا واعلم ان هالة الشمس والتی الا ... نادرة جدا
... الشمس تحلل السحب الرقیقة وقد حکی الشیخ فی الشفاء انه رای
... تارة الهالة التامة وتارة الهالة الناقصة علی ... قوس قزح
واما الشهب فبینها ان الدخان اذا بلغ حیز النار ... نار
متصل بالارض ... فاشتعلت فیه النار ... الی النار ... وذهب ... اشتعلت
حتی یری کالمنطفی ... المحقق فی شرح الاشارات انه
شعاع ... لعله ... مذهب الاشتعال ... الاخرة ... ای

فيرى الاشتعال جهة اعلى بهيئة والدخان الى جهة الاخرى

فاذا استحال الاجزاء الارضية نارا صغيرة صارت عند [illegible] انها

لطيفة وليس ذلك بلطيفة وان كان [illegible] لانا

نراها وبعضها غليظة ويكون على صورة ذوات اذناب او

[illegible] او حيوان له قرون وحكي ان بعضه [illegible] عليه السلام [illegible]

في السماء نارا مضطربة من ناحية القطب الشمالي [illegible]

كلها وكانت الظلمة تغشى العالم من تسع ساعات من النهار الى

الليل حتى لم يكن احد يبصر شيئا وكان ينزل من الجو شبيه

الرماد وان اتصل الدخان بالارض يشتعل النار فيه نازلة الى

[illegible] واما الزلزلة [illegible] العيون فاعلم ان البخار [illegible]

[illegible] الى جهة [illegible] بالسطح [illegible]

[illegible] الارض وجب [illegible]

وانفجر منها العيون قال ابو البركات في المعتبر ان السبب في

[illegible] ما يجري مجراها من الثلوج والامطار لانا

نجدها [illegible] وان [illegible]

لا تعود محصورة في الارض لا منفذ لها في ذلك و تحتج بان الطين الارض

في الصيف اشد برودة منها في الشتاء فلو كان سبب [illegible] لها

لوجب ان يكون العيون والقنوات ومياه الآبار في الصيف [illegible]

[illegible] وفي الشتاء انقص فيجمع ان الامر بالعكس ذلك على ماده

جليه التجربة والحق ان السبب الذي ذكره صاحب المعتبر معتبر

لا انه غير مانع عن اعتبار السبب الذي ذكره المصنف

احتجاجه في المنع انما يدل على عدم الجواز ان يكون ذلك هو السبب التام

لا على عدم الجواز ان يكون ذلك سببا في [illegible] اذا غلظ البخار بحيث

لا ينفذ في مجاري الارض او كانت الارض كثيفة عديمة [illegible]

احتبس طالبا للخروج ولم يمكنه النفوذ تزلزلت الارض [illegible]

و الدخان و ربما تقويت المادة على شق الارض فيحدث

[illegible] قد يخرج منها لشدة الحركة المقتضية لاشتعال البخار والدخان ۱۵۱

المنحصرين على طبيعة الدهن [illegible] ثم

الذي اصوات [illegible] فيعتقد [illegible] هو

فالثاني هو المعدني والاول ماء او يدرك [illegible] و حركة ارادية

والقاني الثاني هو النبات والاول هو الحيوان ثم قد بيان المشهور والمعلى ان المعدني والنبات ليس لهما حس وحركة ارادية وان المعدني ليس له تغذية ونمو وغايته عدم الوجدان وانه لا يدل على العدم ولهذا قال بعضهم ان المركب ان تحقق له حس وارادة فهو حيوان والا فان تحقق له نماء فهو نبات والا فهو المعدني وقد يتمسك في تشبيه النبات ذا اختيار في الحركة بما يشاهد من ميلانه عن مستقيمه في الصعود اذا كان هناك مانع فيعتقل ان يصل الى ذلك ويعوج ثم اذا جاوزه عاد الى تلك الاستقامة وفي شجرة النخل امارات شاهدة بذلك ويتمسك ايضا لاغتذاء المعدني بما ظهر في المرجان من نبت النماء الابخرة والادخنة المحتبسة في الارض اذا كثرت وتمت وانما هو واذا لم يكن كثيرة اختلطت على ضروب من الاختلاط مختلفة في الكم والكيف فيكون منها الاجسام المعدنية فان غلب البخار على الدخان يتم الذهب والفضة والنحاس والزيبق والرصاص وهو اما ابيض وهو القلعي واسود وهو الاسرب واذا اطلق الرصاص اريد به الابيض وغيرها مما هو منطبقة قبل في عد الزيبق والرصاص

منها القسم فظاما الرصاص فلانه من الاجسام السبعة التي تتولد
من متزاج الزيبق والكبريت ولانه لا شفيف فيه ولما الزيبق
فانه لا شفيف فيه ايضا ولما تقرر عندهم انه يتولد من جسمين
فالطلقه جزء كبريتية في غاية اللطافة مخالطة شديدة بحيث لا
سطح الا وهو مغشى بخلاف من الاجزاء الكبريتية كالقطرات منها
على تراب مباين مسحوق في غاية السحق بحيث يصير كل قطرة
مغشاة بخلاف تراب يحفظها وان غلب الدخان تولد الملح والزاج
والكبريت والنوشادر ثم من اختلاط بعض هذه اي الزيبق مع
اي الكبريت تولد الاجسام الارضية اي الاجساد السبعة المتطرقة
وهي التي لها الضرب المطرقة بحيث لا يتكسر ولا يتفرق بل تلين
الى عمقها وتنبسط مثل الذهب والفضة والنحاس والحديد
والاسرب والقلعي ... وله قوة اي صورة نوعية
عديمة الشعور عند الاكثر فيها تركيبه وهي مصدر منها حركات
في الاقطار المسماة نموا وافعال مختلفة بالات مختلفة قيل فان قيل
بحيث انه واحد لا يصدر عنه افاعيل مختلفة الا بالات مختلفة وفيه نظر

دو فيه نظر لان قولهم الواحد من حيث [illegible]

على تقدير صحته يستلزم ان لا يصدر من [illegible] الا بالجهات

المختلفة سواء كانت تلك الجهات الالات او غيرها ويسمى [illegible]

وهي كمال وهو ما يتم به النوع اما في حد ذاته كهيئة السرير في حد ذاته

الا بها او في صفاته كالبياض فانها كمال للجسم الابيض الكمل في صفته

والاول كمال اول والثاني كمال ثان للجسم طبيعي ليس المراد به هنا ما يقابل

الجسم التعليمي بل ما يقابل الجسم الصناعي واحترز به عن مثل الهيئة السريرية

ومنهم من رفع طبيعي على انه صفة الكمال احترازا عن الكمال الصناعي

فان الكمال الاول قد يكون صناعيا يحصل بصنع الانسان كما في السرير

وقد يكون طبيعيا لا مدخل لصنعه فيه آلي يجوز جره على انه صفة جسم

اي جسم مشتمل على الالة ويجوز رفعه على انه صفة لكمال اي كمال ذو الة

واحترز به عن الصور البسائط والمعدنيات من جهة ما يتولد فيه

ويغتذي فقط واحترز به عن النفس الحيوانية والانسانية فلها

غاذية لاجل بقاء الشخص وهي القوة التي تحيل جسما اخر الى مشاكلة

الجسم الذي هي فيه فيلاصق تلك القوة ذلك الجسم لتشاكل

فانها كمال للخشب السرير ثم يزيد في صفاته

... الحرارة ... الغريزية او غيرها ولما هو قوة نامية لا الكل
كل ... التي ... ان تقال بسمنه لكنهم راعوا متقدما كالعا ... وعرضا
وسمي التي ... في الجسم الذي هي فيه زيادة في اقطاره طولا
وعرضا ... حترز ... عن الزيادة ... مما لا يكون في الاقطار
الثلثة لان الزيادة ... على بعض الاقطار ... بحسب النقصان
في بعض اخر وفيه نظر لان زيادة الجسم المتغذي في الاقطار نقصا ... ما
ملتفتة اليه لا بنفسه واذا كان كذلك ... في الزيادة ... الصناعية
ايضا اذا اضاف الصانع الى الشمعة مقدارا آخر من الشمع حصلت الزيادة
في الاقطار الى ان يبلغ كمال النشو ويخرج به مبدأ السمن والورم
اذ ليس غايتها بلوغ الجسم الى كمال النشو وقيل بما جار خارج بقوله
على تناسب طبيعي اي نسبة تقتضيها طبيعة المحل وقد يقال ان السمن
والورم خارجان بقوله في اقطاره طولا وعرضا وعمقا اما السمن فانه
لا يزيد في الطول بل في العرض والعمق واما الورم فلامتناع
... تقاق و ... الورم ... عند الاكثرين قول فيه بحث
لان المفهوم من زيادة الجسم في اقطاره الثلثة ان تزيد مجموعه

من حيث هي مقتضية لمجموع الكمالات لا من حيث هي جزء من جزئه وقد سمع

من بعض المحققين بان السمن يدل على الطول ايضا ولنا قوة مولدة

لاجل بقاء النوع وهي التي تأخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا وتجعله

مادة وعدة لمثله لشخص من جنس الشخص المنفصل واعلم ان ههنا

بالمشابهة هي بعينها المحصل للمني المستعدة لما يليه منها في الانثيين وبعد فيهما

ما يحصل في كل جزء من المني ما يصلح من ان يصير الاشيا في الرحم بعضه

مخصوص من العضو يجعل بعضه مستعدا للعظمية وبعضه مستعدا للعصبية

الى غير ذلك فهو المولدة بمجموع ما بين القوتين فوحدتها عند

وثانيها المصورة وهي التي تعطي الاعضاء الصورة الخاصة بها وتسمى مصورة

وقد ذهب المحقق الطوسي الى ان مصدر التصوير غير قوة

لتعوضه مستقلة وكان المصنف ايضا ذهب الى ذلك فلذا

لا يذكر المصورة وثانيها الغاذية تجذب الغذاء وتمسكه وتهضمه و

تدفع فضلها [illegible] اربع قوى جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة

للفضل ولا يبعد ان يجعل الهاضمة جزءا لها فهضمه واستقر الطبيعي

[illegible] ما حسب الكامل غير متمم

ايضا وفيهما [illegible] ما قيل في الفرق ان القوة الهاضمة تفعلها عند انتهاء
فعل الجاذبة والماسكة وفعل الماسكة فاذا اجتذبت الجاذبة للعضو شيئا من الدم
وامسكته الماسكة ذلك العضو فالدم صورته النوعية فاذا استحال الى مشابهة
بالعضو فقد بطلت تلك الصورة وحدثت صورة اخرى فيكون
ذلك الا بالصورة العضوية وفعلها الصورة النوعية وهاهنا كلام
البتة لانا نجد ان يحدث هناك من الطبخ بالاجابة حتى يستعد
المادة للصورة العضوية في الانفكاك عما تغيرت به عن الصورة
العضوية في الاستحالة الا بفعل الاولى بل تنقص حالها الى ان تتحول الى
ان ينتهي الامر الى حيث تبطل عنها الصورة الاولى وتحصل الصورة
95 الاخرى وهي العضوية فقط حالها الى حد تصلح بها بعد على الغذاء
فاذا هذه الاولى هي فعل القوة الهاضمة والثانية هي فعل القوة
الغاذية واورد عليه انه لم لا يجوز حصول الماسكة [illegible] خاصة
اعتبر بعده وتشبيه بالاحالات ويسند عنها كلها هذه منها قوة
على حدة لصارت القوى لا تنحصر في المذكورة فان الغذاء والتغير
لتغيره بحسب مراتب الهضوم بتنقلها الى الكيف فقط وبعضها

تغير في الصورة النوعية ايضا ولما جاز ان يكون تلك المغيرة

بقوة واحدة هي النامية فيجوز ان يكون التغير الى الصورة

التي بتلك القوة بعينها فيكون هي مبطلة للصورة الدموية

الصورة والنامية تقف عن الفعل لا لاحين كمال النشو ويبقى الغاذية

وتفعل الى ان يعجز فيعرض الموت وقيل هذا دليل على التغاير بين

القوتين ويحتمل ان يكون تلك قوة واحدة تختلف احوالها بالقوة و الضعف

فتحصل [illegible] من الغذاء ما يزيد على قدر المتحلل وذلك في سن النمو

اعني الى قريب من الثلثين ثم يتطرق اليها شئ من الضعف ويحصل

ما يساويه وذلك في سن الوقوف اعني الى قريب من الاربعين

ثم يتزايد ضعفها فلا يقوى على تحصيل ما يساوي المتحلل وذلك في

سن الانحطاط الذي اوله حتى قريب من الستين [illegible]

[illegible] الى اخر العمر

[illegible] بالنفس [illegible] الى ان

[illegible]

[illegible]

التعريف على [illegible] لا يدل الا على افعال النباتية ايضا وان اريد الا

من حيث انها مطلقا فينتقض التعريف على النفس الناطقة فانها [illegible] ان يقال

من حيث انها تفعل الافعال النباتية ويدرك ايضا بعض الجزئيات [illegible]

فقط العلم الا ان يقال انه ذهب الى ما ذهب بعضهم من ان الجسم [illegible] على

على صورة معدنية لحفظ التركيب وعلى نفس نباتية للتغذية والتنمية

والتوليد وعلى النفس الحيوانية للاحساس والحركة الارادية ولا يرد ذلك

على تعريف النفس النباتية لانها وان صدر عنها اثر التغذية والتنمية

وهو حفظ التركيب لكنها ليست آلية من جهة فعلها حتى يرد انها [illegible] من

الاثار قوة مدركة ومحركة واما المدركة فهي اما في الظاهر او في الباطن

في الظاهر [illegible] الحس [illegible] الحس المشترك [illegible]

[illegible]

[illegible]

لا يعلم [illegible]

المفروشة في [illegible]

[illegible]

مع مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع الى ثلاث
ادركنا القوة المودعة فيها وقد ذلك انما كان الهواء عرضيا
بوصول الهواء الحامل للصوت الى السامعة ان الهواء الواصل بعينه
ويكيف بالصوت ويصل اليها بل ان ما يجاور ذلك الهواء المتكيف
بالصوت يتموج ويتكيف بالصوت ايضا وهكذا الى ان يتموج ويتكيف
الهواء الراكد في الصماخ فيدركه السامعة والمبصر وهو قوة في ملتقى
العصبتين المجوفتين النابتتين من مقدم الدماغ يتقاربان حتى يتلاقيا وتتقاطعا تقاطعا
فيصير تجويفهما واحدا ثم يتباعدان الى العينين فذلك التجويف الذي
هو في الملتقى اودع فيه القوة الباصرة وتسمى النور ومجمع النور والمذاهب المشهورة
للحكماء في الابصار ثلثة الاول مذهب الرياضيين وهو ان الابصار بخروج
الشعاع من العين على هيئة مخروط راسه عند مركز البصر وقاعدته
عند سطح المبصر ثم انهم اختلفوا فيما بينهم فذهب جماعة الى ان ذلك المخروط
مصمت وذهب جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعية مستقيمة
اطرافها التي تلي المبصر مجتمعة عند مركزه ثم تمتد متفرقة الى المبصر فما انطبق
عليه من المبصر اطراف تلك الخطوط ادركه البصر وما وقع بين اطراف

كما ذهب ارسطو و اتباعه و لذلك يخفى على البصر المسام التي في غاية الدقة
في سطوح المبصرات و ذهب جماعة ثالثة الى ان الخارج من العين خط
واحد مستقيم فاذا انتهى الى المبصر تحرك على سطحه في جهتي طوله و عرضه
حركة في غاية السرعة و تخيل بحركته مخروطه الثاني مذهب الطبيعيين
ان الابصار بالانطباع و هو المختار عند ارسطو و اتباعه كالشيخ الرئيس
و غيره قالوا ان مقابلة المبصر للباصرة يوجب استعداد الفيض
صورته على الجليدية و لا يكفي في الابصار الانطباع في الجليدية و الا
لرؤي شي واحد شيئين لانطباع صورته في جليدتي العينين بل
لا بد من تادي الصورة الى ملتقى العصبتين المجوفتين و منه الى الحس المشترك
و لم يريدوا بتادي الصورة الى ملتقى العصبتين المجوفتين و منه الى
الحس المشترك انتقال العرض الذي هو الصورة بل ارادوا ان انطباعها
في الجليدية معد لفيضان الصورة على الملتقى و فيضانها عليه معد
لفيضانها على الحس المشترك و الثالث مذهب طائفة من الحكماء
و هو ان الابصار ليس بالانطباع و لا بخروج الشعاع بل بان
المشف الذي بين البصر و المرئي يتكيف بكيفية الشعاع الذي في

في البصر وبصيرة تقابلها والسمع هو قوة في [illegible]

الدماغ شبيهتين بحلمتي الثدي والجمهور على ان الهواء المتوسط بين

الشامة وذي الرائحة يتكيف بالرائحة لا قرب فالاقرب الى

ان يحصل بما يجاور الشامة فتدركها وقال بعضهم بسبب تحرك [illegible]

من ذي الرائحة يخالط الاجزاء الهوائية فيحصل في الشامة [illegible] وقيل

يحصل ذو الرائحة في الشامة من غير استحالة في الهواء وتجزؤ [illegible]

والذوق وهو قوة في العصب المفروش على جرم اللسان [illegible]

بتوسط الرطوبة اللعابية بان يخالطها اجزاء لطيفة من ذي الطعم [illegible]

هذه الرطوبة بسعتها في جرم اللسان الى الذائقة فالمحسوس ح [illegible]

الطعم ويكون الرطوبة واسطة لتسهيل وصول الجواهر الى [illegible]

الذائقة او بان يتكيف نفس الرطوبة بالطعم بسبب المجاورة فتغوص

فيكون المحسوس كيفيتها واللمس وهو قوة في العصب المخالط لاكثر البدن

[illegible] بها [illegible] وقال كثير من المحققين منهم الشيخ انها

اربعة الحاكمة بين الحرارة والبرودة [illegible] اليبوسة والرطوبة وبين الخشونة

والملاسة وبين اللين والصلابة ومنهم [illegible] الحاكمة بين الثقل والخفة

واما التي في الباطن فهي ايضا خمس لاستقرار الحس المشترك والخيال

والوهم والحافظة والمتصرفة من جميعها من الحكمة مع ان المدركة

منها هي الحس المشترك وسمي الوهم فقط لان الباقي معين على الادراك

اما الحس المشترك ويسمى باليونانية بنطاسيا اي لوح النفس فهو قوة مرتبة

في مقدم التجويف الاول من التجاويف الثلثة التي في الدماغ يقبل جميع

الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة وهو لها كجواسيس لها ولذا سمي

مشتركا وهي غير الباصرة لانا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما والنقطة

الدايرة بسرعة خطا مستديرا وليس ارتسامها اي الخط المستقيم والمستدير

في البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل وهو القطرة والنقطة فاذن

ارتسامها انما يكون في قوة اخرى غير البصر يرتسم فيها صورة القطرة

والنقطة وتبقى قليلا على وجه يتصل الارتسامات المتتالية بعضها

ببعض فيشاهد خط واحد واعترض عليه بانه يجوز ان يكون ذلك

في الباصرة بان يرتسم المقابل ثانيا قبل زوال الرسم الاول

869 لقوة الارتسام الاول وسرعة تعقيب الثاني فيكون من معاونة الخيال

فهو قوة مرتبة في موخر التجويف الاول من الدماغ عند الجمهور وقال بعض المحققين

حقق في شرح الاشارات ان الروح المصبوب في البطن المقدم

من الحس المشترك والخيال الا انه في مقدم ذلك البطن

اخص وثاني في مؤخره والخيال اخص بحفظ جميع صور المحسوسات

بعد الغيبوبة وهي خزانة الحس المشترك فانا اذا شاهدنا صورة

ثم ذهلنا عنها زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى نحكم عليها بانها التي شاهدناها

قبل ذلك فلو لم تكن تلك الصورة محفوظة فيما زمان الذهول لامتنع

منا الحكم بانها التي شاهدناها قبل ذلك قيل هذه الملازمة ممنوعة لجواز ان

يكون انحفاظها في بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون الاختلاف بين

حالتي الذهول والنسيان بكلية الانفصال بها وعدمها واعترض عليه بان

[illegible] ان يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية والاول

باطل لان المفارق لا يرتسم فيه الصور الجزئية المكتنفة بالعوارض المادية

والثاني لانه لا يمكن ان يدرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة [illegible] الاتصال

[illegible] لامكن ان يبصر شخص ويسمع ما ابصره الغير وسامعه وبطلانه [illegible]

[illegible] على حده واقول فيه بحث لانه لا يلزم من كون الغائب جسمانيا [illegible]

قوة جسمانية ان يمكن ان تدرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا [illegible]

فمنهما امكان ان يحصل شخص ويسمى بصيرة الجبر وساعة تحصل
مع عدم امكان ان يقدر ... في قوة جسمانية غائبة عنا بالاول
كالقوى الحالة في الاجرام السماوية وبهذا يظهر لك بطلان ما قد قيل
الذي يدل على وجود هذه القوة ان القبول غير الحفظ ولهذا يوجد احدهما
دون الاخر كما في الماء فانه يقبل ولا يحفظ والقوة الواحدة لا يصدر
الا فعل واحد فيستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا
وهي الحس المشترك غير حافظة وهي الخيال وفيه نظر لان الحفظ مسبوق
بالقبول ومشروط به ضرورة فقد اجتمعا في قوة واحدة تسمونها بالخيال
على ان القبول والادراك من قبيل الانفعال دون الفعل فاجتماع الحفظ والقبول
في شيء واحد لا يقدح في قولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ... او
فهو قوة مرتبة في الدماغ ... الاخص بها مواخر التجويف الاوسط من
الدماغ تدرك المعاني الجزئية التي لا تدرك بالحواس الظاهرة الموجودة
في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة بان الذئب مهروب عنه وان
... معطوف عليه واما الحافظة فهي قوة مرتبة في اول التجويف الاخير من الدماغ
يحفظ ما يدركه القوة الوهمية من المعاني الجزئية الغير المحسوسة الموجودة

رد القبول والحفظ

الموجودة في المحسوسات ومن جملة القوى [illegible]

قوة مرتبة في مقدم البطن الأوسط من الدماغ وسلطانها

في الجزء الأول من ذلك التجويف من شأنها تركيب بعض ما في

الحافظة من الصور والمعاني مع البعض وتفصيله عنه وهذه القوة

إذا استعملها العقل في مدركاته بتصرف بعضها مع البعض أو قضايا

سميت متفكرة وإذا استعملها الوهم في المحسوسات مطلقا سميت

متخيلة فإن قيل كيف يستعملها الوهم في الصور المحسوسة مع أنه ليس مدركا

لها أجيب بأن القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة ينعكس إلى كل منهما

ما ارتسم في الأخرى والوهم سلطان القوى الباطنة فلها

تتصرف في مدركاتها بل يتسلط على مدركات العاقلة فينازعها

ويحكم فيها بخلاف أحكامها وأما القوة المحركة فينقسم إلى باعثة وإلى فاعلة

فالباعثة هي التي تنبعث من القوة [illegible] إذا ارتسم في الخيال صورة

مطلوبة أو مهروب عنها بعثت الفاعلة على التحريك [illegible]

[illegible]

[illegible]

حصول اللذة يسمى قوة شهوانية لان غايتها اتباع الشوق الى

تحصيل الملائم الحسي تحقيقا وان جعلت الباعثة الفاعلة على تحريكه

تدفع به الشيء المتخيل سواء كانت في نفس الامر او مفسدا او غالبا

يسمى قوة غضبية لان غايتها حمل العضو المشوق الى دفع المنافر ويسمى غضبا

واما الفاعلية فهي التي تحرك العضلات بتقبيضها وانبساطها وتشنجها وارخائها و

على التحريك [illegible] ثم هو مختص بالنفس الناطقة متى كان اول

لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية والجزئيات المجردة

يفعل الافعال الفكرية والحدسية فلها بحسب ما يخصها من الافعال

قوة عاقلة يدرك بها التصورات والتصديقات التي في الامور النظرية

والتصديقية وتسمى تلك القوة العقل النظري والقوة النظرية

وقوة عاملة تحرك بدن الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر

او بالحدس على مقتضى آراء [illegible] تخصها وتسمى تلك القوة

وتسمى تلك القوة العقل العملي والقوة العملية [illegible]

[illegible] مراتب [illegible] الاول [illegible]

الاولى التي تكون فيها بالاستطاعة خالية عن [illegible] المعلوم

الحسنة في تعقلها وهي في هذه المرتبة العقل الهيولاني وإن الحيوانية
الحس في هذه المرتبة وكذا الحال في سائر المراتب والمرتبة الثانية
يحصل لها المعقولات البديهية بسبب احساس الجزئيات والتنبه
لما بينها من المشاركات والمباينات فان النفس اذا احست
بالجزئيات كثيرة وارتسمت صورها في الاتها الجسمانية واخطت نسبة
بعضها الى البعض استعدت لان يفيض عليها من المبدأ صور
كلية واحكام فيما بينها بالضرورة ويستعد استعدادا قريبا لان
ينتقل من البديهيات الى النظريات بالفكر او الحدس ويسمى العقل
بالملكة قبل لما حصل لها من ملكة الانتقال الى النظريات وفيه نظر
ليس في هذه المرتبة الا استعداد الانتقال والمراد بالملكة ... ل
الحال اي الكيفية الراسخة لان استعداد الانتقال الى النظريات راسخ
في هذه المرتبة او ما يقابل العدم كانه قد حصل للنفس فيها وجود الانتقال
الانتقال بناء على قربه كما يسمى العقل بالفعل عقلا بالفعل مع كونه بالقوة
لان قوته قريبة من الفعل جدا والمرتبة الثالثة ان يحصل لها المعقولات
النظرية لكن لا تطالعها بالفعل بل صارت مخزونة عندها بحيث

تستنبطها حتى شاءت بلا حاجة الى كسب جديد وذلك انما يحصل
اذا لاحظت النظريات الحاصلة مرة بعد اخرى حتى يحصل لها ملكة يقتدر
بها على ذلك الاستحضار وهى العقل بالفعل وقال صاحب المحاكمات
عندى انه لا اعتبار لملكة الاستحضار فى العقل بالفعل بل القدرة على الاستحضار
كافية فيه فاذا احضرت المعقولات وذهلت عنها فهى قادرة على
فهذه المرتبة لو لم يكن عقلا بالفعل لم ينحصر مراتب القوة النظرية فى
الاربعة فلا بد من الاقتصار على الاقتدار على الاستحضار والمرتبة الرابعة
ان تطالع معقولاتها المكتسبة وهى العقل المطلق يعتبر بالنسبة
بالقياس الى كل معقول بانفراده ولا شبهة فى وقوعها فى هذه النشأة
وقد يعتبر بالقياس الى جميع المعقولات معا والظاهر انها
انما يكون فى دار القرار ومنهم من جوزها فى هذه النشأة للنفوس الكاملة
لا يشغلها شان عن شان فانهم مع كونهم فى جلابيب من ابدانهم قد
انخرطوا فى سلك المجردات التى تشاهد معقولاتها دائما واعلم
العقل بالفعل متاخر فى الحدوث عما سماه المصنف عقلا مطلقا
لان المدرك ما لم يشاهد مرات كثيرة لا يصير ملكة وهو متقدم عليه فى البقاء

البقاء لان مشاهده تزول بسرعة ويتعلق بالاستحضار مستحضرة

الى مشاهدته فمنهم من نظر الى التاخر في نفسه فجعله مرتبة رابعة

من نظر الى التقدم في البقاء فجعله مرتبة ثالثة ويسمى معقولاتها عقلا مستفادا

ولا يخفى على من احاط بكتب بعض ان ما ذكره خلاف اصطلاح القوم فانهم

لا يطلقون العقل المستفاد الا على النفس في المرتبة الرابعة او نفس تلك

المرتبة ثم العقل بالملكة ان كان في الغاية بان يكون حصول كل نظري

بالحدس من غير حاجة الى الفكر يسمى قوة قدسية واعلم ان القوة

العاقلة اراد بها النفس الناطقة فانها كما يطلق على مبدأ التعقل

للنفس يطلق على نفسها ايضا مجردة عن المادة لانها لو كانت مادية

لكانت ذات وضع فاما ان لا ينقسم او ينقسم لا سبيل الى الاول

لان كل ماله وضع من الجواهر فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء ولا سبيل

الى الثاني لان معقولاتها ان كانت بسيطة تلزم انقسامها ان اراد

بالبسيط ما لا جزء له اصلا بالفعل والقوة ففيه ما نعم قوله كل مركب انما

يتركب من البسائط وان اراد به ما لا جزء له بالفعل فاللازم وهو الانقسام

بالقوة غير مناف للبساطة لان المحال هو انقسامها الى الجزء

كانت
... ان ... سرمديا ... فيما نحن فيه وعم وان
مركبة كان مركبا منها تركب من البسائط ضرورة امتناع تركب الشى من
اجزاء غير متناهية فيلزم انقسام تلك البسائط معا وتعقل النفس
التعقل اى تعقل النفس المجردة ليس بالة جسدانية ولا يعرض لها
الكلال لضعف البدن كما يعرض لمبدا الاحساسات والحركات وليس
كذلك لان البدن بعد الاربعين ياخذ فى النقصان مع ان القوة العاقلة
اى ما به تعقل النفس مبادئها يشرع فى الكمال وما يجاوره الطاعنة فى او اخر
سن الشيخوخة فليس يضعف القوة العاقلة بل استقرت فى تدبر
البدن المشترفة كما الى الاضمحلال وذلك لان ... يعوق
عن ... وقد يقال يجوز ان يضعف القوة العاقلة لضعف البدن
ولكن ما يرى من تزايدها والتعقل بسبب اجتماع علوم كثيرة معدة للنفس
بسبب التمرن والاعتياد فان المدمنين على فعل من الشايخ يقدرون
على ما لا يقدر على مثله الشبان ... الاقوياء وفى اخر سن الشيخوخة يدل
لضعف على البدن وكذلك على القوة العاقلة بحيث لا يخفى التمرن
الاعتياد واشتداده فيعرض المراكز وايضا كم من يعرض المزاج

اي حصل في زمان الهيولي او في القوة العاقلة من بدايتها الى [illegible] وذلك

القوة العاقلة ونقول ايضا ان النفوس الناطقة حادثة مع حدوث

البدن كما ذهب اليه ارسطو خلافا لافلاطون فانه قايل بقدمها

لانها لو كانت موجودة قبل البدن وهي مجملة متعددة فالاختلاف

بينها اما ان يكون بالماهية او لوازمها او بعوارضها المفارقة فيها

الثاني لتعين بالماهية ولوازمها لانها مشتركة استدلوا على اشتراكها

في الماهية بشمول حد واحد لها وفيه نظر لانا نسلم ان ما عرفوا النفس

حد لها وان سلم فلا يكون حد للقدر المشترك بين النفوس [illegible]

بالحقيقة وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا جايز ان يكون [illegible]

المفارقة لان العوارض انما تلحق الشي بسبب القوابل في العوارض

للشي لا لفيض من المبدا الفياض عليه الا بقابل في ذلك الشي ولاختلاف

استعداده لان الماهية استحق العوارض لذاتها والا لكان

لها والقابل للنفس وعوارضها انما هو البدن فمتى لم يكن البدن

موجودا لم يكن النفس موجودة على التعدد والاتحاد [illegible]

ذاتها مع لا [illegible] بضرورة هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ

كالمعنية يجوز اختلافها قبل الابدان المتعلقة بها بالعوارض المفارقة

ولا بد ان تمر سابقة لا الى النهاية والله اعلم بالصواب

اي في مباحث الكلية الالهية بالمعنى الاعم وهو مرتب على

مقصدين لان ما لا يفتقر الى المادة اما ان يكون عارضا لها وهو الامور العامة

او لا والثاني اما واجب او ممكن الغرض الاول في تقاسيم الوجود قيل

اراد بها الامور العامة لكونها امورا تنقسم الممكنة اليها بحسب الوجود

والمراد بالامور العامة ما لا يختص بقسم من اقسام الموجود التي

هي الواجب والجوهر والعرض وقيل هي ما يشتمل جميع الموجودات

او اكثرها وقيل هي الشاملة لجميع الموجودات على الاطلاق او على سبيل

التقابل بان يكون هو مع ما يقابله شاملا لها ولهذا كان في هذا التعريف شاملا

لجميع الموجودات زاد بعضهم قيدا اخر وهو ان تتعلق بكل واحد من المقاصد

غرض علمي وهو مرتب على فصول الاول في الكلي والجزئي اما

الكلي فليس [illegible] واحدا بالعدد ومشتركا بين كثيرين في الخارج [illegible]

الشيء الواحد بعينه موصوفا بالعوارض المتضادة [illegible]

فيكون لونه اسود وابيض معا ومنهم من زعم ان [illegible]

انما يتنزع الى الذات الواحدة المشخصة دون الذات الواحدة النوعية
او الجنسية ومعاني الطبيعة الانسانية مثلا موجودة في الخارج ومشتركة
بين افرادها وهي في كل فرد منها معروضة لتشخص معين وليس المشترك
بين تلك الافراد مجموع المعروض والعارض معا ليلزم اشتراك
شخص واحد بعينه بين كثيرين بل المشترك هو المعروض وحده
فلا استحالة فيه ويرد عليه بان كل موجود في الخارج فهو بحيث اذا
نظر اليه في نفسه مع قطع النظر عن غيره متعينا في ذاته غير قابل للاشتراك
فيه بين كثيرين فلو كانت الطبيعة الانسانية موجودة في الخارج لكانت
مع قطع النظر عما يعرضها في الخارج متعينة في ذاتها غير قابلة للاشتراك
فيها فلا يتصور كونها موجودة في الخارج ومشتركة بين افرادها بل
معنى معقول في النفس مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على
معنى ان ما في النفس لو وجد في اي شخص من الاشخاص الخارجية
لكان في ذلك الشخص بعينه من غير تفاوت اصلا يعني لو وجد متشخصا
بتشخص زيد لكان بعينه زيدا ولو وجد متشخصا بتشخص عمرو لكان
عمرا بعينه فهذا الحال بالنسبة الى سائر افراده وهذا انما يتأتى على

لى ان الحاصل في النفس هو ماهيات الاشياء واما من قال ان
الحاصل فيها هو صورها واشباحها المناسبة لها بالحقايق فالكلي عنده
هو الماهيات المعلومة بها والجزئي فانما يتعين متشخصا بانضمام امر اليه
على الطبيعة الكلية كالوضع والاين ومع عدم ... هو الحاكم بهذا الحكم غير
صحيح على اطلاقه اذ الجزئي قد يتعين بنفسه كالواجب تعالى وقد يتعين
الطبيعة الكلية ح يكون منحصرة فيه وعد نقل صاحب المح
بعض الفضلاء انا لا نعقل العوارض المشخصة فانها ان كانت عقلية
لم تشخص شيئا خارجيا وان كانت خارجية فهي عارضة في الخارج
ومن البين عند العقل ان التشخص العرض الخارجي بل وجوده موقوف
على وجود المعروض وتشخصه فكيف يحتاج في تشخصه الى العرض
6 بل الحق ان المشخص هو المبدأ الفاعل فانه المشخص لجنس هذه
الهوية ربما يكون هذه الهوية لذاتها وهو واجب الوجود وربما
يكون هذه الهوية لغيرها وذلك الغير هو الذي يحصل هذه الهوية
هو الفاعل المشخص لانه الان يحل على ان نفسه ... غيرها فيقع
الشركة بين ... ان يقال لكل واحد منها انه ... المشخص من حيث هو هو

موضوعا للعرض من الشكل ... كثيرة فالشخص يدل على ...

اولى ... اما المشخص ... يحقق التقرب ويمكن ان

يختلف فيه ويقال المراد بالمشخص فيما سبق المشخص باعتبار انه

يجعل الشخص شخصا كما يطلق النوع على الفصل باعتبار انه يجعل النوع

نوعا ويكون مع المشخص باعتبار ... ويجزى ...

لو ... الكثير ما الواحد فيقال على ما لا ينقسم من الجهة التي يقال

واحد المناسب ان يقال الى ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وقد

لا يكون واحدا بالشخص ... امور متكثرة لها جهة واحدة

فهي اما مقومة لتلك الامور او عارضة لها اي خارجة عنها محمولة

عليها او لا مقومة ولا عارضة والاول قد يكون بالجنس كالانسان

والفرس المتحدين بالحيوان وقد يكون بالفصل او بالنوع كزيد

وعمرو المتحدين بالناطق او الانسان والثاني قد يكون بالمحمول ان

كانت جهة الوحدة محمولا بالطبع على تلك الامور كالقطن والثلج

المحمول عليهما الابيض وقد يكون بالموضوع ان كانت جهة الوحدة

موضوعا بالطبع لها كالكاتب والضاحك المحمولين على الانسان

العارض لهما وحدهما وامكان حملهما عليهما والثالث كنسبة من
البدن ونسبته الى المدينة فان للنفس تعلقا خاصا
بالبدن بحسبه تتمكن من تدبيره والتصرف فيه دون غيره من
الابدان وكذا للملك تعلق خاص بمدينته بحسب ذلك تدبيره
ويتصرف فيها دون غيرها من المدن ثم هذان التعلقان متباينان
مشتملان في التدبير الذي ليس مقوما ولا عارضا لشيء منهما
بل هو عارض للنفس والملك وقد يكون واحدا بالعدد اي
بالشخص كزيد وهو قد يكون غير حقيقي اي قابلا للقسمة وح
قد يكون بالاتصال وهو الذي ينقسم بالقوة الى اجزاء متشابهة
في الحقيقة كالماء وقد يقال الواحد بالاتصال لمقدارين
[illegible] مشترك بينهما كالخطين المحيطين بزاوية وقد يقال للشيئين
لجسمين ملتزقين من حيث كل منهما بحركة الاخر وقد يكون بالتركيب
الذي له كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون حقيقيا وهو الذي
لا ينقسم اصلا كالنقطة والمفارق واما الكثير فيقابل الواحد
اي ما ينقسم من حيث انه ينقسم [illegible] يقابل [illegible]

اقسام الکثرة فلا یبعد ان تصیر ذلک للمتعلم عند البحث عن المقسم فیحصل
69
حیرة واشتباه فی ماهیته فلذا اورده هاهنا فی بیان حقیقة التقابل
واقسامه دفعا لذلک الاشتباه اقول الاقرب ان یقال مراد
المصنف ان الکثیر بل الواحد لا یبعد ان یحصل للمتعلم حیرة فی
ان مفهوم التقابل ماذا فاورد هذه الهدایة لتحقیقه وتو...
...ضا فان المتقابل انما یعتبر فی الاعراض
وکانه ذهل من ان المصنف قد اعتبر والتضاد فی
...ضا قد یتقابلان بوجهما الذان لا یجتمعان ای لا
فی شیء واحد اراد به الموضوع احتمل علی الخلاف
فی تضاد الصور النوعیة و... الا انهم ...
فی تعریف المتقابلین بالعدم والملکة ان المراد هو الا ... جو
ان یکون ذلک ... الی ذاتیک المتقابلین المتغایران
بالنسبة الیه من جهة واحدة قوله فی الادخال المتضایفین کالابوة
کالابوة والبنوة المتضایفین ... مختلفین ...
البنوة المتلازمین ... المتضایفین لان ... احدهما

بالقياس الى الاخرى واجيب عنه بان مطلق الابوة والبنوة متضايفان
مع جواز اجتماعهما فى ذات واحدة من جهتين ضرورة وجود
المطلق فى ضمن المقيد والاحتراز انما هو عن خروج المطلقين المعتبر
حتى يتوجه ما ذكر واقسامه اربعة فانهما اما وجوديان او لا
وعلى الاول اما ان يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الاخر فهما
متضايفان والا فهما المتضادان وعلى الثانى يكون احدهما وجوديا
والاخر عدميا فاما ان يعتبر فى العدمى محل قابل للوجودى فهما العدم
والملكة او لا فهما السلب والايجاب لو ورد عليه انما لو لا يجوز ان يكون
عدميين كالعمى واللاعمى فعد بحاب بان العدم المطلق لا تقابل بينه
... عن الاجتماع معه والعدم المضاف لا تقابل بالعدم
... عن الاجتماع فى كل موجود متغاير لما اضيف اليه العدمان
وفيه نظر لجواز ان يكون احد العدميين مضافا الى الاخر كالعمى وعدم
العمى وايضا يجوز ان يكون من المفهومين اللذين اضيف اليهما العدمان
واحد كعدم القيام بالنفس مع عدم القيام بالغير على تقدير ان
يجوز ان لا يصدق العدمان على شيء كعدم تحقق عما من شانه ان

73

أي يكون احدهما عدم ما قابله الآخر أما ثانياً فإن وجد له

تقابل النقيضين اللازم من ذلك الحمل لوجود حكم بحسب [illegible]

الثبوتية [illegible] ليس اختلاف في العدم والملكة و[illegible]

والايجاب والسلب [illegible] كون العدم عند الوجودي احدهما

والضدان [illegible] شيئان [illegible] الموجودان [illegible] بحسب الوجه الحصر

فقال الضدين هو المراد بالوجودي ههنا ما لا يكون السلب جزءاً من

مفهومه وهو اعم من الموجود غير المتضايفين كالسواد والبياض

وقد يشترط في الضدين أن يكون بينهما غاية الخلاف والبعد

فيسميان حقيقيين وثانيها المتضايفان وهما موجودان بل وجوديان

يعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الآخر كالأبوة والبنوة وثالثها

المتقابلان بالعدم والملكة وهما أمران يكون احدهما وجودياً و

الآخر عدمياً أي عدم ذلك الوجود لكن لا مطلقاً بل يعتبر فيهما موضوع

قابل لذلك الموجود بل الوجودي كالبصر والعمى والعلم والجهل

فإن اعتبر قابليته بحسب شخصه في وقت اتصافه بالأمر العدمي فهو

العدم والملكة المشهوران كالكوسج فإنها عدم اللحية عما من

في ذلك الوقت ان يكون ملتحيا فان الصبي لا يقال له كوسج
وان عبر قوله اعسم من ذلك بان لا تقيد بذلك الوقت [illegible]
اللحية عن الطفل [illegible] يصح [illegible] الى [illegible]
كالعمى للعقرب [illegible] البعيد لعدم [illegible] جبل [illegible]
الجسم الذي فوق الجماد فانه قابل للحركة الارادية تنبيها العدم والملكة [illegible]
ورابعها المتقابلان بالسلب والايجاب كالفرسية واللافرسية [illegible]
في نفسها لا في الوجود العيني اي مما امران عقليان [illegible] على
التي هي عقلية ايضا ولا وجود لهما في الخارج اصلا وقال الشيخ في
الشفاء وان المتقابلين بالايجاب والسلب ان لم يحتملا الصدق و
الكذب فبسيط كالفرسية واللافرسية والا فمركب كقولنا زيد فرس
زيد ليس بفرس [illegible] من القضيتين على موضوع واحد
زمان واحد محال [illegible] بين التقابل الايجاب والسلب [illegible]
الايجاب وجود اي [illegible] ان كان ايجابا [illegible] موجوده في نفسه
لغيره ومعنى السلب لا وجوده [illegible] سواء كان المحمول الايجابي [illegible] موجوده في
اولا وجوده لغيره [illegible] المتقابلين على خمسة اشياء

بحیث لو امکن التقدم بالذات لتقدم الثانی المتقدم

الذی لا یمکن ان یوجد الشیء الا وهو موجود معه

لیتحقق العلة ویمکن ان یوجد ولیس الاخر یعنی المتاخر

قیل ینبغی ان یزاد بنفسه فقد تکونه غیر مؤثره فی المتاخر لیخرج

عنه المتقدم بالعلیة اقول فیه نظر لانه ان اراد غیر المؤثر المستجمع

الکامل فلا حاجة الیه لان حاله وقد یمکن ان یوجد و

لیس الاخر موجودا وان اراد کونه غیر مؤثر فی الجملة فضر لان

الفاعل الغیر المستقل متقدم بالطبع علی المعلول عند من قال

به لم یکن التعریف جامعا کتقدم الواحد علی الاثنین و الثالث

بالشرف کتقدم محمد مصطفی صلی الله علیه وسلم علی مرتضی علیه السلام

و الرابع المتقدم بالرتبة وهو ما کان اقرب من مبدأ محدود

تصفیف فی الصحیحة منسوبة الی الطرب و کترتب الاجناس و الانواع

الاضافة علی سبیل التصاعد و التنازل و الخامس المتقدم بالعلیة

و هو الفاعل مستقل بالتاثیر ای المستجمع لشرائطه المتقطع موانعه

وعند صاحب المحاکمات انه الفاعل مطلقا سواء کان مستقلا

او بين العلل ان المتقدم بالعلية والتقدم بالطبع مشتركان
في ان المتقدم يحتاج اليه المتاخر
وربما يقال للمعنى المشترك التقدم بالطبع وللمتقدم بالعلية بالمتقدم بالذات والشيخ استعملها في مقابلة
لذلك كتقدم حركة اليد على حركة القلم وان كانتا معا في الزمان فان
العقل يحكم بانه تحرك اليد فتحرك القلم لا بالعكس والحصر في هذه الاقسام
استقرائي وقد يقال للضبط ان المتقدم ان احتاج اليه المتاخر
فان كان في وجوده فالمتقدم بالعلية والا فبالطبع وان لم يكن
محتاجا اليه فان لم يمكن اجتماعهما في الوجود فالمتقدم بالزمان
وان امكن فان اعتبر بينهما ترتيب فالمتقدم بالرتبة والا فبالشرف
واما المتاخر فيقال على ما يقابل المتقدم فينقسم باقسامه بحسب اقسام
المتقدم القديم بالذات وهو الذي لا يكون وجوده
من غيره وهو منحصر في الحق تعالى والقديم بالزمان هو الذي
لا اول لزمانه كالفلك والمحدث بالذات هو ما يكون وجوده
من غيره كالممكنات والمحدث بالزمان الذي لزمانه ابتداء

وقد كان وقت لم يكن فيه موجودا ولم يكن بعض ...
وقت صار هو فيه موجودا كالمركبات العنصرية والحوادث ...
[illegible] بالزمان وهو اعم من وجه من المحدث الذاتي
وهو اعم مطلقا من المحدث بالزمان والباقي مباينه وكل حادث
زماني فهو مسبوق بمادة بمعنى انه يكون موضوعا للحادث ان كان
عرضا او محلا له ان كان صورة او متعلقا ان كان نفسا ومادة والثاني
ظاهر من تصور مفهومه والاول لانه لو كان وجوده سابقا على وجوده
والا لما كان ممكنا قبله بل ممتنعا لذاته لامتناع كون المعدوم
لذاته ثم صار ممكنا في وقت وجوده فيلزم انقلاب
الذاتي الى الامكان الذاتي واذا ثبت ذلك الامكان [illegible]
اي موجودا اذ لا فرق بين قولنا امكانه منتفي وبين قولنا
له فلو كان الامكان عدميا لم يكن الممكن ممكنا [illegible]
جاز في الامتناع العدمي بان يقال الممتنع [illegible] لم يكن ممتنعا
ولا المعدوم [illegible] ولا فرق بين قولنا امتناعه لا [illegible]
وعدمه [illegible] والحل ان يقال ان قولنا امكانه لا [illegible]

وهي الامكان مع قولنا الامكان له معناه سلب تلك الصفة

وكان فرقا بين الاتصاف بصفة عدمية وبين سلب الاتصاف

بها وقد يقال معنى قولنا امكانه لا هو الا امكانه صفة

السلبية انما يتحقق بتحقق موصوفها والموصوف هنا وهو الحادث

معدوم فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما ومعنى قولنا

لا امكان للحادث قبل وجوده والفارق لم يتفطن بمعنى الكلام

حيث حمله على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم

وليس كذلك بل المراد ان كون الامكان صفة سلبية يستلزم عدم

تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث وبين المعنيين

بون بعيد وفيه بحث اذ ان قولنا امكانه لا غير مستلزم لقولنا

لا امكان له بمعنى انه لا يتصف بالامكان فان العدم والامتناع

عدميان مع ان المعدوم والممتنع متصفان بهما وهذا هو

في هذا المقام لا بمعنى ان امكانه قبل وجوده معدوم والامكان

اما ان يكون قائما بنفسه او لا يكون لا جائز ان يكون قائما بنفسه

امكان الوجود انما هو بالاضافة الى ما هو ممكن له بل هي الامكان

وفرقا بين الاتصاف والاتصاف بالسلب
وفرقا بين الاتصاف بصفة وعدم الاتصاف بها

معقولة

بعيد

فهذا امر معين

مكان اضافة بين الوجود وذات الممكن فإن ...

قائما بمحل موجود وليس معناه نفس ذلك الحادث ...

... تحصيلا عنه ... لا معنى لقيام امكان الشي بالا...

عنه فيكون تعلقا بهو بمادة وما لوسهم من ان امكان الشي

اقتدار الفاعل عليه فيكون قائما بفاعله لان الاقتدار وعد...

... بذاته بامكان عدمه فمان ... امتد ورلانه ممكن و... غير ...

لانه ممتنع ... ان المتعلق بالحادث منحصر في

المادة بالمعنى المذكور لم لا يجوز ان يكون امكان الحادث قائما

بشي له تعلق بحادث وله تعلق الحلول او التدبير التصرف

فلو كان له تعلق الحلول فلم لا يجوز ان ... ان الحادث بجوهر جسماني ...

حالا في جوهر اخر كذلك ولم ... ودليل على امتناع ذلك او هو

قائما بجوهر غير جسماني فان علوم العقول والنفس بل كيفياتها

القائمة بها على الاطلاق اعراض موضوعاتها ذوات العقول

والنفس ... ولا يمكنهم تعميم الموضوع بحيث تناول

الجسم وغيره ... ما فرعوا على هذه القاعدة مثل ما مر من

ان المعقول جميع كمالاتنا بالفعل الا ان يكون بعضها بالـ... وفي
تكون المعقول مادية لان كل حادث لا بدله من مادة فصل في
القوة وهي الشيء الذي هو مبدأ التغير في اخر من حيث هو اخر
او عرضا سواء كان فاعلا او غيره ... في حقيقة الشيء
في اخر المتغير لا يجب ان يكون مغايرا بالذات بل قد يكون مغايرا
بالاعتبار كما في معالجة الانسان نفسه الناطقة في الامراض النفسانية
فان التغاير ههنا اعتباري وانما اعتبرنا في الامراض النفسانية
ليكون المعالج والمعالج متحدين بالذات متغايرين بالاعتبار واما
في الامراض البدنية فالمعالج هو النفس الناطقة والمعالج هو البدن
وهما متغايران بالذات واعلم ان القوة قد تطلق على امكان الحصول
مع عدمه وهذا المعنى تقابل الفعل بمعنى الحصول فالمناسب ان
يذكر القوة في عنوان الفصل او ذكر هذا المعنى واما
ما يصدر عن الاجسام في العادة ... والمحسوسة من
الاثار والافعال كالاختصاص بمكان ... حركة وسكون
صادرة عن قوة موجودة فيها لان ... ان يكون لكونه جسما او

لاموراللاحقة موجودة فيه والاول باطل والا لاشتركت الاجسام
فيه والثاني باطل والا لما كان ذلك مستمرا لان الامور الاتفاقية
لا تكون دائمية ولا اكثرية هذا تمام ما اقول ههنا بحث لانه ان اريد
بالامور الاتفاقية مطلق الامور الخارجية فهذه المقدمة ممنوعة و
ان اريد بها ما لا يكون دائمية ولا اكثرية كما يفهم من كلام بعضهم
فلا يتوجه هذا المقام لان الامور الاتفاقية هي التي لا يكون دائمية
ولا اكثرية فالحصر ممنوع ولعل هذا القائل اخذ ذلك مما ذكره
من ان ما يتادي السبب الى المسبب اما ان يكون دائميا او اكثريا
او مساويا او اقليا فالسبب الذي يتادي الى المسبب على احد
الوجهين الاولين يسمى سببا ذاتيا وذلك المسبب يسمى غاية
ذاتية والسبب الذي يتادي الى المسبب على احد الوجهين الاخيرين
سببا اتفاقيا وذلك المسبب يسمى غاية اتفاقية فاذن
عن قوة موجودة فيه وهو المطلوب الى العلة
العلة يقال لكل ما له وجود في نفسه ثم يحصل من وجوده وجود
غيره ظاهر ... لاصدق الا على العلة الفاعلية

كذلك عرفها بعضهم بالتي يكون منها وجود المعلول و غاية اه

بتمال المراد ان يكون لوجوده غيره حاجة الى وجوده في الجملة ومع

منطبق على العلة الغائية وعدم [illegible] يقال عدم المانع كاشف

عن امر وجودي هو المحتاج اليه لعدم الباب المانع عن دخول

فانه كاشف عن وجود فسحة له قوائم يمكن النفوذ فيه والعمود

مانع لسقوط السقف فانه كاشف عن وجود مسافة يمكن

السقف فيها الا ان الشرط الوجودي مما لا يعلم الا بلازم عدمي

[illegible] فيعبر الى الاوهام الا ان ذلك الامر العدمي

هو المحتاج اليه والحق انه تكلف بل الحق ان ما يحتاج اليه الشيء في وجوده

اخر اما ان يكون بحسب وجوده فقط كالفاعل والشرط والمادة

والصورة فيجب ان يكون موجودا واما بحسب عدمه فقط كالمانع

فيجب ان يكون معدوما واما بحسب وجوده و عدمه كالمعد

اذ لا بد من عدمه الطارئ على وجوده فيجب ان يوجد اولا

ثم ينعدم فالمناسب ان يقال العلة ما يحتاج اليه امر في تحققه

وهي اربعة اقسام مادية وصورية وغائية وفاعلية اما المادية

...دية التي يكون جزءاً من المعلول لكن لا يجب بها ان يكون
موجوداً بالفعل كالطين للكوز واما العلة الصورية فهي التي يكون
جزءاً من المعلول لكن يجب بها ان يكون المعلول موجوداً بالفعل
كالصورة للكوز وليس المراد بالعلة المادية والصورية ما يختص بالاجسام
من المادة والصورة الجوهريتين بل اعمها وغيرها من الجواهر والاعراض
التي يوجد بها امر بالفعل او بالقوة وهاتان العلتان الاخيرتان اعني
لي قوامها لانهما علتان للوجود ايضا لتوقفه عليهما تختصان باسم
علة الماهية اما الباقيين المشاركين لهما في علية الوجود واما
الفاعلية فهي التي يكون منها وجود المعلول كالفاعل للكوز واما
الغائية فهي التي لاجلها وجود المعلول كالغرض المطلوب من الكوز
وهي انما تكون علة بحسب وجودها الذهني واما بحسب وجودها
الخارجي فهي معلولة للمعلول لترتبها عليه وتأخرها عنه في الوجود
فلها علاقتا العلية والمعلولية بالقياس الى شيء واحد لكن بحسب
وجوديها الذهني والخارجي وهاتان العلتان تختصان باسم علة الوجود
لتوقفه عليهما دون الماهية والحصر المذكور منقوض بالشرط والمعد

من المانع وقد يقال المقسم هو علة الشئ بلا و...
من اقسامه هو العلة المادية بمعنى القابل بالفعل والعلة الفاعلية بمعنى
الفاعل المستقل بالتاثير والمعلول يحتاج الى القابل والفاعل المذكورين
اولا والاحتياج الى ما ذكر الا ثانيا وبواسطة احتياجها اليه وفيه بحث
لانه لا تثنية ان المقسم للعلة الغائية اذ لا يحتاج المعلول اليها
الا بواسطة انها موثرة في موثرية الفاعل ثم العلة الفاعلية
كانت بسيطة اي كانت واحدة في حد ذاتها ولم يكن لها صفة
لم يكن فعليتها مشروطا بامر استحال ان يصدر عنها اكثر من الواحد
لان ما يصدر عنه اثنان فهو مركب لان كون الشئ بحيث يصدر عنه
هذا الاثر غير كونه بحيث يصدر عنه ذلك الاثر لامكان تعقل كل
منهما بدون الاخر فمجموع هذين المفهومين او احدهما ان كان داخلا
في ذات المصدر يلزم التركيب في ذاته وان كانا خارجين كان
مصدرا لهما اي المفهومين اذ لو كانا مستندين ... الى غيره
... المفهوم غير كونه مستندا اليه لكن المفهوم ... الكلام اليهما ينتهي

فيفتقر الاحتمال الى ما يوجب التركيب والكثرة في الذات

ثم يقرر الدليل بطريق ابسط فيقال ان كان له من مفهوم مصدرية

ومصدرية غير ذلك فحصل الواحد الحقيقي كان البسيط ما بينا ان مجمعهما ان

ان دخلا فيها ودخل احدهما وكان الاخر عينا لزم التركيب فقط

وان خرجا او خرج احدهما وكان الاخر عينا لزم التسلسل فقط

وان دخل احدهما وخرج الاخر لزم التركيب والتسلسل معا فالاقسام

ستة والكل محال وههنا بحث اما اولا فلانه لو سلم ما ذكره لزم

ان لا يصدر عن الواحد الحقيقي شيء اذ لو صدر عنه شيء لكانت مصدريته

لذلك الشيء امرا مغايرا له لكونه نسبة بينه وبين غيره فهو اما

داخل فيه فيلزم تركيبه او خارج عنه معلول له اذا مر فينقل الكلام

الى مصدريتها وننقل الكلام الى الصادر هناك شيئين احدهما ذلك

الصادر عن الواحد والثاني مصدريته لذلك الشيء لا شيئا

واحدا وهو خلاف ما ادعيتم من اتحاد المعلول عند اتحاد العلة

واما ثانيا فلان المصدرية امر اعتباري فيستغني عن المصدر

يقال لا بد ان يكون للعلة خصوصية مع المعلول لا يكون لها مع

خصوصية مع غيره اذ لولا ذلك لم يكن اقتضاؤها لذلك المعلول

اولى من اقتضائها لما عداه فلا يكون صدوره عنها اولى واذا

لم يصح العلة الواحدة وهو متعلقها الا لاقتضاء فيه [illegible] خصوصية

عنها بل كانت ذاتها بسيطة لا تكثر فيها بوجه من الوجوه فلا شك

ان تلك الخصوصية انما تكون بحسب الذات فلو فرض لها

معلول كانت للعلة بحسب ذاتها خصوصية معه ليست مع غيره

اصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول اخر والا لزم ان يكون خصوصية

بحسب ذاتها مع الثاني فلا يكون لها مع شيء من المعلولين خصوصية

ليست لها مع غيره فلا يكون علة لشيء منهما وفيه بحث لجواز

ان يكون لذات واحدة من جميع الجهات خصوصية مع امور

متعددة لا يكون تلك الخصوصية لها مع غير تلك الامور فيصدر

عنها تلك الامور باسرها لا بعضها دون البعض ونقول ايضا

ان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة [illegible] عند تحقق جملة

[illegible] المعتبرة في تحققه [illegible] التعبير [illegible] ان [illegible] علة

علة تامة بالنسبة الى معلوله الاول ولا [illegible] لهذا [illegible]

علية جملة الامور وفي التفسير الجامع انها علة لا يتوقف المعلول على امر خارج عنها وفيه نظر اذ لا بد من اعتبار امكان المعلول فالمركب لا يوجد ... يجاب بان مصحح الاحتياج الى الفاعل هو الامكان فالشي ما لم يعتبر بالامكان لم يعتبر علة فالامكان ملحوظ في جانب المعلول فانا نأخذ شيئا ممكنا ثم نطلب له علة ولا شك انه مع ذلك لا بعينه امكانه مع الفاعل مرة اخرى ... وهذا بان كلا من جزئي الصوري والمادي ... اذ جزء من المعلول من العلة التامة ايضا فلو كان الامكان جزء من العلة التامة مع كونه صفة للمعلول ومعتبرة فيه لم يلزم محذور وايضا لما كان الامكان من شرائط التأثير فلا يوجد مؤثر بلا اشتراط امر في تأثيره عمل ان المعلول اذا كان مركبا فجميع اجزائه التي هي عينه يكون جزء العلة التامة والجزء لا يكون محتاجا الى الكل بل الامر بالعكس فاطلاق لفظ العلة عليها بالمعنى المذكور غير صحيح لانه لو لم يكن واجب الوجود ... فلها من وجه ... الوجود وهو محال ... فلا وجد ... بعض ... بوجوده معها في زمان وعدمه معها في زمان آخر فيحتاج في زمان الوجود الى امر مرجح ... الى الفصل اذ رجح

حاصل من العلة التامة مشتركة بين الزمانين فلا يكون حال الامور المعتبرة في

وجوده حاصلة وقد فرضنا ما حاصلا منه فبان ان المعلول

وجوده عند تحقق العلة التامة فيكون واجبا بالغير وممكنا بالذات لانا

لو اعتبرنا مهيته من حيث هي هي لا يجب بها الوجود ولا العدم [illegible] بمعنى

للممكن بالذات الا هذا بعينه لازالة ما سبق الى اوهام العامة من ان

تاثير العلة في شيء ينافي وجوده كون الشيء موجودا ينافي تاثير

العلة الفاعلية فيه لان الشيء اذا كان معدوما ثم يوجد فاما ان يكون

العلة بكونها مفيدة لوجوده حالة العدم او حالة الوجود او في الحالتين

جميعا لا جايز ان يفيد وجوده حالة العدم او في الحالتين جميعا والا لزم

اجتماع الوجود والعدم هذا خلف فاذن يفيد وجوده حالة وجوده

المغاير من العلة فلا يلزم تحصيل الحاصل فلان الشيء موجودا ينافي كونه

معلولا قال بعضهم من اوهام العامة ان المعلول بعدما وجد من علته

لا يحتاج في بقائه الى العلة حتى لو انعدم [illegible] خلف [illegible]

بقي موجودا بعد فقدان العلة ولذلك [illegible]

بانه لو جاز العدم على الباري تعالى لما ضر عدمه وجود العالم [illegible]

وسبب توهم هذا ما لیسا بدونه من بقاء البنا بعد زوال وجود الـ[illegible]

[illegible] جهة ... لازالة هذا الوهم اذ لو بقى المعلول بعد فنا[illegible]

موثره عنه حال وجوده وهو خلاف ما ثبت با[illegible] من ان العلة موثرة

[illegible] المعلول حال وجوده مع قول ... ... ثبت ... هنا بالدليل ان

العلة ... في المعلول في آن وجوده لانها موثرة فيه حال وجوده مطلقا

... منافات منه وبين بقا المعلول بعد فنا العلة فلا يزول ... الا بعد

الوهم المذكور والذي يزيل ما ذكره من ان علة افتقار الممكن الى المؤثر

الامكان ... كل موجود فاما ان يكون مختصا بشيء سارا فيه

او لا يكون فاذا كان الواقع هو القسم الاول يسمى الساري حالا والمسري فيه

محلا فهو الكلام فيه فنذكر لابد ان يكون لاحدهما او لكل حاجة الى الاخر

بوجه من الوجوه والا لامتنع ذلك الحلول بالضرورة فلا يخلو اما ان يكون

المحل محتاجا الى الحال فيسمى المحل الهيولى والحال الصورة او بالعكس فيسمى

المحل موضوعا والحال عرضا المناسب ان يقال الافتقار اما ان يكون من

الطرفين وهما الهيولى والصورة او من طرف الحال فقط وهو العرض محله

موضوع ... لان الحال مفتقر الى المحل مطلقا واذا ثبت ...

فنقول الجوهر هو ماهية التي اذا وجدت في الاعيان اي اتصفت بالوجود الخارجي
لا في موضوع وظاهر ان المعنى انما يصدق على ماهية وجودها
بها وح يخرج منه واجب الوجود اذ ليس له وراء الوجود ماهية ويدخل فيه
الصور العقلية الجواهر فانها وان كانت حال كونها في الذهن في موضوع
يصدق عليها انها اذا وجدت في الخارج لم يكن وجودها في موضوع
وهذا على مذهب من يقول ان الحاصل في الذهن ماهيات الاشياء لا
ما هو في الوجود وما يتبعه من الاحوال واما من يقول ان الحاصل في الذهن
صور واشباحها المخالفة لها في الماهية المناسبة اياها بمناسبة مخصوصة
بها بعض ما كانت الصور علما لبعض الاشياء دون بعض فلا يكون
الصور علما لبعض الاشياء دون بعض فلا يكون تلك الصورة عنده
الا اعراضا موجودا الوجود خارجي قائمة بالنفس كسائر الاعراض القائمة
بها واما العرض فهو الموجود في موضوع فالصور العقلية الجواهر تكون
... عرضا وجوهرا معا على الاول من المذهبين وقد التزم بعضهم حيث جمع
بعض الانسب ان يقال هو الماهية التي اذا وجدت في الخارج كانت لا
في الموضوع ثم الجواهر ان كان محلا لجوهر اخر فهو الهيولى وان لم يكن منقوضا يحصل فان حل

محل الخ لعدم صحة الطبيعي حصول التعجب بان المراد ان كان محلا للجوهر فهو
الهيولى وفيه بحث لان النفس محل للصورة الجوهرية مع انها ليست هيولى
ان كان حالا فهو الصورة الجسمية والنوعية وان لم يكن حالا ولا محلا
بل مركبا منهما فهو الجسم الطبيعي وان لم يكن متعلقا بالاجسام تعلق التدبير
والتصرف فهو النفس الانسانية والفلكية والا فهو العقل فان قيل ما توجيه
[illegible] وانما قيد التعلق بالتدبير والتصرف لان العقل يتعلق بالجسم لكن على
سبيل التاثير فقط واما النفس فيكون مدبرة وقد يكون موثرة على
اصالة العين في الجوهر ليس هذا العدد الاقسام الخمسة اذ لو كان جنسا
لكان ما تحته مركبا من جنس وفصل [illegible] الا ان النفس ليست
مركبة منهما لانها تتعقل البسيطة المجردة فيها فلا يكون مركبا والا لزم
انقسام المدرك البسيط الحال فيها وفيه نظر اذ لا يلزم من تركب النفس تركبها
في الخارج واما اقسام العرض فتسعة بالاستقراء الكم والكيف والاين
والمتى والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال اما الكم
فيقبل المساواة واللامساواة لذاته فلابد في التعريف من
المساواة هي الاتحاد في الكم فالاولى ان يقال هو ما يقبل [illegible]

وما يمكن ان يفرض فيه اجزاء وانما قلنا الا ليخرج الكم بالعرض مثل عظم الجسم

الى غير ذلك وينقسم الى متصل وهو ما يمكن ان يفرض له اجزاء تتلاقى على حد كالنقطة

مشترك والمراد بالحد المشترك ما يكون نسبته الى الجزئين نسبة واحدة كالنقطة

بالقياس الى جزئي الخط فانها ان اعتبرت نهاية لاحد الجزئين يمكن ان تعتبر

بداية الآخر فليس لها اختصاص باحد الجزئين دون الآخر وكذلك الآخرة

الى الجزء الآخر بل نسبتها اليهما على السوية وكالخط بالقياس الى جزئي السطح

السطح بالنسبة الى جزئي الجسم والآن بالنسبة الى جزئي الزمان والحد

المشترك يجب كونها مخالفة بالنوع لما هي حدود له لان الحد المشترك يجب ان يكون

بحيث اذا ضم الى احد القسمين لم يزد عليه اصلا واذا فصل عنه لم ينقص التقسيم

ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزءا آخر من المتصل المقسوم فيكون التقسيم

الى قسمين تقسيما الى ثلثة والتقسيم الى ثلثة تقسيما الى خمسة وهكذا فالنقطة

ليست جزءا من الخط بل هو عرض فيه وكذا الخط بالقياس الى السطح

والسطح الى الجسم ولا يوجد بين اجزاء الكم المنفصل حد مشترك فان العشرة

اذا قسمت الى ستة واربعة كان السادس جزءا من الستة وخارجا عنها

جاء من الاربعة فلم يكن ثمه امر مشترك بين قسمي العشرة وما والزمان

والا بعد كما كانت النقطة منقسمة ومن فسمى نفط بالعدد وان الكم

المتصل معرفة فقد يتصل باجتماع القواعد والكل المتصل

بجميع اجزائه فهو صفة حد مشتركة والذات وهو البعد او الخط

او السطح اي الجسم التعليمي اي المتصل غير قار الذات وهو الزمان

مثل ان في حد مشترك من اجزاء الزمان اتصال الموجود بالمعنى

وان لم يوجد لزمانه اتصال الاجزاء ثم بالبعد وهم وكلاهما

بالبديهة وان عتبر اتصال اجزائه بعضها ببعض في الخيال

من قبيل القار لاجتماع اجزائه المفروضة في الخيال

الممتد في الخيال بحيث اذا العقل التمثل

اجتماع اجزائه هناك وهو معنى كونه غير قار والكيف فهو هيئة

في شيء لا يقتضي لذاته قسمة خرج به الكم ولا النسبة خرج به الوحدة

ومن جعل النقطة والوحدة من الاعراض دون الكيف زاد فيه

عدم اقتضائها اللاقسمة احترازا عنهما وينقسم الى كيفيات

باحد في الحواس الظاهرة راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر

وتسمى انفعاليات وغير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى

... التي تخصه ... فيما ... الا انه
... بعضها الكون من الاجسام ... الا ان ... الابعاد
... ثبوت بعضها المجردات من الواجب ... وفيها
بعضها ... ذوات الانفس مطلقا وهي حال ...
راسخة كالكتابة في ابتداء التعلم وملكات ان كانت ...
بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك ... الى الكيفيات استعداد شديد
التي هي ... الاستعداد فانها ... باستعداد شديد نحو
... الانفعال كالصلابة ... اونحو الانفعال كاللين ...
ضعفا ... فانها ... ثالثا وهو الاستعداد الشديد نحو
الفعل كالمصارعة ... ليس ... اذ المصارعة انما يتم بثلثة امور
العلم بتلك الصناعة والقدرة وسما من الكيفيات النفسانية
كون الاعضاء بحيث يعسر عطفها ونقلها وهو في الحقيقة ...
... استعداد نحو اللاانفعال ... الشديد ... فان ...
في كل واحد من ... الاستعداد هي القابل ... الانفعال ... الانفعال ...
والترجيح يخرج عنها اصل القبول الذي ... اليهما على ...

فيكون قبولها له قبل جفاف ... الثاني ... بحيث يمكن ان يصير

بكل ... لشكل ... بحسبهما او ... بما ... به ولم الشي

ثم انه قد يوجد فيه امور تتفاوت بها حال ذلك المقبول بالنسبة

الى ... قربا وبعدا فتلك الامور هي المسماة بالاستعدادات

فاصل القبول من باب الامكان الذاتي ومراتبه المتفاوتة بقرب القبول

وبعده من باب الاستعداد خاصة فيكون الشدة المستلزمة

للرجحان معتبرة في الاستعداد الا الاستعدادات واعلم ان ... ثم

عدوا الصلابة واللين من الكيفيات الاستعدادية والحق ما ذهب اليه

المصنف كما ذكره الامام الرازي من ان الجسم اللين هو الذي

فيه امور ثلثة الاول الحركة الحاصلة في سطحه الثاني الشكل

الثاني ان يحدث ... الحركة الثالث كونه مستعد القبول ... تلك

الامرين وليس الاولان باللين لانهما محسوسان بالبصر واللين ليس

فتعين الثالث وهو من الكيفيات الاستعدادية وكذلك الجسم

الصلب فيه امور ثلثة الاول عدم الانغمار وهو عدم ... في ...

الشكل الباقي على حاله ... من الكيفيات المختصة بالحيثيات

المقابلة محصورة بما ليس له [illegible] الصلابة لا الى المواد التي في

الدق المقوع [illegible] وقد لا [illegible] الاول [illegible]

[illegible] الا انفعال فهذا هو الصلابة فيكون من الكيفيات الاستعدادية

والى كيفيات مختصة بالكميات المتصلة والمنفصلة كالتربيع [illegible]

للسطح والزوجية والفردية للعدد واما الاين فهو حالة تحصل في

بسبب حصوله في المكان واما المتى فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله

في الزمان والان واما الاضافة فهي حالة نسبية متكررة كالابوة

والبنوة فان تعقلهم النسبة الحاصلة بسبب البنوة ولذا قال في بيان

كون الابوة والبنوة [illegible] فيمن ان تولد حيوان من نطفة حيوان آخر

من نوعه [illegible] بسبب نسبة بينهما باعتبارها تعرض لاحدهما حالة نسبية

وهي الابوة وللآخر اخرى وهي البنوة اقول فيه بحث لانهم عرفوا الاضافة

بالنسبة المتكررة وهي نسبة معقولة بالقياس الى نسبة اخرى معقولة

بالقياس الى الاول ولم يعتبروا في مفهوم الاضافة كونها حاصلة من

نسبة فالاولى ان يفسر النسبة بما يكون من جنس النسبة حتى يرجع الى ما

ذكره ويحق المؤونة واما الملك وقد يقال له الجدة ايضا فهو حالة

حال تحصيل الشيء بسبب ما حيط به اي بكل جزء بعضه سواء كان شيئا

ما لا باب الا ينتقل بانتقال الخرج به الا اين فانه وان كان حاصلا

للشيء بسبب المكان المحيط به الا انه لما لم ينتقل بانتقال المتمكن لم يكن

[illegible] ان اي الهيئة الحاصلة بسبب [illegible] وامّا

الوضع فهو هيئة حاصلة للشيء وقيل ينبغي ان يقال [illegible] بسبب نسبة

التعريف بالشكل الذي هو من مقولة الكيف وفيه نظر اذ لا ماخذ

في الشكل الا غير بنسبة [illegible] فضلا عن نسبتها الى

[illegible] بل [illegible] [illegible] والمحيط به

الى ما ذكره [illegible] الوضع الثاني

الجسم التعليمي بل [illegible] عن [illegible] آ [illegible] به الجسم

[illegible] الشكل العارض [illegible] الوضع [illegible] الباقي المقا

[illegible] بعضها الى البعض وبسبب [illegible] الامور الخارجة

التمام [illegible] الى [illegible]

[illegible] الا [illegible] ما [illegible] الحصر

[illegible] وكان [illegible] وامّا الانفعال فهو

للشيء بسبب تاثيره عن غيره الظاهر ان الفعل والانفعال نفس التأثير

والتأثر لا هيئة اخرى تعرض للشيء بسبب [illegible]

فيستحق فيه بشارة الى ان الفعل الامر غيرها ولذا الفعل والانفعال عبر عنهما

بان يفعل وان ينفعل لدلالتهما على التجدد والتقضي اما الامر المستمر

عليهما فخارج عنهما داخل في الكيف

[illegible]

[illegible]

موالدي اذا اعتبر من حيث [illegible] الكون قابلا للعدم [illegible]

[illegible] يقول ان لم يكن في الوجود موجود [illegible]

الان الموجودات باسرها تكون جملة مركبة من احاد وكل واحد

منها ممكن [illegible] فيحتاج الى كل من اجزائها الممكنة [illegible]

فيحتاج الى الممكن [illegible] بان تكون ممكنا فيحتاج اي الجملة الى علة موجودة خارجة

اي خارجة عن الجملة والعلة بمعنى اي الموجود هي فطري للقياس [illegible]

منها ليست نفس الجملة [illegible] ولا جزءا منها [illegible]

جزئها وذلك لان كل جزء ممكن محتاج الى [illegible]

موجود علة لكل واحد من الاجزاء لكان [illegible] معللا لعلة اخرى [illegible]

فلا يكون الا على المجموع بل لبعضه فقط و هو ملاف
ح ملزم الا ذين اللذي هو علة لمجموع علة لنفسه و هو ما يت
لا يلزم من ح احتياجها الى علة واحدة بالشخص بل يجوز
ان يكون احتياجها الى علل متعددة موجودة ح اذ الجملة مجموعا علة
موجودة للجملة يجوز ان يكون الممكنات غير متناهية يكون الثاني علة
للاولى و الثالث علة للثاني و هكذا فيكون علة كل جزء با و مجموع
الاجزاء الى يكون كل منهما مفتقرا للعلة و المعلوله بحيث لا يخرج
الا المعلول المحض ... الموقف الكلام في العلة الموجودة
المستقلة بالتاثير و الايجاد فهو كذا ما قبل المعلول الاخير علة موجودة
باسرها مستقلة بالتاثير و الايجاد فهنا حقيقته ... لنفسه قطعا
قد يقال التوجيه هذا الكلام فيحتاج كل واحد منهما الى علة خارجة عن
سلسلة الممكنات اذ لو لم يكن خارجة للزم اما الدور او التسلسل و
الاحتياج الى العلة بعد ملاحظة الامكان بديهي و لا يخفى عليك
عليهم منها حسب الموجود خارج عن جميع الممكنات و
فيلزم وجود الواجب على تقدير عدم ... وجود الواجب

... مراد ...

الموجود بحسب التقسيم العقلي ثلث ... وجود في الغير ممكن

يوجده غيره فهذا الموجود له ذات ووجود مغاير ... وهو موجود لغيرها

فاذا نظر الى ذاته وقطع النظر عن موجده امكن في نفس الامر انفكاك الوجود

عنه فلا شبهة في انه يمكن ايضا تصور الانفكاك عنه فالتصور والمتصور

كلاهما ممكن وهذه حال الماهيات الممكنة كما هو المشهور والموجود

بالذات بوجود هو غيره اي الذي يقتضي ذاته وجوده اقتضاء تاما

يستحيل معه انفكاك الوجود عنه فهذا الموجود له ذات ووجود مغاير

ذاته يمتنع انفكاك الوجود عنه بالنظر الى ذاته لكن يمكن تصور هذا

الانفكاك ... المتصور ممكن وهذه حال الواجب الوجود

على ما ذهب اليه المتكلمون ... الموجود بالذات بوجود

هو عينه اي الذي وجوده عين ذاته فهذا الموجود ليس له وجود

مغاير ... فلا يمكن تصور انفكاك الوجود عنه بل الانفكاك وتصوره

ممتنع وهذا حال واجب الوجود على مذهب الحكماء وان اردت

توضيح ما صورناه ... توضيح الحال فانظر في هذا المثال

مثال وهو ان مراتب المضيء في كونه مضيئا ايضا ثلاث الاولى

لغيره اي الاتم [illegible] مستفادا ضوءه من غيره كوجه الارض الذي

استضاءته بمقابلة الشمس فهذا مضيء وضوء مغاير وشيء ما

افاد الضوء والثانية المضيء بالذات الضوء هو غيره اي الذي

يقتضي ذاته ضوءا او مضيئا بحيث يمتنع تخلفه عنها كجرم الشمس لو

فرض اقتضاء الضوء فهذا المضيء له ذات وضوء يغايرها

والثالث المضيء بالذات بضوء هو عينه كضوء الشمس فانه مضيء

لا بضوء زائد على ذاته فهو اعلى واقوى ما يتصور في كون الشيء مضيئا

فان قيل كيف يوصف الضوء [illegible] يعني المضيء بكونه

[illegible] الى الاذهان ما [illegible] مسمى مولده

يعارضه العادة وقد وضع لفظ المضيء في اللغة وليس كلامنا

فيه فانا اذا قلنا الضوء مضيء بذاته لم يرد به انه قائم به ضوء آخر

وصار مضيئا بذلك الضوء بل اردنا به ان ما كان حاصلا

من المضيء لغيره والمضيء بذاته لضوء هو عنده اعني الظهور على

الابصار بسبب الضوء فهو حاصل للضوء في نفسه بحسب ذاته

لا بامر زايد على ذاته بل الظهور في الضوء اقوى والحال فانه بطابة
ظهور الاخفاء فيه اصلا ومظهر لغيره بحسب قابلية ان وجوده
لو كان زايدا على حقيقته لكان عارضا لها قيل لامتناع جزئيه لمستلزم
للتركيب في ذات الواجب وفيه بحث اذ التركيب الممتنع في
الواجب هو التركيب الخارجي لانه موجب للافتقار في الخارج
وهو موجب للامكان و اما التركيب الذهني للواجب فلا نسلم
امتناعه لانه لا يوجب الافتقار في الخارج بل في الذهن والافتقار
في الذهن لا يوجب الامكان اذ الممكن هو ما يحتاج في وجوده
الخارجي الى غيره ولو كان عارضا لها لكان الوجود من حيث هو
مفتقر الى غيره يعني الى المعروض فيكون ممكنا لذاته فيحتاج
الى علة فلا لكن مؤثر له وذلك المؤثر ان كان نفس تلك الحقيقة
يلزم ان يكون موجودا قبل الوجود لان العلة الموجدة للشيء يجب تقدمها
عليه بالوجود والا لزم المحال كون الشيء موجودا
ممتنع الا بلاحظ كونه مبدأ للوجود ومفيدا له فيكون الشيء موجودا
قبل نفسه هف وان كان غير تلك الماهية يلزم ان يكون الو

الواجب لذاته محتاجا الى الغير في الوجود وهو محال وقال الشيخ في

كونه عين الواجب فقد انبسط على هياكل الموجودات وظهر

فيها فلا يخلو عنه شيء من الاشياء بل هو حقيقتها وعينها

انما امتازت وتعددت بتقيدات وتعينات اعتبارية

في ان وجوب الوجود وتعينه نفس ذاته فان قلت كيف يتصور

كون صفة الشيء عينه مع ان كلا واحد من الموصوف والصفة يشهد

بمغايرته لصاحبه قلت معنى قولهم صفات الواجب عين ذاته

ان ذاته تعالى يترتب عليه ما يترتب على ذات الممكن وصفته

معا فانهم قالوا في بيان كون الواجب عين العلم والقدرة ان ذاتك

ليست كافية في انكشاف الاشياء عليك بل تحتاج في ذلك

الى صفة العلم التي تقوم بك بخلاف ذاته تعالى فانه لا يحتاج

في انكشاف الاشياء وظهورها عليه الى صفة تقوم به بل المفهومات

باسرها منكشفة عليه لاجل ذاته فذاته بهذا الاعتبار حقيقة العلم

وكذا الحال في القدرة فان ذاته تعالى مؤثرة بذاتها لا بصفة

زائدة عليها كما في ذواتنا فهي بهذا الاعتبار حقيقة القدرة وعلى

بانه يكون الذات والصفات متحدة في الحقيقة متغايرة بالاعتبار
وبالمفهوم ومرجعه اذا لحق الى نفي الصفات مع حصول نتائجها
وثمراتها في الذات وحدها اما الاول فلان وجوب الوجود
لو كان زايدا على حقيقته لكان معلولا لذاته مثل ما سبق ان
العلة ما لم يجب وجودها استحال وجودها فاستحال ان يوجد
المعلول وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات ضرورة
فيكون وجوب الوجود بالذات ثابتا لنفسه وهذا محال واما
فلان تعينه لو كان زايدا على الحقيقة لكان معلولا لذاته والعلة
لم يكن متعينة لا يوجد فلا يوجد المعلول فيكون التعين حاصلا
قبل نفسه وهو محال لو فرضنا موجودين
واجبي الوجود لكانا مشتركين في وجوب الوجود متغايرين
بامر من الامور وبه الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او
لا لا سبيل الى الاول لان ما به الامتياز لو كان تمام حقيقة
لكان وجوب الوجود المشترك خارجا عن حقيقة كل واحد منهما
وهو محال لما بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود

الوجود اقول فيه بحث لان معنى لم وجوب الوجود نفس حقيقته

ما الوجود انه يظهر من نفس تلك الحقيقة اثر صفة وجوب الوجود

لا ان تلك الحقيقة عين تلك الصفة فلا يكون اشتراك موجودين

واجبي الوجود وجوب الوجود الا ان يظهر من نفس كل واحد منهما ٩٦

اثر صفة وجوب الوجود فلا منافاة بين اشتراكهما في وجوب

الوجود و تمايزهما بتمام الحقيقة لا سبيل الى الثاني لان كل واحد

ح يكون مركبا مما به الاشتراك و مما به الامتياز و كل مركب يحتاج

الى غيره اي جزئه فيكون ممكنا لذاته هف و فيه بحث كما سبق

من ان التركيب الموجب للامكان هو التركيب الخارجي لا الذهني

قيل لم لا يجوز ان يكون ما به الامتياز امرا عارضا لا مقوما حتى

يلزم التركيب و اجيب بان ذلك يوجب ان يكون التعين عارضا

و هو خلاف ما ثبت بالبرهان في اول الكلام و جنبه كلام المصنف

بما لا يتوجه عليه ذلك لانه قال لو لم يكن ما به الامتياز تمام الحقيقة

فهو اما جزؤها او عارضها و على التقديرين يلزم ان يكون كل واحد

منهما مركبا اما على الاول فمن الجنس و الفصل و اما على الثاني فمن

في التعين وقد يقال ان بينهما من التعين بنفس حقيقة وجب الوجود
يكفي في اثبات توحده فان التعين اذا كان بنفس الماهية كان نوعه
ملك الماهية منحصرا في الشخص بالضرورة والقول فيه بحث لان المعنى
من هذا البرهان هو بيان ان واجب الوجود حقيقة واحدة تعينها
عينها وهو غير ثابت مما مر لاحتمال ان يكون هناك حقايق مختلفة من
الوجود تعين كل واحد منها عينه فلا بد مع ذلك من اقامة البرهان
على التوحيد
اي ليس له حالة منتظرة غير حاصلة في ذاته كافية فيما له من الصفات
فيكون محجوبا من جميع جهاته واما على ذاته كافية فيما له من الصفات
لانها لو لم تكن كافية فيما له من الصفات لكان شيء من صفاته من غيره
فيكون حصول تلك الغير اي وجوده علة في الحال لوجود تلك الصفة
وغيبته اي عدمه علة لعدمها ولو كان كذلك لم تكن ذاته اذا اعتبر
من حيث هي هي بلا شرط حضور الغير وغيبته يجب لها الوجود لانها
اما ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان الوجوب
مع وجود تلك الصفة لم يكن بعينها اي بعين الصفة من حضور غيره

بغيره فحصول ذات الوجب من حيث هي هي لا اعتبار عنوان الغير
امكان ... ممالم يكن عدمهما من عينه لحصوله بذات الواجب من حيث
هي هي بلا اعتبار الغير وههنا بحث اذ لا يلزم من عدم
امر عدم ذلك الغير اذ لم يجب وجودها الى ذات الواجب
بلا شرط لم يكن الواجب واجبا لذاته مع ... المفوض
بان الدليل ههنا مع ان ذات الواجب غير كافية في حصولها
لتوقفها على امر مغاير للذات ضرورة وقيل الاولى في الاستدلال
ان يقال كلما هو ممكن للواجب من الصفات يوجبه ذاته وكل ما
يوجبه ذاته يجب حصوله اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى
فلانه لو لم يصدق لكان وجوب وجود بعض الصفات لغير الذات
فذلك الغير ان كان واجبا لذاته لزم تعدد الواجب وان كان
ممكنا فالذي يوجبه الذات فلزم كونها موجبة للبعض الذي فرضناه
غير موجبة له من الصفات او لم يجب للموجب وجب اولا
فيكون وجوبه موجبا له يوجبه وينقل الكلام اليه فاما ان
تتسلسل الموجبات الى غير النهاية او ينتهي الى موجب توجبه الذات

فيلزم خروجات المفروض واتصال الذات لو لم يوجب بنفسه
باسره بالتزم احد الامور الممتنعة من تعدد الوجود
خلاف المفروض فيكون الذات موجبة لجميع الصفات وهو
المطلوب اقول فيه نظر اذ لو تم يلزم ان يكون كل ممكن موجود
قديما سواء كان صفة للواجب اولا
انى ليس الوجود المطلق طبيعة
نوعيه لوجود هو عين الواجب ووجودات الممكنات تتبيل
مقول عليها قولا عرضيا بالتشكيك لانه لو كان مشاركا للممكن
في وجوده على الوجه المذكور فالوجود المطلق من حيث هو هو اما
ان يجب له التجرد عن الماهية او اللاتجرد او لا يجب شى منهما
وجب له التجرد وجب ان يكون وجود الممكنات كذلك فيكون
غير عارض للماهيات لان مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف
محال الا بالفعل المستجمع الكل في نفس وجوده الخارجي المتأصل
بتركيبه هذا التقييد لا الكلام في الوجود المطلق الشامل للجميع
فلو كان وجوده بنفس حقيقته كان الشى الواحد معلوما ومشكوكا

لتقدم آنفا

في حالة واحدة ومع عدم العلم بما سبق من قوله انا نعقل الماهية

وجوده وكان وجوده نفس حقيقته وجزءا لكان الشيء الواحد

معلوما وغير معلوم في حالة واحدة او لقوله انا نعقل الماهية

مع الشك في وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته لما امكن

ذلك فضرورة ان ثبوت الشيء لنفسه بين وكذا لو كان جزءا

لها لان الذاتي بين الثبوت لما هو ذاتي له واعترض بعد تسليم انه انما

يتم اذا كانت الماهية معقولة بالكنه وان وجب له الا يجرد

كان وجود الباري تعالى مجردا وهذا خلف وان لم يجب شيء

منهما كان كل واحد منهما ممكنا لذاته فيكون معلولا لعلة فيلزم افتقار واجب

الوجود في تجرده الى الغير والا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات

فهذه هي الكلمات الدائرة على السن القوم في هذا المقام

وقال بعض المحققين كل ما مفهومه مغاير للوجود كالانسان فانه

ما لم ينضم اليه الوجود بوجه من الوجوه [illegible] لم يكن موجودا

منها قطعا وما لم يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه لم يمكن له الحكم بانه

موجود فكل مفهوم مغاير للوجود [illegible] كونه موجودا في نفس الامر

محتاج الى غيره الذي هو الوجود وكل ما هو محتاج في كونه موجودا
الى غيره فهو ممكن اذ لا معنى للممكن الا ما يحتاج في كونه موجودا
الى غيره فكل ما هو مغاير للوجود فهو ممكن ولا شي من الممكن بواجب
وقد ثبت بالبرهان ان الواجب موجود فهو لا يكون الا عين الوجود
الذي هو موجود بذاته لا بامر مغاير لذاته ولما وجب ان يكون
الواجب جزئيا حقيقيا قائما بذاته ويكون متعينا بذاته لا بامر زايد
على ذاته وجب ان يكون الوجود ايضا كذلك اذ هو عينه فلا
يكون الوجود مفهوما كليا يمكن ان يكون له افراد بل هو في حد ذاته
جزئي حقيقي ليس فيه امكان التعدد والانقسام وقايم بذاته منزه
عن كونه عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق اي
المعري عن التقييد بغيره والانضمام اليه وعلى هذا لا يتصور
عروض الوجود للماهيات الممكنة فليس معنى كونها موجودة
الا ان لها نسبة مخصوصة الى حضرته القايم بذاته وتلك النسبة على
وجوه مختلفة وانحاء شتى يتعذر الاطلاع على ماهياتها فالموجود
كلي والكاين الوجود جزئي ... وقال بعض الفضلا كنا نسمعه يقولوا

يقول ان هذا مذهب الاولين والاخرين من حكماء المحققين

[illegible] لانه مجرد عن المادة اذ لو كان

ماديا لكان منقسما الى الاجزاء فيفتقر اليها وكل مجرد عن المادة مدرك

٦٩
كما سيجيء في الفصل الثاني لهذا الفصل فيثبت انه عالم بذاته يجب ان نقصد

يتجرد عن المادة بانفسها عند الله لان الصور العقلية مجردة مع انها ليست

عالمة بل معلومة لان قيام ذاتها حاصلة عنده وذلك لما بذاته لان العلم

المراد ههنا المرادف للتعقل هو حصول حقيقة الشيء مجردة عن المادة

ولواحقها عند المدرك قالوا المدرك اما جزئي مادي او لا الاول

اما ان يكون محسوسا باحدى الحواس الظاهرة او غير محسوس بها

المحسوس اما ان يكون ادراكه موقوفا على حضور المادة فادراكه

الاحساس والا فادراكه التخيل واما غير المحسوس فهو التوهم

واما غير الجزئي المادي فاما ان لا يكون جزئيا بل كليا او يكون

جزئيا غير مادي واياما كان فادراكه [illegible] ل فالباري عالم بذاته

يندفع بها ما يتوهم من استحالة [illegible] الشيء بنفسه لان العلم نسبة

النسبة لا يكون الا بين المتغايرين بالضرورة فتعقل الشيء

لذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول بالذات لان العلم هو
حقيقة الشيء مجردة عن المادة عند المدرك سواء كانت متغايرة
له بالذات او بالاعتبار فان التغاير الاعتباري كاف لتحقق النسبة
وبهذا ... من حضور حقيقة الشيء المتغاير بالذات للمدرك عنده ولا يلزم
من كذب الاخص كذب الاعم ولان كل واحد من الناس ... يعقل ذاته
بذاته والا لكان لما ... لكل واحد من الناس ... ان احدهما عاقل و
الاخر ... معقول ... بالضرورة ... وقد يتمسك لاستحالة علم
الشيء بنفسه بانه يستلزم لاجتماع ... مثلين وهو محال ورد
ان علم الشيء بنفسه علم حضوري فلا اجتماع وقد يجاب بان احدى
الصورتين موجودة بوجود اصلي والاخرى بوجود ظلي وبذلك
... ان ... استحالة اجتماع المثلين ... ممتنع ... ان يحل متماثلان في
محل واحد لا ان يحل احدهما في الاخر ...
... لانه مجرد عن ... ولواحقها وكل مجرد عن المادة
ولواحقها اذا كان قائما بذاته يجب ان يكون عالما بالكليات
واما الصغرى فقد مر فلا فائدة في ذكره لانه قد لو جاد ...

بلا دليل واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن بالامكان العام ان تكون
هذا بديهي لا نتفاء ... فان المجرد عن العلايق المادية انما
عن العقل فماهيته لا يحتاج الى عمل يعمل بها حتى يصير معقولة فان لم
يعقل كان ذلك بسبب جهة العاقل وكلما يمكن ان يعقل وحده يمكن
ان يعقل مع كل واحد من المعقولات لامحاله فيمكن ان يقارنه اي
المجرد ساير المعقولات الحاصلة في نفس عاقل الادراك والتعقل هو
حصول صورة المعقول في العقل مجردا عن المادة ولواحقها و
كل ما يمكن ان يقارنه ساير المعقولات في العقل يمكن ان يقارنه سائر
المعقولات بذاته اي بالنظر الى ماهيته سواء كان في الخارج او
في العقل لان صحة المقارنة المطلقة لم يتوقف على المقارنة
في العقل فان صحة المقارنة المطلقة اي استعدادها متقدمة على
المطلقة المتقدمة على المقارنة في العقل لكونها اعم من المقارنة
في العقل فصحة المقارنة المطلقة متقدمة على المقارنة في العقل
فلا يتوقف عليها ولا يلزم الدور ولا يتصور مقارنة المعقولات
في الخارج للمجرد القائم بذاته الا بان يحصل هي فيه حصول الحال

في محل ... لما كان قا... ... ان يكون مقارنا لغيره

فيه او حلولها في ثالث والمقارنة المطلقة منحصرة في هذه الثلثة

واذا امتنع اثنان منها تعين الثالث ومقارنة المعقولات في

الخارج للمجرد القايم بذاته يصح ان يكون حالها بالنسبة اليهما

انها بحيث اما ... ان تقدم المقارنة المطلقة على ...

... اذا كانت المقارنة المطلقة ذاتيا لها وهو ممنوع ...

اللازم من المقارنة في العقل صحة المقارنة المطلقة في ضمن ...

فقط فجاز ان يصح لذات المجرد المقارنة المطلقة في ضمن هذا الخاص

فقط لا ... ذات المجرد بحيث لا يقبل الا هذه المقارنة الخاصة اعني

المقارنة العقلية واذا وجد المجرد في الخارج امتنعت المقارنة مطلقة

لانتفاء شرطه الذي هو الوجود الذهني وتوضيحه ان ماهية المجرد

لما كانت متحدة في الذهن والخارج الا ان وجوديهما الشخصي متباينان

فجاز ان يكون الوجود الذهني شرطا للمقارنة والوجود الخارجي

مانعا وعلى التقديرين لم يصح المقارنة بينهما اذا كان المجرد موجودا

في الخارج قايما بذاته ... فلان ما ذكر امتناع ...

صحة المقارنة المطلقة على المقارنة العقلية [illegible] ل يعنيه على تسليم تحقق

المقارنة المطلقة [illegible] في القسم الثالث فيلزم احد الامرين

فساد ذلك الدليل او بطلان هذه المقدمة وكل ما يمكن للواجب الوجود

لذاته بالامكان العام يجب وجوده له والا لكان له حالة منتظرة فيه

المناسب ان يجعل كبرى القياس هنا كل مجرد عن المادة يمكن

ان يكون عاقلا بالكليات ثم يضم نتيجة المقدمة مقدمة الذي ذكره هنا

او يقال هنهنا وكل ما يمكن للمجرد بالامكان العام يجب وجوده له اذ

لو بقي بالقوة لكان خروجه الى الفعل موقوفا على استعداد مادته

لقبول الفيض فيكون ماديا هف فان قيل لو كان الباري تعالى عالما

بشيء وارتسم فيه صورة لكان فاعلا للملكات القبيحة لانها علمية لافتقارها

الى ما يقوم به فيفتقر الى مؤثر هو الواجب اذ لو كان غيره لزم افتقار

الواجب في صفة العلم الى الغير وقابلا لها لارتسامها

فيه وهو محال لان القابل هو الذي [illegible] شيء والفاعل للشيء هو الذي

الشيء والاول غير الثاني لامكان تعقل كل منهما مع الذهول عن

فيلزم التركيب لو كان قابلا [illegible] لا فعلم لا يجوز ان يكون

الشيء بوحدة الشيء التصوري في الصورة ومعنيه

لان معنى كونه مستعدا للشيء انه لا يمتنع ان يتحقق

فاعلا له متقدما بالعلية على ذلك التصور فلم قلتم انهما قياسيا

اقول السؤال والجواب لا يتطابقان في الظاهر لان محصل

ان القبول غير الفعل فلو كان الواجب قابلا وفاعلا يلزم التركيب

فحق الجواب ان يقال انما يلزم التركيب لو كان القبول والفعل جزئين

له وليس كذلك بل هما اعتباران يتصف بهما بالقياس الى

الصورة نعم لو كان السؤال ان القبول منافي للفعل فلو كان الواجب

قابلا وفاعلا يلزم اجتماع المتنافيين فيه فيكون لهذا الجواب وجه

واعلم ان العلم بالاشياء قسمان احدهما يسمى حصوليا وهو حصول

صور الاشياء في المدرك والاخر يسمى حضوريا وهو حضور الاشياء

بانفسها عند العالم كعلمنا بذواتنا والامور القائمة بها وليس

قيام صور الاشياء بل حضور المعلوم بحقيقته عند العالم

وهو اقوى من العلم الحصولي ضرورة انكشاف الشيء

لاجل حضوره بنفسه اقوى من انكشافه عليه لاجل حصول

عنده والظاهر من كلام المصنف انه ذهب الى ان علمه تعالى
واكثرهم ذهبوا الى انه تعالى حضوري وهذا مشكل في العلم بالمعدومات
واحوالها خصوصا بالممتنعات افلا يصدق لها ثابتة حتى يحضروها
وقد يقال مثل المعدومات مرتسمة في العقول الحاضرة عند الباري
فكانت المثل ايضا حاضرة عنده ومن عنده ان علم الباري بالا
نفس ذاته اعتقد نفي العلم بالمعدولات اذ لا علم الا بالارتسام وفي انطواء
الحصر ممنوع على وجه كلي
بالجزئيات الغير المتغيرة من حيث هي جزئية لانه يعلم اسبابها
علما تاما اي من جميع الوجوه فوجب ان يعلمها بالاستيلاء ان
من يعلم العلة علما تاما وجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها والمدركا
حاصلة بها علما تاما لكن لا يدركها اي الجزئيات مع تغيرها والا كان
منها تارة انها موجودة وغير معدومة وتارة تدرك انها معدومة
وغير موجودة فيكون لكل واحد منهما اي من الوجود والعدم صورة
عقلية على حدة و واحدة من الصورتين لا تبقى مع الثانية فيكون ا
حسب الوجود متغيرة لذاته من صدرة في صورة مصنف لها

من شان ان ليس له حالة منتظرة بل يدرك الجزئيات المتغيرة على وجه كلي
مهنا محل تامل لانهم زعموا ان العلم التام بحقيقة العلة يستلزم العلم
التام بخصوصيات معلولاتها الصادرة عنها بواسطة وبغير واسطة
وادعوا ايضا انتفاء علمه تعالى بالجزئيات المتغيرة من حيث هي
جزئية لاستلزامه التغير وهذا التناقض فان الجزئيات المتغيرة
معلولة للواجب بغير ها فيلزم من قاعدتهم المذكورة علمه بها
وقد يتجوا الدفع الى تخصيص القاعدة بسبب مانع وهو التغير
داب ارباب العلوم العقلية فانهم يخصصون قواعدهم بموانع
يمنع اطرادها وذلك مجال لا يستقيم في العلوم اليقينية كما يعلمه
الجزئي بعينه بانك تقول فيه انه كسوف يكون بعد [illegible]
كذا من كذا اسماليا بصفة كذا وهكذا الى جميع العوارض
لكنك ما علمته جزئيا لان ما علمته لا يمنع الحمل على كثيرين وعلى
العلم الكلي غير كاف لا علم لوجود ذلك الكسوف المتشخص في
هذا الوقت ما لم ينضم اليه مشاهدة والتخيل المشاهدة
التخيل فما العلم بذلك لما لم يكن الحاصل في حق امثالنا

تعالى شيء ما ذكر انه لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلي الى اخره

بقوله لمن له تحقيق عالم بالجزئيات على وجه كلي انه لا يعلمها

بحيث ان بعضها واقع في الآن وبعضها في الماضي وبعضها

في المستقبل بل يعلمها علما متعاليا عن الدخول تحت الازمنة

ثابتا ابد الدهر ويعني انه تعالى لما لم يكن زمانيا كان نسبته الى

الامكنة على السواء فليس بالقياس اليه بعضها قريبا وبعضها بعيدا

وبعضها متوسطا كذلك لما لم يكن زمانيا كان نسبته الى جميع

الازمنة على السواء فليس بالقياس اليه بعضها ماضيا وبعضها

حاضرا وبعضها مستقبلا وكذا الامور الواقعة في الازمنة موجودة

من الازل الى الابد معلومة له كل في وقته وليس في علمه تعالى كان

وكائن وسيكون بل هي ابدا حاضرة عنده في اوقاتها بلا تغير

اصلا ليس ... ما توهمه البعض من ان علمه تعالى محيط

بطبائع الجزئيات واحكامها ... بخصوصياتها واحوالها

... واما ما اراد ... معلوم عنده المبدا

... منافي ... من ذات المبدا وكماله المقتضية

لحصالسببی مرضی له وبذا سموالارادة والعابد وقالوا سموافادة ما ینبغی
لا لعوض اصلا اورد علیه ان کا مرا ما لصحیح والمزیل للمرض معشق
لما ینبغی لا لعوض مع انه لیس بجواد واجاب عنه المحقق فی شرح الاشارات
بان الجود سموفادة ما ینبغی بالذات لا بالعرض والدواء لا یفید
بالذات الا کیفیة فی البدن ملایمة للطبیعة او مضادة للمرض ثم انها
توجب استعدادازالة المرض فهو مفید بالذات الصحة وازالة المرض
وفیه نظر لان ملایمة للبدن بالقیاس الی الصحة وازالة المرض
وان لم یکن افادة اولیة لکنه مفید بالذات تلک الکیفیة الملایمة للطبیعة
والمضادة للمرض فهی امر مهم سموموثر عوض فیها فوجب ان
یکون سمواجواد بالقیاس الیها والحق فی الجواب ان القسمة معتبرة
فی مفهوم الجود فمعنی الواجب لذاته اما ان یفعل لقصد وشوق
الی کمال او فعل لانه یعلم نظام الخیر فی الوجود فیوجد للاشیاء
ما ینبغی لا لغرض ثم لمناسب ان یقال اما ان یفعل لقصد
وشوق الی کمال [illegible] محال لما بینا ان واجب الوجود
کمال منتظر والقسم الثانی جود فهو جواد بالفعل الخالی عن

من البعث ما كان غالبا من القوة و...

و افعاله تعالى مشتملة ... على مصالح عجيبة في المخلوقات ...
ليست اسبابا باعثة على افعاله ولا علة غائية لفاعليته فان ...
اغراضا وعللا غائية لافعاله حتى يلزم استكماله بها بل يكون ...
... الافعال ...

فصول

... يطلق على النفوس الكلية ...

فصل في اثبات العقل ... ان ما صدر عن المبدأ الاول ...
... لانه بسيط لا يتكثر فيه بوجه من الوجوه والبسيط الواحد
... الا الواحد ... فاما ان يكون هيولى او صورة
او عرضا او نفسا او عقلا لم يتعرض للجسم لان ... الجوهر لانه
مركب من الهيولى والصورة فلا يكون جائزا ان يكون هيولى لانها
لا توجد بدون الصورة فلا تكون علة للصورة ... الاول ...
ان تكون علة لجميع ما سواه بواسطة او بغير واسطة ولا جائز ان
يكون صورة لانها لا تتقدم بالعلية على الهيولى لما مر ولا جائز ان
يكون عرضا لاستحالة وجوده قبل وجود ... قائمة

ذلك العرض لان ذلك الجوهر شرط

العرض صفة قائمة بذات الواجب متغايرين في ذاته

ان يكون نفسانية الامكان ها علا قبل وجود جسم وهو محال اذ ليس

هي التي يشتمل بواسطة الاجسام فتعين ان يكون عقلا وهو المطلوب

وفيه نظر من وجوه متعددة تظهر عليك بعد تذكر ما سبق

لا نسلم ان الواجب واحد من جميع الوجوه بل له جهات كثيرة

كالسلوب والاضافات ويجوز ان يكون تلك الجهات شروطا

لتاثيره فيتعدد اثاره كما جوزتم تعدد اثار المعلول الاول بحسب

جهات الاعتبارية وايضا لا نسلم ان النفس لا يؤثر الا بآلة جسمانية

بل هي تؤثر بدونها وبعض خوارق العادات كالمعجزة والكرامة ليس

من هذا القبيل على ما صرح به فان قيل فيكون مستغنيا عن المادة في الذات

وفي الفعل ولا نعني بالعقل الا هذا قلنا العقل هو الجوهر المستغني

بالكلية في ذاته وفي جميع افعاله والمحتاج الى المادة في بعض

افعاله لا يكون عقلا بل نفسا فلم لا يجوز ان يكون الصادر الاول

النفس ... باني اول المرتبة بدون الالة ...

... ان المؤثر بلا واسطة في الافلاك
المعلولة وجودها بمشاهدة اختلاف حركات الكواكب المعلومة
بالرصد اما ان يكون عقلا واحدا او فلكا واحدا او افلاكا متكثرة
او ان يكون بعضها مؤثرا في بعضها وعقولا متكثرة لا جايز ان
يكون عقلا واحدا لاستحالة صدور جميع الافلاك عن عقل واحد
لما مر من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا سبيل الى الثاني
والثالث اذ الفلك لو كان علة لفلك آخر فاما ان يكون الحاوي
علة لوجود المحوي او على العكس ولا سبيل الى الثاني لان المحوي
اخس لكونه اقرب حيزا من الحاوي الى العناصر القابلة للكون
والفساد وهي اخس من الافلاك الغير القابلة لهما والاقرب الى
الاخس اخس من الابعد منه وهو صغر وفيه بحث اذ ربما كان المحوي
اكثر ثخانة من الحاوي بحيث يزيد على الحاوي بحسب المساحة فيكون اعظم
منه حجما وان كان الحاوي اطول منه قطرا والاخس الاصغر يستحيل
ان يكون سببا للاشرف الاعظم لا يخفى عليك انه لا يعمل به
في المقامات البرهانية ولا جايز ان يكون الحاوي علة للمحوي

لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحوى متاخرا عن وجوب وجود

الحاوى لان وجوب وجود المعلول موخر عن وجوب وجود العلة

واذا كان كذلك فعدم المحوى مع وجود الحاوى فى

وجوده لايكون ممتنعا لذاته بل يكون ممكنا والامكان وجوده

المحوى معه اى مع وجود الحاوى لا تاخر فى المرتبة

كان عدم المحوى مع وجود الحاوى اى فى مرتبة وممكنا كان وجود

الخلاء ممكنا لذاته فى تلك المرتبة لان وجود الخلاء فى داخل الحاوى

وعدم المحوى فى داخله متلازمان بحيث لا يمكن انفكاك احدهما

عن الاخر فى نفس الامر وفى التصور ايضا فاذا كان احدهما

غير واجب فى مرتبة كان الاخر ايضا ممكنا غير واجب فيها فوجود الخلاء

يكون ممكنا فى مرتبة وجود الحاوى ووجوبه كما ان عدم المحوى

كذلك مع ضرورة ان وجود الخلاء ممتنع لذاته فلا يكون ممكنا

فى مرتبة اصلا لان ما بالذات لا يختلف ولا يتخلف وقد يقال لا نسلم

التلازم بين عدم المحوى ووجود الخلاء لانا فرضنا عدم الحاوى

والمحوى معا فاحد المتلازمين اعنى عدم المحوى متحقق مع ان الاخر

الاخر اعني وجود الخلاء اقول نفي حيث ...

الخلاء فيما نحن فيه مستلزم لان كما بيناه ولا حاجة ...

منها مطلقاً لكن يمكن دفع المناقشة بان الحاوي ليس ... مطلقا

٩٦

المحوي بل للمحوي معين يوجد بدونه الخلاء وان يستلزم عدم المحوي

معين لكن عدم المحوي المعين لا يستلزم وجود الخلاء فلا تلازم بينهما

وقد يقال يجوز ان يكون احد المتلازمين واجبا بالذات والاخر

بالغير كالواجب ومعلوله الاول فلا يلزم من ... احدهما

امكان الاخر فيهما فان قلت كيف يجوز ان تتخالف المتلازمان

في الوجوب مع ان الواجب بالغير يجوز ارتفاعه دون الواجب بالذات

فيلزم امكان الانفكاك بينهما قلت امكان ارتفاع احدهما نظرا الى

ذاته لا يقتضي جواز انفكاكه عن الاخر وانما يقتضيه امكان ارتفاعه نظرا

الى الاخر فظهر ان المؤثر في الافلاك عقولا متكثرة قيل لم لا يجوز ان يكون

المؤثر في الفلك نفسه وعرضا واجيب عن الاول بان المؤثر لو

كان نفسا لكان تأثيرها فيه بواسطة الجسم الذي تتوالى لها في صدور

افعالها عنه واذا كان كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع على

بالنسبة اليه الحاوي وسبين بطلانهما بما ذكرنا وعن

بان ... منعف من الجوهر والاضعف يمتنع ان يكون علة القوي

وبانه لو كان موثرا في الفلك لاحتاج العرض في تاثيره الى المحل فكان

كان فلكا او نفسا فيلزم منه ما لزم من كون الموثر فلكا او نفسا وان كان

عقلا يلزم منه المطلوب لافتقار كل واحد من الافلاك حينئذ الى جوهر قائم

ما يجده لامتناع قيام الاعراض المتعددة المختلفة في الحقيقة بعقل وا

استلزامه تركيب العقل فتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك وهو

المطلوب فتامل ... لما كان من ظنه ان يعارض الدليل القايم على

الحاوي لا يكون علة للمحوي بان يقال لم الحاوي الكل مثلا اي الفلك الاعلى

وسبب المحوي اي العقل الثاني معا لكونهما معلولي علة واحدة هو

العقل الاول كما سياتي والعقل الثاني متقدم بالعلية على المحوي فيلزم

تقدم الحاوي على المحوي بالعلية لان ما مع المتقدم متقدم بالذات

فاجاب بان وجود الحاوي وسبب المحوي وهو العقل الثاني معا

مع ان السبب متقدم على المحوي ولكن الحاوي ليس متقدما على المحوي

لان السبب متقدم بالعلية وما مع المتقدم بالعلية لا يجب ان يكون متقدما

علته

متقدما بالعلة بل يجب ان يكون متقدما بالعلة والالزم جتماع
علتين على معلول واحد شخصي فكان محتاجا الى كل منهما لاته
منهما بالنظر الى الاخر فبعد ما سبق الى بعض الاوهام ان
الخلاء ممكن لان كلا من الحاوي والمحوي ممكن لذاته فعدمهما او
تمازم لامكان الخلاء واجاب بان الحاوي والمحوي كل منهما
ذاته لكن ذلك لا يقتضي الخلاء لان الخلاء لا يلزم من ذلك اذا
الجرم الذي في جوفهما يكون هو المحدد للجهات على تقدير انتفاء
فكان ما وراء ذلك الجرم على تقدير انتفائهما كالخلاء وراء محدد الجهات
وكان ان ما وراء المحدد ليس بخلاء ولا ملاء اذ لا امكان هناك فكذا
حال ما وراء الجرم المذكور على ذلك التقدير فلا يلزم من انتفائهما الخلاء
وانما يلزم الخلاء من اجتماع وجود الحاوي وعدم المحوي فذلك
غير ممكن لان الحاوي سبب المحوي فلا ان
الازلي ما وجد في الازل وهو الزمان الغير المتناهي
من جانب الماضي والابدي ما وجد في الابد وهو الزمان الغير
المتناهي من جانب المستقبل اما كونهما ازليه فلو وجوده احدهما او

المذكور ههنا ان واجب الوجود يستجمع لجميع ما لا بد منه في تأثيره
لان له حالة منتظرة بعد فيما بيانه التغير في علة العقل
والمناسب ان يقال ان الواجب بانفراده علة تامة لمعلولاته
اذ لو افتقر الى غيره فان كان مقارنا له كان صفة زائدة عليه
خلاف مذهبهم وان كان منفصلا عنه كان ممكنا معلولا
على ما فرضنا المعلول الاول بعد والعقول ايضا مستلزمة لجميع ما لا بد
لي لعقله ما في بعض لان كل ما يمكن لها فهو حاصل لها بالفعل
والا لكان شيء منها حادثا وكل حادث مسبوق بمادة كما مر فيكون
من اي العقول مقارنتها الحادث المادي مادية بعد فيلزم من
هذا الزلينها لان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة و
يمكن ان يستدل ان العقل لو كان حادثا زمانيا لكان ماديا لان كل
حادث زماني مسبوق بمادة بعد واما كونها ابدية فلانها لو
شيء منها لانعدم امر من الامور المعتبرة في وجودها فيكون
الباري تعالى او شيء من العقول قابلا للتغير والحوادث
لان الامور المعتبرة في وجود كل منها المغايرة لذات العا

واحوال الافلاك العلية متمايزة لما سمعت ان في الغيبة توسطا يحصل
بين الباري تعالى وبين العالم الجسماني فمن الواجب الوجود
ومعلوله الاول هو العقل المحض والافلاك معلولات العقول
الافلاك فيها كثرة فيكون في مبادئها كثرة لما بينا ان الواحد
لا يصدر عنه الا الواحد والعقل الذي يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثرة
لا باعتبار صدوره عن الواجب الوجود لانه لو كان الكثرة فيه من
حيث انه صادر عن ذات واجب الوجود لزم صدور الكثرة عن
الواحد بل باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود لذاتها واجبة الوجود
لعلتها فيلزم وجوب الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته فيكون
باحد هذين الاعتبارين مبدأ للعقل الثاني وباعتبار الآخر مبدأ
للفلك الاعظم والمعلول الاشرف يجب ان يكون تابعا
للجهة التي هي اشرف الجهات في العقل فان العقل بما هو موجود
واجب الوجود بالغير مبدأ للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن
الوجود لذاته مبدأ للفلك الاعظم قال الامام في الملخص انهم
خبطوا فتارة اعتبروا في العقل جهتين وجوبه ووجوده وعلمه

العقل الثاني وامكانه وجعلوه علة للفلك الاعظم ومنهم من غير
بدلها العقل ا وجوده وامكانه علة لعقل و الفلك بما ه
العقل من باشئ وجه وجوده في نفسه ووجوبه بالغير وامكا
لذاته وقالوا يصدر عنه بكل اعتبار امر فاعتبار وجوده يصدر
عقل باعتبار وجوبه بالغير يصدر عنه نفس وباعتبار امكانه
يصدر عنه فلك وتارة من اربعة اوجه فزادوا علمه بالغير
وجعلوا امكانه علة لهيولى الفلك وعلمه علة لصورته وعنه
هنا ما سبقت الاشارة اليه من ان مثل هذه الكثرة لو كفى في
ان يكون الواحد مصدرا للمعلولات الكثيرة فذات الواجب
تعالى يصلح ان يجعل مبدأ للممكنات باعتبار ماله من كثرة السلوب
والاضافات من غير ان يجعل بعض معلولاته واسطة في
ذلك ويحكم بان الصادر الاول عنه ليس الا واحدا واجيب
بان السلوب والاضافات لا تثبت الا بعد ثبوت الغير فلو
كان لها دخل في ثبوت الغير لزم الدور ورد بان ثبوتها
لا يتوقف على ثبوت الغير بل تعقلها يتوقف على تعقل الغير

هذه النظائر فلا يتوقف طلب السعي عن شيء لا يتوقف على حصول شيء من
الشيء فلا يتصور تحققها الا بعد تحققها وكذلك
وكيف تكثر الجهات المختلفة لامكان صدور الكثير عن الواحد فلنقرر
ذلك بان نقول اذا فرضنا مبدأ اول وليكن ا ويصدر عنه شيء
واحد وليكن ب فهو في اول مراتب معلولاته ثم من الجائز ان يصدر
عن ا بتوسط ب شيء وليكن ج وعن ب وحده شيء وليكن د فيكون
في ثانية المراتب شيئان لا تقدم لاحدهما على الآخر وان جوزنا ان يصدر
بالنظر الى شيء آخر صار في ثالثة المراتب ستة اشياء ثم من الجائز
ان يصدر عن ا بتوسط ج وحده شيء وهو بتوسط د وحده شيء ثاني
وبتوسط ج د معا ثالث وبتوسط ج ب رابع وبتوسط ب د خامس
وبتوسط ب ج د سادس وعن ب بتوسط ج سابع وبتوسط د ثامن
وج د تاسع وعن ج وحده عاشر وعن د وحده حادي عشر وعن ج
د معا ثاني عشر ويكون هذه كلها في رابعة المراتب ولو جوزنا ان يصدر عن السافل
بالنظر الى ما فوقه شيء واعتبرنا الترتيب في المتوسطات التي تكون
واجبة صارت في هذه المراتب اضعافا مضاعفة ثم اذا تجاوزنا هذه

[illegible] الحجب [illegible] بعد ذلك [illegible] واخص [illegible] مما في [illegible] بعده هذا ما

شرح الاشارات موافقا لما في التلويحات [illegible]

عاقل و فلك الى ان ينتهي الى العقل التاسع [illegible]

عاشره وهو المبدا الفياض والمدبر لما هو تحت فلك القمر وهو العقل

الكثرة فعله وتاثيره في عالم العناصر ويسمى بلسان الشرع جبرئيل عليه السلام

فيصدر عنه الهيولى العنصرية والصورة الجسمية والصورة النوعية [illegible]

بشرط استعداد الهيولى لقبول الصورة وليس [illegible]

العقل المفارقة والا لم تتغير استعداده [illegible] العقل [illegible]

بل استعدادها بسبب حركات [illegible]

او ضاعا سماوية يختلف بها استعدادات في هيولى العناصر

حركة حادثة تستدعي وضعا حادثا يقتضي حدوث استعداد [illegible]

الهيولى موجب لفيضان صورة حادثة من العقل الفعال على الهيولى وكل

حادث [illegible] بشرط [illegible] حادث اخر المناسب ان يقال مسبوق بحادث

لان الحركات المحدثة بل سابقها [illegible] اما ان يوجد ايما او بعد حادث

اخر لا سبيل الى الاول [illegible] اللازم [illegible] الحادث فتعين الثاني في [illegible] الحوادث

الحوادث فان وجدت على سبيل الاجتماع في الوجود او على سبيل التعاقب

في الوجود او الاول لزم اجتماع امور لا متناهية مترتبة في الوجود وبلا نهاية وهو فاسد

تفصيل كل حركة حادثة تتحقق غير متناهية مما ذكر وقبل كل حادث حادث

الى اول وهو المطلوب من هذا البحث اذ الحصر المذكور انما يتم اذا ادعيتم

لكل حادث هو اول الحوادث [illegible] في ذلك وكل ما ذكر مستند

والدليل على ذلك ان العلة التامة للحادث لا يجوز ان تكون قديمة بجميع اجزائها

والا لزم قدم الحادث فالعلة التامة للحادث مشتملة لا محالة على جزء حادث

وهذا الجزء الحادث من العلة التامة له ايضا علة تامة مشتملة على جزء حادث

وهكذا الى غير النهاية قالوا الحركة الفلكية حالة مستمرة في ذاتها متجددة

منقسمة وضعيفة بلا [illegible] وهو الواسطة بين عالمي القدم والحدوث ولولاها

لم يمكن ارتباط احدهما بالآخر لان الحادث لا يكون علته التامة باسرها قديمة

والقديم اذا كان علة تامة لشيء اقتضى [illegible] حصوله فلا يتحقق حادث في سلسلة

علل القديم ولا يتنزل القديم في سلسلة [illegible] بل لا بد منا

من هي جهتين الاستمرار و[illegible] هو الحركة [illegible] فمن حيث الاستمرار مستند الى

قديم ومن حيث تجددها وعدم استمرارها المتجدد المتعاقب لا الى

بفيضان الحادث من القديم فان قيل لم قلتم انه يستحيل ترتب امور غير متناهية مجتمعة في الوجود قلت لانا اذا اخذنا جملتين احدهما من مبدا معين الى غير النهاية والاخرى مما قبله بمرتبة واحدة والطبقنا الثانية بما قصت بالجزء الاول من الاولى والثاني بالثاني وهلم جرا فاما ان تقطعه الى غير النهاية بان يكون كل واحد من الجملة الاولى واحد من الجملة الثانية او تنقطع الثانية لا سبيل الى الاول والا لكان الزائد مثل الناقص في عدد الاحاد هف فيلزم الانقطاع فيلزم كون الجملة الثانية متناهية والاولى زائدة عليه بعدد متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه يكون متناهية فيلزم تناهي الجملتين في الجهة التي فرضناها غير متناهيتين فيهما داخما اعتبرنا قيدي الاجتماع في الوجود والترتيب لان الاحاد اذا لم يكن موجودة معا في الخارج كالحركات الفلكية لم يتم التطبيق الا ان يجمع ... الاحاد الاخرى ليس في الوجود الخارجي اذ ليس ... بحسب الخارج في زمان ... في الوجود الذهني ايضا لاستحالة وجود ما ... في الذهن دفعة من المعلوم انه لا يتصور وقوع احاد ... في الذهن ... كانت الاحاد موجودة معا في الخارج ... الاحاد الاخرى ... وكذا اذا كانت الاحاد موجودة معا ولم يكن بينها ترتيب ... في الذهن وكذا

مترتب بوجه ما كالتحسس بالطفة الاتم التطبيق اذ بازاء الاول الا ول الاول وشاق بازا الثاني والثالث بازاء

اوقع احاد كثيرة من احدهما بازا واحد من الاخرى اللهم

كل واحد من الاول ... بازا كل واحد من الاخرى لكن العقل

مالانهاية له ... ولا في زمان متناه حتى يتصور منا التطبيق

... بل ينقطع التطبيق بانقطاع الوهم والعقل واستوضح ما صور

ك ... التطبيق ... من ... على الاستواء وبين اعداد ...

في الاول ... طرف الصدمي الحبلتين على طرف الاخرى كان ذلك

في وقوع كل جزء من بعضهما بازاء جزء من الثاني وليس للحال ...

... بل لا بد في التطبيق من اعتبار تفاصيلها ووقوع

... احاد ... الى ... بازا كل واحد من احاد ... لكان

... موجودتين معا من الامور ... ولم يلزم من ... ترتب في العقل

ذلك الممكن ... حتى ... يحتاج في ذلك الغرض الى

احادهما مفصلة بل يكفي في فرض وقوع ذلك الممكن ملاحظتها اجمالا

فبرهان التطبيق يدل على ... الامور الغير المتناهية الموجودة معا

سواء كان بينهما ترتب ... للنشأة الآخرة للنفس الناطقة
وفيها ستة بدايات ... المنكرين ... التحقيق
خراب البدن ... ويتعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ ...
بلا تعلق ... سبيل ... الأول إذ النفس لا يقبل الفساد ولا لكان ...
بمنزلة المادة يقبل الفساد وشئ بمنزلة الصورة ... بالفعل
بالفعل غير القابل للفساد فان الفاسد لا يبقى مع الفساد والقابل للفساد
ان يكون باقيا معه لوجوب بقاء ... مع المقبول ... بمعنى
قولهم قوة الشئ للعدم والفساد ان ذلك الشئ يبقى متحققا ويحل فيها ... الفساد
علم ... قبول الجسم للامراض الحادثة ... ان في تلك الشئ معدوم
في الخارج ... حصل ذلك الشئ في العقل ... تصور العقل ... العدم
الخارجي كان العدم الخارجي ... في العقل على ... متصفا ...
حد نفسه في العقل ... الخارج شئ وقبول ...
بذلك الشئ فيكون مركبة ... انما يلزم تركيبها لو كان محل الامكان
النفس ... منها ... لجواز ان يكون امر خارجا عنها مباينا لها ...
... كما جاز ان يكون محلا لامكان وجودها وحدوثها كما مر

ان يكون محلا لامكان عدمها وفسادها فقد يجاب بان النفس وان كانت
مجردة في ذاتها لكنها متعلقة بالبدن مدبرة متصرفة فيه [illegible]
كما للاشياء المادية فهذا الارتباط الذي بينهما بوجه مقارنة للنفس المجردة
الجهة جاز ان يكون البدن محلا لامكان وجود النفس وعدمها على معنى
انه مستعد لوجودها متعلقة به فيكون [illegible] محلا لاستعداد وجودها
من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها مباينة اياه بل هو محل الاستعداد تعلقها
به وتصرفها فيه ولما توقف تعلقها به على وجودها في نفسها كان هذا الاستعداد
منسوبا اولا وبالذات الى تعلقها بمعنى وجودها من حيث انها متعلقة
وثانيا وبالعرض الى وجودها في نفسها فهذا الاستعداد كاف في فيضان
الوجود عليها متعلقة به ولا حاجة في ذلك بحوثنا الى استعداد منسوب اولا
وبالذات الى وجودها في نفسها ليمتنع قيامه بالبدن لانها من حيث وجودها
في نفسها مباينة له والشيء لا يكون مستعدا لما هو مباين له بالبديهة
الجهة ايضا جاز ان يكون البدن محلا لامكان فسادها اذ النفس على معنى انه
يكون مستعد العدم النفس من حيث انها مدبرة فيكون البدن محلا
لاستعداد عدمها من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها مباينة

بل ان حصل له استعداد انقطاع تدبيرها عنه لكن لما لم يتوقف انقطاع
تدبيرها على حدوثها في نفسها لم يكن هذا الاستعداد منسوبا الى حدوثها
نفسها لا بالذات ولا بالعرض فلا يكفي هذا الاستعداد لعدمها في نفسها
بل لا بد له من استعداد آخر وقد تبين امتناع قيامه بالبدن فظهر ان
البدن لا يجوز ان يكون محلا لامكان فساد النفس لانه محل الامكان
وجودها ولا سبيل الى الثاني لان النفس حادثة مع حدوث البدن
على ما مر فيكون التناسخ محالا لان البدن المستعد للنفس يكفي في فيضان
النفس عن مبدائها فيلزم ان يتعلق به نفس فلو تعلق به نفس اخرى
على سبيل التناسخ تعلق بالبدن الواحد نفسان معا وان قيل علة الحصول
شرط فيضان النفس عن مبدائها في حدوث استعداد البدن ثم
ان يكون مشروطا ايضا بان لا يصادق استعداد البدن لتعلق
النفس به نفسا موجودة تبطل بدنها في حالة كمال ذلك الاستعداد
فلا يفيض نفس اخرى عن المبدأ لانتفاء شرط الفيضان وهو محال لا
اذ لا يشعر كل واحد منا بذاته الا نفسا واحدة فظهر القول ببقاء النفس بعد
الموت بلا تعلق وههنا بحث لان ما ذكره لبطلان التناسخ موقوف

موقوف على حدوث النفس وبيانه على ما ذكرنا قبل [illegible]

كما [illegible] قبل [illegible] [illegible] بطلان [illegible]

[illegible] حدوث النفس [illegible] النفس [illegible]

[illegible] يحدث آخر [illegible] ان [illegible]

[illegible] النفس [illegible] قطعا [illegible]

[illegible] الاستغراق [illegible]

[illegible] البدن الآخر [illegible] [illegible]

[illegible] البدن [illegible] الابدان [illegible]

[illegible] الابدان [illegible] فقطعا [illegible]

[illegible] البدن [illegible]

[illegible] [illegible]

[illegible] النفس [illegible]

[illegible] [illegible]

[illegible] النفس [illegible]

[illegible] [illegible]

[illegible] [illegible]

بعد حدوث الابدان [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] ادراك [illegible]

فائدة [illegible] ان [illegible]

[illegible] [illegible]

[illegible]

[illegible] اللذة [illegible] حيث انه ملائم المحسوس [illegible] ادراك لكونه [illegible] حيث انه مناف له

[illegible] المتعارف والشر عند المدرك الملائم للنفس الناطقة اما هو ادراك المعقولات

[illegible] نقوش [illegible] ان يتجلى لها الحق الاول فان تعقله [illegible] هو عليه [illegible]

وجوده واجب الوجود لذاته [illegible] العقلي [illegible]

ان [illegible] يحصل لها ادراك [illegible] العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام

السماوية [illegible] والكائنات العنصرية حتى [illegible] النفس بحيث

[illegible] صور الموجودات [illegible] الا من فيكون [illegible] عالما عقليا

مضاهيا للعالم الموجود [illegible] للنفس الناطقة [illegible]

بين طرفي الافراط والتفريط [illegible] الحكمة التي هي [illegible] الاخلاق

الفاضلة [illegible] القوة الشهوانية [illegible] القوة الغضبية والحكمة

الى القوة العقلية [illegible] العلمية والعملية [illegible]

[illegible] عند [illegible] بعد الموت [illegible]

فيكون اللذة [illegible] ان هذا الادراك [illegible] بعد الموت

[illegible] فيكون [illegible]

[illegible] المعقولات قوة [illegible] النفس عن البدن بتخلصها عن

كدورات المادة التي كانت بعدها على ظهور خواصها فيكون اللذة العقلية حاصلة

بعد الموت وهي اكمل واشرف من اللذات الجسمانية فان مدركات العقل اشرف

من مدركات الحس واما ان ادراك العقلية اقوى من ادراك الحسية اما الاول فلان

مدركات الحس ليست الا الكيفيات المحسوسة من الالوان والطعوم والروائح [illegible]

والموجودة واشباهها ومدركات العقل من ذوات [illegible] ومعانيه وجواهر العقلية

والاجرام السماوية وغيرها ومن البين انه لا نسبة لاحدهما في الشرف الى الآخر واما الثاني

فمن جهتين احدهما ان الادراك العقلي واصل الى كنه الشيء حتى يميز بين ماهية الشيء واعراضه

والاعراض ثم يميز بين الجنس والفصل وجنس الجنس وجنس الفصل وفصل الجنس وفصل الفصل

كما بحث ويميز بين [illegible] الملائم والمنافر وبين اللذة [illegible] الاجزاء [illegible]

الادراك الحسي فلا يصل الا الى الظواهر المحسوسة [illegible] والادراك العقلي [illegible]

المدركات العقلية غير متناهية بخلاف الادراكات الحسية [illegible] ان اللذة التي [illegible]

حالة تعلق النفس بالبدن انما هو [illegible] الشواغل البدنية [illegible] العلائق الجسمانية

من الشهوات والاخلاق الذميمة كما ان المريض [illegible]

بالحلو ويكرهه [illegible] الالم ادراك المنافر من حيث هو منافر والمنافي للنفس الناطقة [illegible]

المضادة للكمال وهي الجهل المركب والجهل البسيط والخلق المذموم [illegible] النفس فاذا فارقت البدن

وتمكنت فيها [illegible] الالم العقلي

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بل [illegible] النفس [illegible] القدسية اذا حصل لها التنزه عن العلائق الجسمانية [illegible] الهيئات
البدنية [illegible] فعرضت منها البدن [illegible] العالم القدسي وحضرت جلال رب العالمين في مقعد
صدق [illegible] في الصدق [illegible] او للتنبيه على ان النفس تنالها بصدق القول والنية عند مليك
مقتدر [illegible] الذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون
فان لم يحصل لها التنزه عن العلائق الجسمانية بل بقي فيها الهيئات البدنية الرديئة و ميلها
الى الشهوات [illegible] والمعاد البدنية محجوبة عن الالتفات الى السعادة و [illegible]
[illegible] اليها اشتياق العاشق المهجور الذي [illegible] الوصل
[illegible] الذي
[illegible] صاحب النفس [illegible] الجسد المركب [illegible] لا يرجى فيه النجاة [illegible]
[illegible] عليه ان النفوس [illegible] الصفات الباطلة [illegible]
بانها حقيقة [illegible] فارقت الابدان فان جاز ان يزول عنها ذلك [illegible] زوال [illegible]
البدن [illegible] السعادة فان لم يكن [illegible] لها شعور [illegible]
لكنها لم [illegible] النفوس الكاملة [illegible]
[illegible] ووجدان [illegible]
[illegible] ذلك
[illegible] الكمال فيها [illegible]
[illegible] بعد موت [illegible]

... فإن فارقت الوصول اليه ولا يزول ... عوض ...

وقد ظهرت من شدة ... الكمالات الحقيقية بسبب الجهل ...

... الى الكمال ... ذلك الشوق ... عنها لا يظهر ... باقية متعلقة ...

١٠٥

البدنية ... عن ذلك الشوق فاذا فارقت البدن ظهر شوقها ... وحبس ...

الى البدن ... بالالم العظيم ... الكمالات ... البدن ...

تحصيل الكمالات ... عن الاكتساب اللذات الجسمية ... عالم ... الروحانية المتوقة

... التي ... القاطعة التي ... العالم ...

والاشتياق اليه ... فاذا فارقت البدن وكانت خالية عن الهيئات البدنية الردية

حصل لها النجاة من العذاب والخلاص من الالم لسلامتها عن الم الشوق والفقدان ...

... من فطانة ... نقصه يوجب ... الشوق ...

... اذا لم ... خالية عن الهيئة البدنية فاشتاقت الى مقتضيات تلك الهيئات ...

البدن ... كانت متمكنة من تحصيل تلك المقتضيات ... الهيولى ...

وعذاب اليم لكنه ... هذا هو المشهور بين الجمهور وقال اهل التناسخ انما ... من الابدان

النفوس الكاملة التي خرجت قوتها الى الفعل ولم يبق شيء من الكمالات الممكنة لها بالقوة صارت

طاهرة عن ... العلايق الجسمانية ووصلت الى العالم القدسي واما النفوس الناقصة التي بقي شيء من كمالاتها

بالقوة فانها تردد في الابدان الانسانية وتنتقل من بدن الى بدن آخر حتى يبلغ النهاية فيما هو كمالها

واخذت قوتها ... مجردة مطهرة عن التعلق بالابدان ويسمى هذا الانتقال النسخ ...

[illegible] الى [illegible] بما يسير من الاوصاف كما بين المشتاق ولا رغب [illegible]

وقد تم [illegible] الا [illegible] السابقة [illegible] دمشق [illegible] الى [illegible]

[illegible] وقد انتقل في تعليق بعض الاعلام [illegible] الاشتمال ومن اراد الاستقصاء

والوقوف [illegible] فليرجع الى كتاب المسمى [illegible] الاسرار [illegible] في الطريق [illegible]

[illegible] التحقيق [illegible] ان الواجب على طالب الحق مطالعة كتب الشيخ [illegible] علي [illegible]

[illegible] وقد [illegible] كالكبريت الاحمر وتوفيق الوصول اليه [illegible]

[illegible] الكتاب [illegible]